مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

التقرير السنوي
2025

تعزيز الصحة المالية والشمول المالي

www.centralbank.ae

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان (حفظه اللّٰه)

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (رعاه الله)

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء

حاكم دبي

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة

نائب رئيس مجلس الوزراء

رئيس ديوان الرئاسة

جدول المحتويات

1. مجلس إدارة المصرف المركزي 10
2. كلمة رئيس مجلس الإدارة 12
3. كلمة المحافظ 14
4. كلمات القيادة العليا في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 16
5. تعزيز الصحة المالية والشمول المالي 18
6. الأحداث الاستراتيجية البارزة في مسيرة المصرف المركزي 1973 – 2025 20
7. الشركات التابعة للمصرف المركزي والشركات الشقيقة 22
8. التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأعوام 2023 - 2026 26
9. أبرز إنجازات العام 2025 28
10. التطورات الاقتصادية 38
11. توسيع نطاق صلاحيات واختصاصات المصرف المركزي 46
12. العمليات التشغيلية 50
1.12 السياسة النقدية والأسواق المحلية 52
2.12 الاستقرار المالي 57
3.12 إدارة الاحتياطات والعمليات النقدية 58
4.12 الرقابة 60
1.4.12 الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية 60
2.4.12 مراقبة الجرائم المالية 70
3.4.12 سلوك السوق وحماية المستهلك 74
4.4.12 التطورات الرقابية 78
5.4.12 التمويل المستدام 80
6.4.12 الإنفاذ 82
7.4.12 تعزيز الشمول المالي والثقافة المالية والصحة المالية 86
8.4.12 منع الاحتيال والتخفيف من تداعياته 90
5.12 المالية الإسلامية 92
1.5.12 إقرار مجلس الوزراء لاستراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال 92
2.5.12 حوكمة استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال 94
3.5.12 نظرة عامة على قطاع المالية الإسلامية في دولة الإمارات 95
6.12 التوطين وبناء قدرات العمل الوطنية 97
1.6.12 مستهدفات التوطين 97
2.6.12 بناء قدرات العمل الوطنية 98
7.12 البنية التحتية للمدفوعات 100
1.7.12 البنية التحتية للمدفوعات وتكامل السوق المالية 100
2.7.12 إدارة النقد 104
8.12 التحوّل الرقمي والابتكار 106
1.8.12 التقدّم المحرز في مبادرات برنامج تحوّل البنية التحتية المالية 106
2.8.12 تعزيز الإشراف الرقمي 109
3.8.12 تطوير أجندة التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة 110
4.8.12 التطورات الخاصة بالبيانات 111
9.12 رأس المال البشري 112
10.12 التواصل 115
1.10.12 الاتصال 115
11.12 العلاقات الدولية 119
12.12 قدرات إعداد التوقّعات والتحليلات المتقدمة 120
13.12 تحقيق الكفاءة التشغيلية 121
14.12 الشباب 122
13. الرقابة والإفصاحات 124
1.13 الحوكمة 126
2.13 بيان المخاطر والتدقيق 130
14. البيانات المالية 136
1.14 الحوكمة المالية والاستقلالية 138
2.14 البيانات المالية 140
15 الملحق 142

مجلس إدارة المصرف المركزي

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

معالي عبدالرحمن آل صالح
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي جاسم محمد بوعتابة الزعابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي خالد محمد بالعمى
المحافظ

سعادة يونس حاجي الخوري
عضو مجلس الإدارة

سعادة سامي ضاعن القمزي
عضو مجلس الإدارة

سعادة علي محمد بخيت الرميثي
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة
نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة،
رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ نموذجها التنموي الشامل والمستدام بثقة وثبات، مستندةً إلى رؤية قيادة استشرافية جعلت من اقتصادها أحد أكثر الاقتصادات مرونةً وتنوعاً على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، أثبتت الدولة قدرة راسخة على الحفاظ على الاستقرار وتعزيز زخم النمو، بما يعكس متانة سياساتها الاقتصادية وكفاءة مؤسساتها الوطنية، ويعزز مكانتها كمركز مالي عالمي يحظى بثقة المستثمرين والشركاء الدوليين.

وفي هذا الإطار، يواصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أداء دور محوري في صون الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز صلابة القطاع المالي، وترسيخ دعائم النمو الاقتصادي المستدام. كما يقود المصرف جهوداً متقدمة لتطوير الأطر التنظيمية والرقابية، والارتقاء بالبنية التحتية المالية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في المنظومة المالية، إلى جانب تعميق الشراكات والتكامل مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

وقد انعكست هذه السياسات بوضوح في الأداء القوي للاقتصاد الكلي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً يُقدّر بنحو 5.6% خلال عام 2025، مدفوعاً بالتوسع النوعي في القطاعات غير النفطية، التي أصبحت المحرك الرئيس لمسيرة التنويع الاقتصادي.

وإذ تمضي دولة الإمارات بثقة نحو آفاق تنموية أرحب، سيواصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الاضطلاع بمسؤولياته الوطنية في ترسيخ الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في المنظومة المالية للدولة، بما يضمن استمرارها ركيزة أساسية تدعم مسيرة التقدم والازدهار، وتواكب طموحات الدولة في تحقيق تنمية مستدامة واقتصاد تنافسي عالمي.

كلمة المحافظ

معالي خالد محمد بالعمى

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ظل رؤية وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مساعيه الرامية إلى تعزيز أسس الاستقرار المالي والنقدي وتطوير الأنظمة الإشرافية والرقابية دعماً لتنافسية اقتصاد دولة الإمارات وترسيخاً لمكانتها الريادية كمركز مالي عالمي.

كما كثّف المصرف المركزي جهوده الهادفة لتطوير الأطر الرقابية بكفاءة عالية، وتحسين تدابير حماية المستهلك، وضمان الإدارة الرشيدة للاحتياطيات الأجنبية، باعتبارها عناصر أساسية لإنجاز مهامنا وتحقيق أهدافنا.

ومن أبرز التطورات خلال عام 2025 إصدار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "حفظه الله"، للمرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية وأعمال التأمين، وقد عزّز هذا القانون مهام المصرف المركزي في حماية الاستقرار المالي وترسيخ استقلاليته ودوره الاستباقي في إدارة الأزمات، بالإضافة إلى تقوية إطاره المؤسسي وتوسيع صلاحياته الرقابية والتنظيمية، مما يدعم الثقة في النظام المالي.

وفي إطار خطط تطوير الأنظمة الإشرافية والرقابية، واصل المصرف المركزي مهام عمله في رصد ومراقبة المخاطر النظامية والتخفيف من حدّتها من خلال تطوير أدواته الاحترازية الكلية، والتركيز على المنهجية الرقابية القائمة على المخاطر، والمدعومة بسياسات تنظيمية مرنة تتسم بالاستجابة العالية لمتغيرات بيئة الاقتصاد الكلي والأسواق المالية. وقد حقّق تقدماً ملحوظاً في تعزيز الإطار الرقابي للأصول الافتراضية، بما في ذلك إصدار أنظمة خاصة بالعملات المستقرة، ودمج خدمات دفع الأصول الافتراضية ضمن الأنشطة المرخصة، وتعزيز الإشراف والرقابة لدعم الابتكار المسؤول.

كما أسهم المصرف المركزي بدور فعال في ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للمالية الإسلامية، حيث أقر مجلس الوزراء "استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال"، التي تهدف لبناء اقتصاد مرن ومستدام للقطاع، بدءاً من المصرفية والتأمين التكافلي وصولاً إلى الأسواق المالية.

وتزامناً مع التطورات العالمية المتسارعة في تبني الحلول الرقمية في القطاع المالي، أحرز برنامج البنية التحتية المالية تقدماً ملموساً في عدة مجالات أبرزها العملة الرقمية للبنوك المركزية عبر منصة "جسر"، ومشروع الدرهم الرقمي من خلال إطلاق رمز العملة الوطنية بصيغتيها النقدية والرقمية، وتطوير منصة رقمية متكاملة وآمنة لإصدار وتداول الدرهم الرقمي، بالإضافة إلى العمل على تطوير المنظومة السيادية للخدمات السحابية المالية. وقد تُوجت هذه الجهود بإنجاز وطني يجسد ريادة الدولة في اعتماد حلول المدفوعات المالية؛ حيث تم إجراء أول معاملة مالية حكومية باستخدام "الدرهم الرقمي" في تحوّل استراتيجي يتيح استخدام العملة الرقمية الوطنية في جميع المعاملات الحكومية ومعاملات القطاع الخاص.

وفي سياق مساعينا لتطوير الإطار النقدي للدرهم، استحدث المصرف المركزي تسهيلات المرابحة لليلة واحدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوسيع عمليات السوق المفتوحة. وقد ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية بنسبة 23.4% لتصل إلى 1,048 مليار درهم، مما يعكس استمرار تدفقات رؤوس الأموال.

وعلى الصعيد الوطني وفي إطار سعينا إلى تعزيز الصحة المالية، أطلق المصرف المركزي "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي" بهدف توسيع نطاق وصول جميع أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية.

وظل التوطين في مقدمة أولوياتنا الاستراتيجية، حيث حقق برنامج "إثراء" للتوطين في القطاع المالي أهدافه من خلال توظيف 9,754 مواطناً إماراتياً في مختلف مؤسسات القطاع، مما يجسد رؤيتنا بدعم الكفاءات الإماراتية وتمكينهم لقيادة القطاع المالي.

وفي الختام، سنواصل العمل على أداء مهامنا وتعزيز أهدافنا الاستراتيجية لنكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم، إسهاماً في استدامة نمو اقتصاد دولة الإمارات والارتقاء بتنافسيتها العالمية. كما أود أن أعرب عن بالغ تقديري للقيادة الرشيدة، ولمجلس الإدارة والعاملين في المصرف المركزي على ما أظهروا من تفانٍ وكفاءة مهنية طوال العام.

كلمات القيادة العليا في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

سعادة إبراهيم عبيد الزعابي

مساعد المحافظ لقطاع السياسة النقدية والاستقرار المالي

"حقق المصرف المركزي تقدماً ملموساً في تعزيز فاعلية وعمق منظومة الاستقرار النقدي والمالي، وذلك في ظل مشهد عالمي يتسم بالتحديات. وبالرغم من هذه التقلبات، أظهر النظام المالي لدولة الإمارات مستويات عالية من المرونة والقدرة على الصمود، مستنداً إلى أسس اقتصادية كلية قوية وقطاع مصرفي يتمتع بملاءة رأسمالية راسخة. وتعكس هذه الإنجازات التزامنا الراسخ بحماية الاستقرار النقدي، وضمان استدامة نظام مالي متين وقادر على التكيف مع المتغيرات، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الثقة."

سعادة أحمد سعيد القمزي

مساعد المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك والتأمين

"خلال عام 2025، واصلنا جهودنا في تعزيز إطار العمل الرقابي القائم على المخاطر، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المالي، ويدعم قدرة المؤسسات المالية المرخصة على التكيف مع المتغيرات بمرونة وكفاءة عالية. ومن خلال الارتقاء بالتكنولوجيا الرقابية، وتوظيف أدوات تحليل متقدمة، إلى جانب توسيع نطاق التفتيش والمراقبة الحثيثة للمخاطر، أسهمت هذه الجهود في الحفاظ على جودة أصول المؤسسات المالية، وتحسين مستويات السيولة لديها، وضمان كفاية رأس المال عبر القطاع المالي، والمساهمة في دعم الاستقرار المالي لدولة الإمارات."

سعادة سيف حميد الظاهري

مساعد المحافظ لشؤون العمليات المصرفية والخدمات المساندة

"يقود المصرف المركزي ريادة المستقبل الرقمي عبر إرساء دعائم منظومة متكاملة للابتكار تعيد صياغة المشهد المالي في الدولة برؤية استشرافية ترتكز على الاستجابة والجاهزية. ومن خلال تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يطوّر المصرف المركزي أول منظومة سيادية للخدمات السحابية المالية عالمياً، مع تعزيز الركائز الاستراتيجية للتكنولوجيا المالية لبناء بيئة مالية تتسم بالمرونة والتشغيل البيني السلس والشامل، بما يحقق استدامة الاستقرار المالي ويحفز الابتكار العالمي."

سعادة إبراهيم السيد محمد الهاشمي

مساعد المحافظ لقطاع المكتب التنفيذي، والأمين العام لمجلس الإدارة

"واصلنا خلال عام 2025، إحراز تقدُّم ملموس في تطوير استراتيجية المصرف المركزي للأعوام 2027–2029، مع التركيز على ترسيخ نهج استشرافي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، والارتقاء بمنظومة التميُّز المؤسسي، كركائز أساسية لتوجهاتنا المستقبلية. وبفضل توسيع نطاق الشراكات والتعاون على المستويين الدولي والمحلي، وكذلك تطوير أطر الحوكمة، نجحنا في ترسيخ الدور العالمي للمصرف المركزي، بما ينسجم مع رؤيتنا الطموحة في أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم."

سعادة فاطمة عبدالله الجابري

مساعد المحافظ لقطاع مكافحة الجرائم المالية، سلوك السوق وحماية المستهلك

"في عام 2025، عمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى تقوية وتعزيز إطار مكافحة الجرائم المالية وضبط سلوكيات السوق في الدولة من خلال منهجية إشراف فعّالة قائمة على المخاطر، وترقية القدرات المؤسسية. وقد حرصنا على ترسيخ التوافق مع المعايير الدولية، وتطوير حماية المستهلك والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التنسيق القضائي، كما قمنا بإدراج السلامة المالية رسمياً كهدف أساسي للسياسات، ما من شأنه أن يعزز المرونة والثقة واتخاذ القرارات المالية المسؤولة على مستوى النظام برمته."

5. تعزيز الصحة المالية والشمول المالي

تزامناً مع إعلان دولة الإمارات "**عام المجتمع**"، أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي") **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي** 2026-2030 خلال عام 2025، في خطوة تؤكد التزامه بتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، حيث يُشكّل الأفراد والمجتمعات ركناً أساسياً للتنمية المالية. وحيث أن الصحة المالية هي الهدف الأسمى الذي تسعى الاستراتيجية لتحقيقه، فقد حرص المصرف المركزي من خلالها على إرساء تكامل فعّال يربط بين تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، والاستفادة منها، وجودتها، ونتائجها الإيجابية للمستخدمين، وبين تعزيز الرفاه المستدام ودعم الإنتاجية الاقتصادية.

تشمل أولوياتنا في هذا الصدد إتاحة الوصول العادل للخدمات المالية، والشمول المالي الرقمي، وتعزيز الثقافة المالية، وحماية المستهلك، عبر استهداف توسيع قاعدة المشاركة في النظام المالي الرسمي مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، انسجاماً مع الدور المحوري للمصرف المركزي في مساندة جهود التمكين الاقتصادي للأفراد والمجتمع، ودعم المرونة المالية والاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، وتحقيق أهداف "رؤية نحن الإمارات 2031" و"مئوية الإمارات 2071".

6. الأحداث الاستراتيجية البارزة في مسيرة المصرف المركزي 1973 – 2025

1973
إنشاء "مجلس النقد"، حيث أصدر المجلس الدرهم الإماراتي

1978
إنشاء دائرة الرقابة على البنوك

1980
إنشاء "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" بصفته مؤسسة عامة بموجب القانون الاتحادي رقم (10)

1982
تشكيل إدارة المخاطر

1991
تعيين معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظاً للمصرف المركزي

2000
تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال

2009
إنشاء وحدة الاستقرار المالي

2012
إنشاء إدارة تطوير الأنظمة الرقابية

2014
تعيين معالي مبارك راشد المنصوري محافظاً للمصرف المركزي

2018
إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، والذي أرسى الأنظمة والمعايير المناسبة لحماية عملاء المؤسسات المالية المرخصة

2020
- إطلاق الإطار النقدي للدرهم
- تعيين معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي محافظاً للمصرف المركزي
- دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي

2021
- تعيين سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيساً لمجلس الإدارة
- تعيين معالي خالد محمد بالعمى محافظاً للمصرف المركزي
- إصدار أول ورقة نقدية من مادة البوليمر

2023
- إطلاق برنامج تحوّل البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي لقطاع الخدمات المالية والمصرف المركزي
- قيادة المصرف المركزي مبادرات التمويل المستدام خلال مؤتمر الأطراف "كوب 28 "، بما في ذلك مبادرة "كوب 28 الإمارات للتسارع التقني" لتعزيز الابتكار التقني، وتوفير تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم التمويل المستدام.
- إطلاق شركة الاتحاد للمدفوعات التابعة للمصرف المركزي
- فوز الورقة النقدية من فئة الـ 1000 درهم بجائزة "أفضل إصدار لورقة نقدية لعام 2023"

2024
- إجراء صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه اللّٰه"، أول عملية دفع باستخدام بطاقة "جيوّن"
- إجراء سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، أول عملية دفع عبر الحدود بالعملة الرقمية للمصرف المركزي "الدرهم الرقمي" عبر نسخة منتج الحد الأدنى القابل للتطبيق لمنصة مشروع الجسر "إم بريدج"
- فوز المصرف المركزي بجائزة الجهة الاتحادية الرائدة "هيئات أكثر من 500 موظف" في جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز.
- خروج دولة الإمارات من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي "فاتف" بالنسبة للدول الخاضعة للمراقبة المعزّزة.
- إطلاق وحدة " سندك" لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- إطلاق نظام التمويل المفتوح الأول من نوعه على مستوى العالم

2025
- إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وأعمال التأمين
- إجراء سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، أول عملية دفع عبر الحدود بالعملة الرقمية للمصرف المركزي بين دولة الإمارات والصين عبر شبكة "جسر"
- إعلان المصرف المركزي عن مشروع مشترك مع شركة "ميركوري" لتطوير البنية التحتية للمدفوعات في الدولة، تحت اسم "يونيتي لخدمات الأعمال"
- إعلان المصرف المركزي عن مشروع مشترك للخدمات التكنولوجية مع شركة "بريسايت" تحت اسم "تكامل"، لدعم برنامج تحول البنية التحتية المالية
- تعيين مساعدي المحافظ بدرجة "وكيل وزارة"
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمالية الإسلامية وصناعة الحلال
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي
- الكشف عن الرمز الجديد للعملة الوطنية لدولة الإمارات "الدرهم" في نسختيه النقدية والرقمية
- إصدار ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 100 درهم
- إطلاق منصة رقمية لاقتناء المسكوكات التذكارية عبر الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي
- فوز المصرف المركزي بجائزة "أفضل ورقة نقدية جديدة لعام 2025" عن الورقة النقدية من فئة 500 درهم
- توقيع المصرف المركزي على بيان الالتزام بالميثاق العالمي للممارسات المهنية السليمة في سوق الصرف الأجنبي، ليصبح أول مصرف مركزي في العالم العربي يعتمد هذا الميثاق

7. الشركات التابعة للمصرف المركزي والشركات الشقيقة

لـدى المصـرف المركزي شـبكة مـن الشـركات التابعـة المباشـرة، والكيانـات المسـتقلة ذات الصلـة، والتي تعمـل علـى دعمـه لأداء مهامـه واختصاصـات عملـه، وهـي تخضـع لإشـرافه مـن خلال تمثيلـه فـي مجالس إدارتها أو عبر مجالات تبعية وظيفية أخرى.

أجـرى المصـرف المركـزي خلال عـام 2025 دراسـة موسـعة لتعريـف وتخطيـط وصياغـة إطـار الرقابـة علـى المنظومـة الماليـة، بهـدف تحديـد الأدوار والمسـؤوليات بوضـوح، وتطبيـق مبـادئ الحوكمـة، وضمـان تنفيـذ رقابـة ذات شـفافية وفعاليـة علـى كافـة الشـركات التابعـة والشـركات الشـقيقة. ومـن المقـرر الانتهـاء مـن هـذا الإطـار الـذي يتضمـن تصنيـف تلـك الكيانـات إلـى فئـات مختلفـة خلال الربـع الأول من عام 2026.

تـشكل الشـركات التابعة الأساسـية والشـركات التابعـة التمكينية جزءاً من شـركة نمو القابضـة (نمو)، وهي شـركة قابضـة مملوكـة بالكامـل للمصـرف المركـزي، تنـدرج تحتهـا جميـع الشـركات التابعـة والمشـاريع المشتركة، ويترأس مجلس إدارتها سعادة إبراهيم عبيد إبراهيم الزعابي، مساعد المحافظ.

الرسم البياني 1: الشركات التابعة للمصرف المركزي والشركات الشقيقة

الشـركات التابعـة الأساسـية والمشـاريع المشـتركة: وتشـمل الكيانـات المملوكـة كليـاً أو مملوكـة بالأغلبيـة، وتتولـى تقديـم إمكانـات داعمـة ماليـة ونقديـة والخدمـات ذات المنفعـة العامـة، والتـي قد يـؤدي تعطـل أعمالهـا إلـى تهديـد قـوي للاسـتقرار المالـي، والعمليـات الجوهريـة، والسـيادة الوطنيـة، ويندرج تحت هذا التصنيف شركة الاتحاد للمدفوعات وشركة "عملات".

الشـركات التابعـة التمكينيـة والمشـاريع المشـتركة: تشـمل الكيانـات المملوكـة التـي تتولـى تقديـم خدمـات مشـتركة أو تمكينيـة مسـانِدة لوحـدات الأعمـال التشـغيلية أو الاسـتراتيجية، ويـندرج تحـت هذا التصنيف شركة "يونيتي لخدمات الأعمال"، وشركة "تكامل".

الشـركات الشـقيقة: هـي كيانـات مسـتقلة تجمعها بالمصـرف المركـزي روابـط قائمة على وحـدة مهام واختصاصـات العمـل، أو الأهـداف المشـتركة، أو التوجّـه الاسـتراتيجي، حيث يشـارك المصـرف المركزي في حوكمتهـا دون ملكيتهـا. تشـمل هذه الشـركات معهـد الإمارات المالـي، ووحدة "سـندك"، والهيئـة العليا الشرعية، وشركة المدفوعات الخليجية، ولجنة الفصل في التظلمات والطعون.

الشركات التابعة الأساسية

الاتحاد للمدفوعات
Al Etihad Payments

هي شركة تابعة للمصرف المركزي تهدف إلى دعم أجندة التحوّل الرقمي للبنية التحتية للسوق المالية لدولة الإمارات من خلال توفير حلول مصرفية مبتكرة تهدف إلى ضمان توفير خدمات دفع رقمية سلسة وآمنة. تتمثل المهام والاختصاصات الأساسية للشركة في تطوير وتشغيل بنية تحتية رائدة ومتطورة للأسواق المالية في دولة الإمارات، ويترأس سعادة سيف حميد الظاهري، مساعد المحافظ، مجلس إدارتها.

oumolat

شركة تابعة للمصرف المركزي تقدم خدمات الطباعة الأمنية الشاملة محلياً وعالمياً، بما في ذلك طباعة الأوراق النقدية باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية. تقوم "عملات" حالياً بتنويع محفظة عملياتها، عبر طرح منتجات وخدمات أخرى عالية الأمان، ويترأس سعادة سيف حميد الظاهري، مساعد المحافظ، مجلس إدارتها.

الشركات التابعة التمكينية

تكامل
Takamul

مشروع مشترك تم توقيعه مع شركة "بريسايت" ويُركّز على تنفيذ وصيانة منصات تكنولوجية سيادية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لخدمة البنى التحتية الحيوية للأسواق المالية. تشمل مهام واختصاصات "تكامل" تعزيز مرونة وكفاءة وأمن البنية التحتية للأسواق المالية في دولة الإمارات وجاهزيتها للمستقبل، بما يدعم وتيرة التحوّل المتسارع للقطاع المالي، ويترأس سعادة سيف حميد الظاهري، مساعد المحافظ، مجلس إدارتها.

UNITEY

مشروع مشترك تم توقيعه مع شركة "ميركوري"، يُركّز على دعم البنية التحتية الوطنية للأسواق المالية في دولة الإمارات، وضمان استمرارية الأعمال للأنظمة والمنصات ذات الصلة. تسعى "يونيتي" إلى تأسيس بنية تحتية متطورة للمدفوعات تواكب متطلبات المستقبل، ويترأس سعادة سيف حميد الظاهري، مساعد المحافظ، مجلس إدارتها.

الجهات الشقيقة

EIF

معهد تدريبي يهدف إلى توفير برامج تعليمية وخدمات تدريبية متطورة في مجالات الخدمات المصرفية، والتمويل، والتأمين لتمكين الكوادر الإماراتية وتعزيز التوطين في القطاع المالي. يُعتبر المعهد جهة تدريبية رائدة تُسهم في تحقيق مستهدفات أجندة التوطين، حيث يتبنى خططاً طويلة الأجل لطرح برامج اعتماد ذاتية تؤهله ليكون جهة مقارنة مرجعية إقليمية في هذا الصدد، ويترأس معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي، مجلس إدارته.

لجنة الفصل في التظلمات والطعون

تشكلت اللجنة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (89) لسنة 2021 بشأن تشكيل لجنة الفصل في التظلمات والطعون واختصاصاتها. وتتمتع اللجنة بصلاحية حصرية ومطلقة للفصل في التظلمات والطعون المرفوعة ضد قرارات المصرف المركزي ذات الصلة بالأنشطة المالية والمصرفية، باستثناء الأنظمة والقرارات الرقابية ذات الطبيعة العامة.

سندك
Sanadak

هيئة معنية بتسوية المنازعات، تأسست بهدف توفير آلية مستقلة وعادلة لحل شكاوى عملاء المؤسسات المالية المرخصة. تمارس "سندك" مهامها بطريقة حيادية وعادلة وبشفافية، لتسوية الشكاوى المالية والتأمينية بين المستهلكين أو الشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمؤسسات المالية المرخصة من جهة أخرى، بهدف حماية الثقة في القطاع المالي بالدولة، وتترأس سعادة فاطمة عبدالله الجابري، مساعد المحافظ، مجلس إدارة سندك.

الهيئة العليا الشرعية

تم إنشاء الهيئة العليا الشرعية وتعيين أعضائها بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018، بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وتعديلاته، على إنشاء الهيئة العليا الشرعية، وتضمّن تفاصيل إضافية حول مهامها واختصاصاتها. تهدف الهيئة إلى دعم إنشاء بنية تحتية قوية لتحقيق المزيد من التطوير في قطاع المالية الإسلامية في دولة الإمارات، ويترأس الهيئة فضيلة الشيخ الدكتور أحمد عبدالعزيز الحداد.

المدفوعات الخليجية
GULF PAYMENTS

تأسست الشركة في عام 2016 بقرار من المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي ينص على تأسيس نظام موحَّد لربط شبكة المدفوعات بدول المجلس. ويأتي هذا القرار دعماً لهدف ميثاق دول مجلس التعاون الخليجي الداعي إلى تعزيز التنسيق، والتعاون، والتكامل الاقتصادي، من خلال بُنى تحتية للمدفوعات المالية المشتركة بين الدول الأعضاء، ويشغل معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي، منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة.

8. التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأعوام 2023 - 2026

رؤيتنا

أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ودعم تنافسية الدولة.

رسالتنا

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وحماية المستهلك من خلال الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية المرخصة والإدارة الرشيدة للاحتياطيات، والبنية التحتية المالية القوية والآمنة مع اعتماد التقنيات الرقمية.

قيمنا

التنافسية

نطمح لأن نصبح أحد المصارف الرائدة عالمياً عبر مختلف المجالات من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الابتكارية، واستناداً إلى أفضل الممارسات والبحوث.

روح المبادرة

بناء عقلية تقوم على روح المبادرة من شأنها تعزيز الشعور بالملكية والمساءلة والابتكار من خلال تمكين الموظفين على جميع المستويات وتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة.

الشفافية

مراعاة الشفافية والانفتاح بأعلى درجات النزاهة على نطاق المؤسسة من خلال التواصل والتعاون الفعال.

التركيز على المواهب

بناء مؤسسة ترعى المواهب، وتكافئ وتُقدّر الموظفين، وتُركّز على تنميتهم.

9. أبرز إنجازات العام 2025

اعتمد مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، في مايو 2025، الاستراتيجية الوطنية للمالية الإسلامية وصناعة الحلال، بهدف ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي رائد في هذين القطاعين. ويؤدي المصرف المركزي دوراً محورياً في هذا الصدد، حيث يترأس معالي المحافظ اللجنة المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجية، وهو ما أسهم في حفاظ دولة الإمارات على مكانتها ضمن المراكز الثلاثة الأولى عالمياً في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي (IFDI).

حافظ التصنيف الائتماني المستقل للنظام المصرفي في دولة الإمارات على استقراره عند درجة (Baa2)، استناداً إلى التقييم الائتماني الأساسي لوكالة "موديز". وخضعت هذه النتائج للتقييم في ضوء منهجية المقارنة الداخلية المعتمدة لدى المصرف المركزي، والتي شملت 28 دولة نظيرة، لتواصل الدولة احتفاظها بمكانتها ضمن المراكز العشرة الأولى. سجل برنامج تحول البنية التحتية المالية إنجازات مهمة، تضمنت إصدار إطار التمويل المفتوح، وتنفيذ أول معاملة حكومية باستخدام "الدرهم الرقمي"، إلى جانب إطلاق منصة "جسر" للمدفوعات عبر الحدود"، وهي مبادرات أسهمت بدور فاعل في الارتقاء بمستويات الابتكار، وتعميق الثقة، وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة عبر القطاع المالي ككل.

تأكيد الالتزام المستمر بالبرنامج الوطني لتصفير البيروقراطية، من خلال التركيز على مبادرات رئيسية تترك بصمة واضحة على مستوى القطاع المالي. وفي هذا السياق، قاد المصرف المركزي تنفيذ مشاريع نوعية لتصفير البيروقراطية عبر مسارات متعددة لتمكين القطاع والارتقاء بمرونته، شملت تحوّل البنية التحتية المالية والرقمية، والأنظمة، والابتكار، والإشراف، والامتثال، والاستقرار المالي، إلى جانب حماية المستهلك وسلوكيات السوق، والسياسة النقدية، وسوق رأس المال، وإدارة النقد، وتطوير الخدمات. وقد نجحت هذه الجهود في تحفيز مؤسسات مالية مرخصة متنوعة لتفعيل أكثر من 70 مبادرة في هذا المجال، حيث ساهمت في تحسين تجربة المستخدمين، وتيسير إجراءات الانضمام لتلك المؤسسات، وتحقيق التميز التقني، ورفع مستويات الشفافية.

شكل صدور المرسوم بقانون اتحادي في شأن المصرف المركزي إنجازاً بارزاً عزّز مكانته المؤسسية، وأسهم في توسيع نطاق مهامه واختصاصاته، وأكدت استقلاليته التشغيلية.

أكّد تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2025 مجدداً على قوة إطار الإحصاءات للمصرف المركزي، حيث منحه الدرجة (أ) في مؤشرات السلامة المالية، والدرجة (ب) في الإحصاءات النقدية والمالية.

أشاد صندوق النقد الدولي، في تقريره حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2025، بالتقدم الذي أحرزه المصرف المركزي في إعداد إحصاءات القطاع الخارجي، ليرفع درجة تقييم كفاية البيانات الخاصة بهذه الإحصاءات لدولة الإمارات من الفئة (د) إلى الفئة (ج)، مما يعكس التحسن الملموس في نطاق تغطية البيانات وجودتها.

حققت دولة الإمارات إنجازاً كبيراً حيث أحرزت المرتبة الثامنة بعد أن كانت في المرتبة الحادية والعشرين في العام السابق ضمن مؤشر المراكز العالمية للتكنولوجيا المالية، لتواصل صدارتها لوجهات التكنولوجيا المالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

واصل المصرف المركزي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والتي تستهدف تعزيز الصحة المالية ومكانة دولة الإمارات ضمن الدول الرائدة عالمياً في مجال التمويل الشامل، عبر ضمان وصول الأفراد والشركات إلى خدمات مالية مبتكرة، تُعزّز الرفاه المالي وتدعم النمو المستدام.

أجرى المصرف المركزي استطلاعات رأي لقياس مستوى الرضا عن خدماته، استهدفت المؤسسات المالية المرخصة إلى جانب عملاء المؤسسات المصرفية والتأمينية، حيث أظهرت النتائج ارتفاعاً في معدلات الرضا لدى هاتين الشريحتين تجاه الخدمات المقدمة خلال عام 2024.

نظم المصرف المركزي ورش عمل مع المؤسسات المالية المرخصة للوقوف على ملاحظاتها حول تحسين خدماته. كما تم تطوير القدرات المتعلقة بـ "تجربة المستخدم" من خلال إطلاق مبادرات متخصصة في هذا المجال. وقد نجحت هذه الجهود في تجاوز الأهداف التي حددتها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، مسجلةً زيادة سنوية بلغت 19 نقطة مئوية تقريباً.

استراتيجية المصرف المركزي الجديدة

شهد عام 2025 انعقاد الملتقى الاستراتيجي للمصرف المركزي بحضور معالي المحافظ، ليرسم ملامح الأولويات المستقبلية والتوجهات على المدى البعيد للمصرف المركزي، وشكّل الملتقى منصة استراتيجية للحوار البنّاء والعمل المشترك عبر مختلف الوظائف، والتفكير الجماعي حول الدور المتطوّر للمصرف المركزي في ظل التحوّلات المالية والاقتصادية والتقنية المتسارعة.

وفي هذا السياق، برزت الرؤية الاستشرافية كركيزة استراتيجية محورية، وهو ما تجلى في مشاركة القيادة في حوارات معمَّقة تناولت مستقبل النقد والعمل المصرفي المركزي، والسيناريوهات على المدى البعيد التي ترسم مشهد النظام المالي العالمي.

وتوَّج الملتقى أعماله بتوافق القيادة على الركائز الأساسية لاستراتيجية المصرف المركزي للفترة 2027-2029، واعتماد الصياغة المحدَّثة للرؤية والرسالة اللتين ستشكلان بوصلة العمل المؤسسي خلال الدورة الاستراتيجية القادمة.

المبادئ التوجيهية للدورة الاستراتيجية القادمة

الاستشراف الاستراتيجي في المصرف المركزي

في إطار جهوده لتطوير استراتيجيته، أطلق المصرف المركزي برنامج الاستشراف الاستراتيجي / مركز المستقبل بغرض دمج مبادرات الجاهزية على المدى البعيد وآليات صنع القرار الاستشرافية في منظومة العمل المؤسسي. وتدعم هذه المبادرة قدرة المصرف المركزي على توقّع الفرص والمخاطر الناشئة التي قد تعيد صياغة مشهد قطاعات المال، والتمويل، ودور المصارف المركزية، مما يتيح تبني خيارات استراتيجية مبنية على معرفة دقيقة وفي التوقيت المناسب، ولا سيما في فترات عدم اليقين الشديدة.

وأدى البرنامج إلى رصد عدة تطورات هيكلية تحمل تأثيرات على المدى البعيد بالنسبة للمصارف المركزية، ومن أبرزها:

- تطور منظومة النقد والمدفوعات من خلال تقنيات الترميز، والأموال القابلة للبرمجة، والمواءمة بين العملات الرقمية العامة والخاصة.
- تنامي أهمية البنى التحتية المالية عبر الحدود، والتسوية الفورية في ظل نظام عالمي تشوبه حالات متزايدة من الاختلافات.
- تأثير التقنيات الحديثة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، والإشراف القائم على البيانات، على النماذج الرقابية والقدرات المؤسسية، بالتزامن مع تزايد التوقعات بخصوص مستويات المرونة، والثقة، والاستدامة التي تعتمدها المصارف المركزية لحماية الاستقرار ودعم النمو الاقتصادي.

عملت مبادرة "برنامج مركز المستقبل" (الرسم البياني 2) على رصد التوجهات المستقبلية عبر استبيان استشرافي على نطاق واسع باستخدام رادار الاستشراف الاستراتيجي (SFR)، والذي يتكامل مع أداة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتقديم صورة مُحدّثة لأهم التوجّهات والمؤشرات التي ترسم مستقبل البنوك المركزية والتأثيرات المترتبة على ذلك. وفي المقابل، تولى "رادار الاستشراف الاستراتيجي" دراسة مسارات التطوّر المحتملة للمهام والاختصاصات، والأدوات، والنماذج التشغيلية، مستنداً إلى سيناريوهات محفزة للتفكير، والتي تستشرف التوقعات لفترات زمنية طويلة تصل إلى 15 عاماً فأكثر. ومن خلال سيناريو تجريبي حول "مستقبل الأنظمة والمؤسسات المالية" تم تطبيق منهجيات الاستشراف لترجمة حالة عدم اليقين على المدى المتوسط إلى أفكار عملية قابلة للتنفيذ.

الرسم البياني 2

برنامج مركز المستقبل

رادار الاستشراف

رادار استشرافي تفاعلي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، يتولى رصد 24 توجهاً ذا أولوية عبر 6 محاور رئيسية، ويربط بين تداعياتها، وما يترتب عليها من مخاطر وفرص ناشئة، والتدابير اللازمة بشأنها.

سيناريوهات مستقبل المصارف المركزية

رؤية استشرافية بعيدة المدى وتصور مرئي يستعرض أربعة سيناريوهات تتناول مستقبل المصارف المركزية ومسارات التطوّر المحتملة للأدوار، والاختصاصات، والقدرات المؤسسية على مدى زمني يفوق 15 عاماً.

دراسة حالة موضوعية لمستقبل العمل المصرفي

دراسة حالة مُركّزة تتناول دور نماذج الأعمال الجديدة، والتقنيات الناشئة، وتوقعات العملاء في رسم ملامح القطاع المصرفي خلال السنوات الخمس إلى السبع القادمة، مع تحديد أنماط الاستجابة الاستراتيجية المطلوبة من المصارف المركزية.

المنظور الاستراتيجي

توظيف الرؤية الاستشرافية ضمن مسار التخطيط الاستراتيجي المعتمد حالياً لدى المصرف المركزي، مع توفير إرشادات واضحة تشمل الأدلة التوجيهية، والأدوات، ونماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغط لتقييم مدى صلابة الأهداف أمام سيناريوهات عدم اليقين على المدى البعيد.

سيناريو الاستراتيجية مستقبل المال

تجربة تفاعلية شارك فيها الشركاء الرئيسيون لاستكشاف سيناريوهات بديلة حول "مستقبل المال" ضمن أفق زمني يتجاوز 15 عاماً، مع تحديد التدابير طبقاً لأولويتها.

مرصد أفضل الممارسات العالمية

مرصد متخصص في أفضل ممارسات المصارف المركزية حول العالم، يتولى تتبع آليات استجابة المؤسسات النظيرة للتوجّهات ذات الأولوية عبر مختلف المحاور، إلى جانب توثيق المبادرات والمشاريع المبتكرة.

وضع البرنامج أساسات دمج الرؤية الاستشرافية كعنصر دائم في دورات التخطيط ووضع الاستراتيجية للمصرف المركزي، بما يسهم في تبني منهجية تفكير على المدى البعيد تُسهم في الحفاظ على المرونة، وسرعة الاستجابة، والنظرة المستقبلية. وترسخ هذه الخطوة مكانة المصرف المركزي كنموذج مرجعي إقليمياً وعالمياً في مجال الجاهزية للتعامل مع مستقبل يتسم بعدم اليقين.

الرسم البياني 3

المحاور الناشئة لأداة الاستشراف الاستراتيجي - رادار استشراف تفاعلي يقدم تحليلات مخصصة تغطي 24 توجهاً

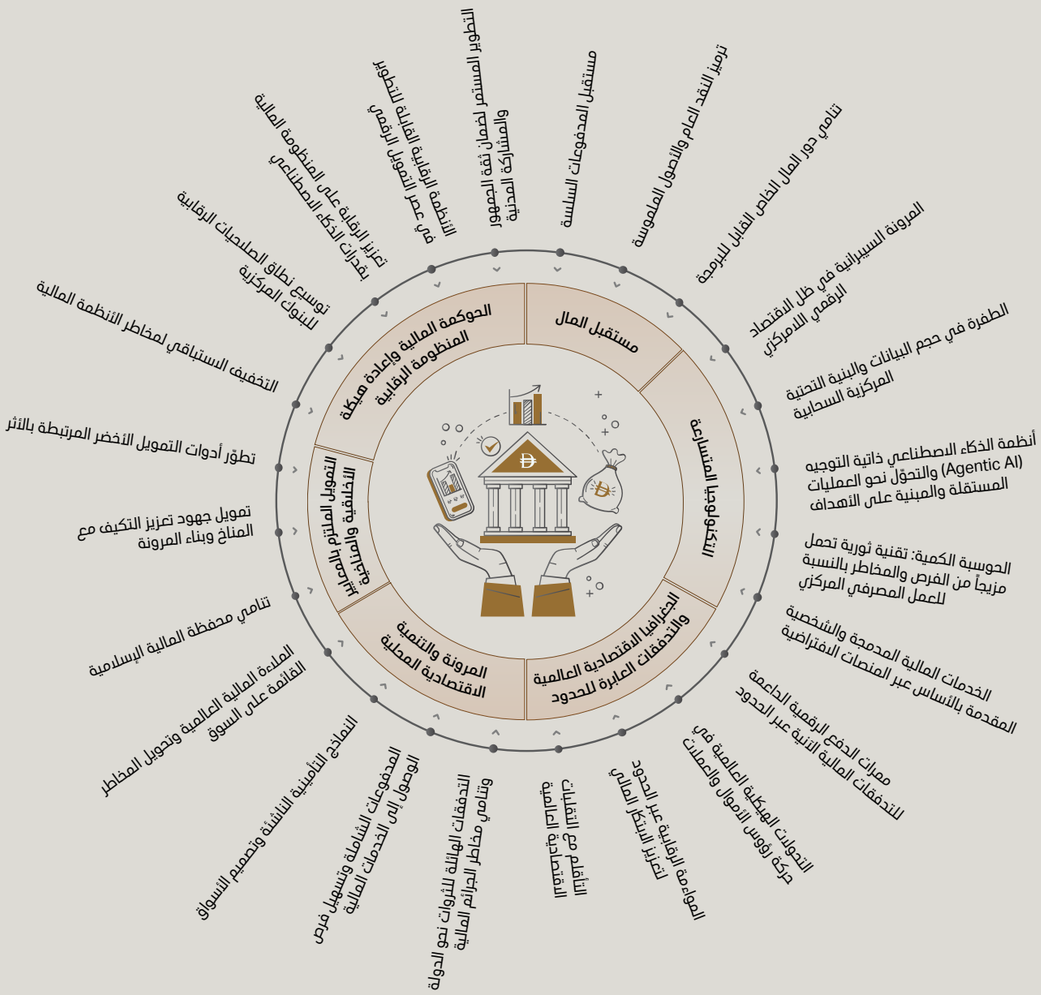

دعم التميز من خلال الحصول على شهادات دولية

نجح المصرف المركزي خلال عام 2025 في الحصول على شهادتي الآيزو (ISO) لنظامي "إدارة الصحة والسلامة المهنية" (45001:2018) و"إدارة الابتكار - الإرشادات" (56002:2019)، لتضافا إلى مجموعة الشهادات لدى المصرف المركزي وهي 7 شهادات سابقاً. تؤكد هذه الشهادات العالمية المرموقة التزام المصرف المركزي بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، وتطوير آليات الوقاية من المخاطر لحماية موظفيه، إلى جانب إرساء ثقافة مؤسسية حاضنة للابتكار. كما يعكس هذا الإنجاز مدى حرص المصرف المركزي على اعتماد أفضل الممارسات العالمية، ومواصلته لجهود التحسين المستمر، والتميز المؤسسي، بما يدعم مهامه واختصاصاته الاستراتيجية ويضمن استدامة أعماله على المدى البعيد.

الرسم البياني 4

معايير نظام الإدارة المتكاملة (IMS)

مواصفة
PAS 99:2012

- نظام إدارة الجودة (QMS) — 9001:2015
- نظام إدارة مكافحة الرشوة (ABMS) — 37001:2016
- نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSMS) — 20000-1:2018
- نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية (OHSMS) — 45001:2018
- نظام إدارة استمرارية الأعمال (BCMS) — 22301:2019
- نظام إدارة الابتكار (IMS) — 56002:2019
- نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) — 27001:2022
- نظام إدارة الامتثال (CMS) — 37301:2021

وفي شهادة على التزام المصرف المركزي بالريادة وتقديم نموذج رائد، حصل المصرف المركزي رسمياً على الشهادة المرموقة للمواصفة البريطانية (BS 13500): "نظام الإدارة الفعالة للحوكمة"، بموجب عملية تدقيق شاملة أجراها المعهد البريطاني للمعايير. وتؤكد هذه الشهادة توافق ممارسات الحوكمة لدى المصرف المركزي مع المعايير العالمية ذات الصلة، وهو ما يعزز مكانة المصرف المركزي كمرجعية رائدة على مستوى القطاع المالي، ويرسّخ سمعته كمصرف مركزي بمستوى عالمي يمارس أعماله على أسس قوية من النزاهة.

كما نالت دائرة التدقيق الداخلي في المصرف المركزي تصنيف "المطابقة التامة" مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (GIAS)، في خطوة تترجم الالتزام الدائم للمصرف المركزي بأعلى مستويات الجودة والامتثال. كما حصل المصرف المركزي على جائزة الإمارات لتقييم الجودة تقديراً من جمعية المدققين الداخليين بدولة الإمارات.

وساهم الحصول على جائزة تقييم جودة التدقيق الداخلي في الارتقاء بممارسات التدقيق الداخلي، وأثمر عن ازدياد ثقة الشركاء الرئيسيين وزيادة الاعتماد على مخرجات ونتائج عمليات وأنشطة التدقيق وتحسين جودتها وضمان اتساقها.

وحصل المصرف المركزي على جائزة "أفضل إصدار لورقة نقدية لعام 2025" من فئة الـ 500 درهم في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. جاء الإعلان عن الجائزة خلال مؤتمر "الطباعة عالية الأمان لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا" (High Security Printing EMEA) الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية. ويأتي هذا التكريم للمصرف المركزي في إطار حرصه على استخدام أحدث المواصفات الفنية والعلامات الأمنية المتطورة في تصميم الورقة النقدية الجديدة، وهو إنجاز يؤكد ريادة دولة الإمارات كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط تستخدم أكبر عدد من شريط الرقائق في أوراقها النقدية.

لمحة عن عام 2025

1082 عدد موظفي المصرف المركزي بدوام كامل

296 إجمالي عدد عمليات التفتيش الاحترازية التي أجراها المصرف المركزي في عام 2025

%15.5 الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على أساس سنوي

5.4 تريليون درهم حجم القطاع المصرفي الإماراتي من حيث إجمالي الأصول الموحدة للبنوك التجارية

%61.5 معدل التوطين في المصرف المركزي

258 إجمالي عدد عمليات التفتيش المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي أجراها المصرف المركزي في عام 2025

380.944 مليون درهم إجمالي العقوبات/الغرامات المالية التي فرضها المصرف المركزي

75.2 مليار درهم حجم قطاع التأمين في دولة الإمارات من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

1.048 مليار درهم حجم قاعدة أصول الاحتياطي

30 عدد مزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات المرخصة في الدولة

16 عدد تراخيص تسهيلات القيمة المخزنة في الدولة

58 عدد شركات التأمين المرخصة في الدولة

37 البنوك الأجنبية العاملة في الدولة

24 البنوك المحلية العاملة في الدولة

57 حالات الإنفاذ التي تم البت فيها

%117 نسبة غطاء القاعدة النقدية

%1.3 معدل التضخم

التطـــورات الاقتصادية

10

10. التطورات الاقتصادية

التطورات العالمية

ظل النمو العالمي قوياً في عام 2025 بمعدل بلغ 3.3 % على أساس سنوي، بالرغم من التطورات الجيوسياسية القائمة وحالة عدم اليقين التي أثرت على حركة التجارة العالمية. ومع ذلك، ظل الأداء الاقتصادي متبايناً بين مختلف المناطق، حيث سجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً أبطأ مقارنة باقتصادات الأسواق الناشئة والنامية. وقد استندت هذه المرونة إلى أوضاع مالية إيجابية بشكل عام، وتوسع قوي في الاستثمارات الموجهة لقطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتحديداً في الولايات المتحدة ومناطق من آسيا، مما أسهم في التخفيف من حدة الضعف الهيكلي، والتعويض الجزئي لتباطؤ محركات النمو في بقية أنحاء العالم. وانحسرت حدة التوترات التجارية على مدار العام عقب فترة من التطورات المتصاعدة وحالة عدم اليقين في مطلع عام 2025، الأمر الذي دعم استقرار المعنويات تجاه حركة التجارة عبر الحدود.

واصل معدل التضخم الكلي العالمي تراجعه خلال عام 2025، مدعوماً بانخفاض أسعار الطاقة وتراجع حدة تضخم أسعار السلع. ومع ذلك، لم يتراجع التضخم الأساسي في العديد من الاقتصادات المتقدمة، بسبب الضغوط الناجمة عن بقاء أسعار الخدمات عند مستويات مرتفعة، ونقص الأيدي العاملة في أسواق العمل خلال فترات سابقة، رغم مؤشرات التحسن النسبي التي رصدت قبيل نهاية العام. ومع التراجع التدريجي للضغوط التضخمية واستقرار التوقعات المستقبلية للتضخم بشكل عام، واصلت بعض المصارف المركزية سياسة التيسير النقدي. في المقابل، اتسمت مسارات التضخم في الأسواق الناشئة بتفاوت كبير، حيث شهدت بعض الاقتصادات تجدد الضغوط التضخمية، مدفوعة بشكل رئيسي بتقلبات أسعار الصرف وصدمات العرض المحلية.

وقد شهد عام 2025 انخفاضاً في متوسط سعر خام برنت إلى مستويات 69 دولاراً للبرميل، مقارنة بنحو 81 دولاراً للبرميل خلال عام 2024 كنتيجة مباشرة لوفرة المعروض النفطي في الأسواق العالمية. وعلى النقيض، سجلت أسعار الذهب والمعادن النفيسة الأخرى ارتفاعات حادة، مدعومة باستمرار الطلب من قبل المصارف المركزية وتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

التطورات الاقتصادية المحلية

واصلت دولة الإمارات تحقيق معدلات نمو اقتصادي متميزة بلغت 5.6 % تقريباً خلال عام 2025، لتبرهن على نجاحها في تجاوز تداعيات حالة عدم اليقين العالمي، والتحديات الجيوسياسية، والتقلبات الحادة والانخفاض في أسعار النفط مرتكزة في ذلك على قوة وموثوقية مؤشرات الطلب المحلي. واكتسبت الأنشطة الاقتصادية زخماً إضافياً في الربع الأخير من العام، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات 54.2 نقطة خلال شهر ديسمبر 2025، مما يؤكد استدامة مسار التوسع الاقتصادي. وتظل مستويات الثقة في قطاع الأعمال قوية إجمالاً، بفضل استقرار ظروف السوق ومبادرات الإصلاحات الهيكلية.

كما شهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025 نمواً مطرداً[1] في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مدفوعاً بأداء خمسة قطاعات حيوية أساسية وهي: الخدمات المالية والتأمين، والصناعات التحويلية، والبناء والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة

[1] 5.3 % على أساس سنوي في الربع الأول، و 6.1 % في الربع الثاني، و 7.0 % في الربع الثالث.

العقارية. وبالنسبة للقطاع النفطي، سجل متوسط إنتاج النفط 3.12 مليون برميل يومياً خلال عام 2025، محققاً زيادة بنسبة 6.9 % مقارنةً بعام 2024. وجاء هذا الارتفاع نتيجة التعديل المتسارع في مستويات الإنتاج الفعلي استجابة لرفع حصة الإنتاج المقررة لدولة الإمارات. وفي غضون ذلك، حقق إنتاج الغاز المحلي نمواً بنسبة 2.7 % في عام 2025 مدعوماً بالطلب القوي، بالتزامن مع ارتفاع مبيعات الغاز بنسبة 3.9 % خلال نفس العام.

وتظل الآفاق المستقبلية لدولة الإمارات قوية، حيث من المقدَّر أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.6% في عام 2026، ومن المتوقع أن تكون القطاعات غير النفطية الدافع الرئيسي للنمو، ولا سيما الخدمات المالية والتأمين، والبناء والتشييد، إلى جانب انتعاش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بعد الزيادة الأخيرة في حصة الإنتاج من منظمة أوبك+، وقد يؤدي تعديل متوقع في الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2027، إلى جانب النمو المتواصل، والقوي في الأنشطة غير النفطية، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة بنسبة 4.4% تقريباً.

الرسم البياني 5

مؤشر مديري المشتريات (PMI) في دولة الإمارات

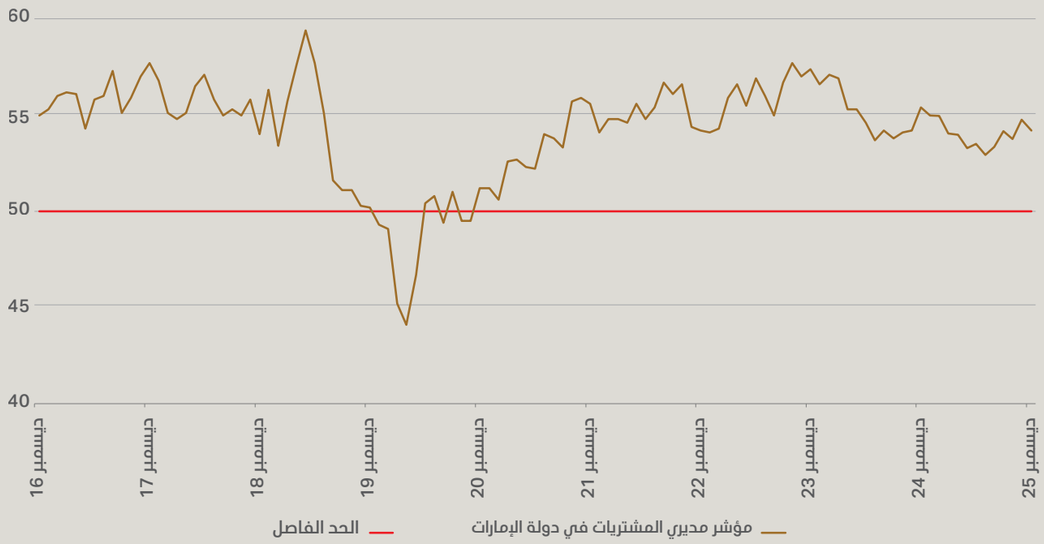

المصدر: إس آند بي جلوبال (S&P Global)

وتراجع معدل التضخم العام في دولة الإمارات إلى 1.3 % في عام 2025، مقارنة بنحو 1.7 % خلال عام 2024، كنتيجة مباشرة لانخفاض تكاليف الطاقة وأسعار الغذاء. وتشير التقديرات إلى استقرار معدلات التضخم عند 1.8 % لعام 2026 و2.0 % لعام 2027، مع بقاء أسعار الإيجارات والمؤثرات الخارجية كأبرز المصادر المحتملة للضغوط التضخمية المتصاعدة.

الجدول 1

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في دولة الإمارات (%)

	2022	2023	2024	تقديرات 2025	توقعات 2026	توقعات 2027
الناتج المحلي الإجمالي	7.5	4.3	4.0	5.6	5.6	4.4
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	7.0	7.0	5.0	6.1	5.1	5.0
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	8.9	-3.0	1.0	4.1	7.3	2.6
التضخم الكلي	4.8	1.6	1.7	1.3	1.8	2.0

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء: 2022-2024، المصرف المركزي: 2025-2027

ظلّ الوضع المالي لدولة الإمارات مواتياً، مدعوماً بتحقيق إيرادات حكومية مستقرة، وفائض في الميزانية. وارتفعت الإيرادات الحكومية العامة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025 بنسبة 1.3 % على أساس سنوي لتصل إلى 408.5 مليار درهم، مدفوعة بنسبة 24.4 % على أساس سنوي في تدفقات الإيرادات غير الضريبية. وارتفعت النفقات بنسبة 12.8 % على أساس سنوي إلى 346.8 مليار درهم، مما يعكس زيادة بنسبة 26.0 % في الإنفاق الرأسمالي، وبنسبة 15.5 % في السلع والخدمات، وبنسبة 5.6 % في الأجور العامة. نتيجة لذلك، بلغ الفائض المالي 61.7 مليار درهم خلال الفترة ذاتها.

وارتفعت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 بنسبة 24.6 % على أساس سنوي وبلغت 2,530 مليار درهم، مما يعكس التقدّم المستمر في التنويع الاقتصادي، وفي توسّع شبكة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة. كما ارتفعت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير بنسبة 45.0 % وبنسبة 13.0 % على أساس سنوي، على التوالي، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 22.3 %. وحافظت الصين على مكانتها كأكبر شريك تجاري لدولة الإمارات، بنسبة 11.2 % من التجارة غير النفطية، تليها الهند بنسبة 8.1 % وسويسرا بنسبة 6.3 %، وكان الذهب ومعدات الاتصالات والمركبات السلع الأكثر تداولاً، كما انخفضت أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية بنسبة 0.4 % وبنسبة 1.3 % على التوالي في عام 2025، مما دعم القدرة التنافسية التجارية.

الرسم البياني 6

الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات (% من إجمالي التجارة غير النفطية)

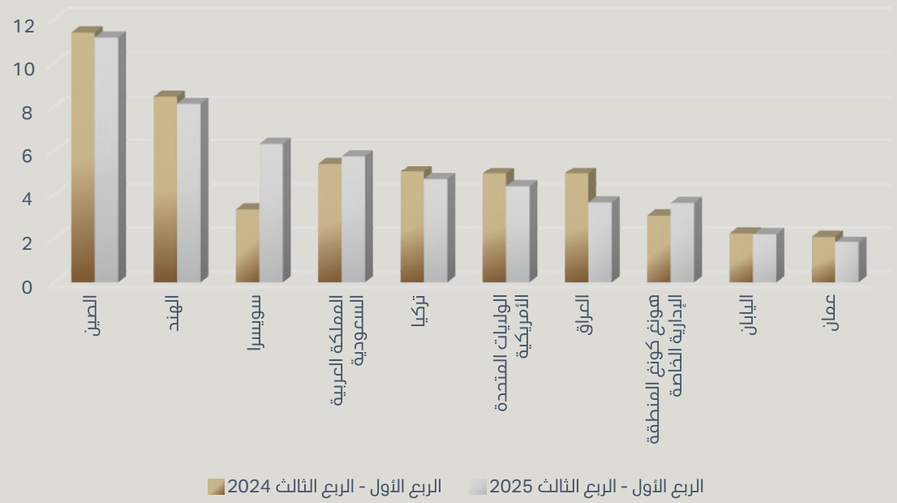

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

حقق القطاع العقاري نمواً متواصلاً في عام 2025، حيث يُقدر ارتفاع حجم معاملات المبيعات السكنية في أبوظبي ودبي بنسبة 22.0 % على أساس سنوي بدعم من الطلب المستدام في مختلف قطاعات السوق.

وحافظ النشاط السياحي أيضاً على أدائه القوي في عام 2025، مسجلاً 23.3 مليون نزيل فندقي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 ما يمثل زيادة بنسبة 4.9 % على أساس سنوي.

وارتفع متوسط نسبة الإشغال الفندقي إلى 79.2 %، في حين ظلت مؤشرات النقل الجوي قوية، حيث عبر أكثر من 108 مليون مسافر عبر مطارات الدولة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025.

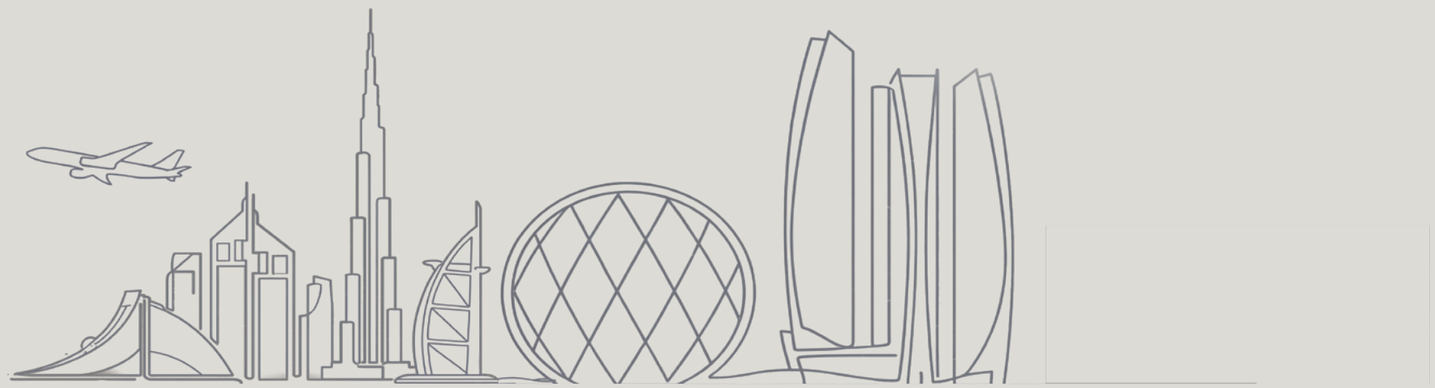

المؤشرات المالية الرئيسية

استجابةً لتحركات سعر الفائدة على الأرصدة الاحتياطية لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قام المصرف المركزي بخفض سعر الأساس ثلاث مرات خلال عام 2025 بمجموع 75 نقطة أساس، من 4.40 % بنهاية عام 2024 إلى 3.65 % بنهاية عام 2025. وتقلص متوسط الفارق السعري بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (دنيا) وسعر الأساس بحوالي 15 نقطة أساس بين عامي 2024 و2025. حيث بلغ متوسط مؤشر دنيا 5 نقاط أساس دون سعر الأساس في عام 2025، مقارنة بمتوسط 20 نقطة أساس خلال عام 2024. ويُعزى هذا التقلص في الفارق السعري بشكل كبير إلى إطلاق تسهيلات المرابحة لليلة واحدة في 26 مارس 2025، بالتوازي مع تأثير عمليات السوق المفتوحة والهيكلية المنفذة عبر إصدار الأذونات النقدية وشهادات الإيداع الإسلامية من المصرف المركزي.

تعكس الفجوة السلبية بين مؤشر "دنيا" وسعر الأساس توافر الاحتياطيات الفائضة على مستوى النظام المصرفي ككل.

حافظ القطاع المصرفي في دولة الإمارات على مرونته، مدعوماً بوجود مصدات كافية لحماية رأس المال، وموارد التمويل، والسيولة. وفي ظل بيئة اقتصادية ومالية محلية مواتية، بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي 5.4 تريليون درهم بنهاية عام 2025. كما سجلت محفظة الإقراض نمواً بنسبة 17.9 % على أساس سنوي خلال عام 2025، مدفوعة بالنمو المستمر في الائتمان الممنوح لقطاعي الأفراد والشركات. واستمرت أوضاع التمويل والسيولة قوية، مدعومة بنمو قوي في الودائع بنسبة 16.2 % على أساس سنوي، وظلّت القدرة على الإقراض قوية، حيث بلغت نسبة القرض إلى القيمة 77.7 %، واستمرت التوجّهات الائتمانية إيجابية في قطاعي الأفراد والشركات، مستفيدة من البيئة الاقتصادية المواتية والآفاق المستقبلية الواعدة.

وواصل قطاع التأمين في دولة الإمارات توسعه خلال عام 2025 عبر زيادة ملحوظة لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 15.5 % على أساس سنوي لتصل إلى 75.2 مليار درهم، وارتفاع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 11.0 % على أساس سنوي ليبلغ 46.2 مليار درهم. وبلغت نسبة الاحتفاظ 56.6 %، وزادت المخصصات الفنية بنسبة 7.6 % على أساس سنوي لتصل إلى 99.2 مليار درهم، بالتوازي مع ارتفاع إجمالي أصول القطاع بنسبة 7.2 % ليصل إلى 166.7 مليار درهم.

11. توسيع نطاق صلاحيات واختصاصات المصرف المركزي

في إطار الجهود المستمرة لتطوير الإطار التشريعي والرقابي للقطاع المالي، أصدر صاحب السمو الشـــيخ محمد بن زايـــد آل نهيـــان، رئيس دولـــة الإمارات العربيـــة المتحـــدة "حفظه الله"، في 8 ســـبتمبر 2025، المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لســـنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وأعمال التأمين (قانون المصرف المركزي).

ويمثل القانون تحولاً جذرياً في النظام الرقابي والإشـــرافي المالي في الدولة، حيث يرسي إطاراً تشريعياً موحداً يدمج القانون السابق للمصرف المركزي مع قانون التأمين.

أهداف إطار المنظومة الرقابية المالية الموحدة

تم إصدار "قانون المصرف المركزي" لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

توحيد النظام: وضع إطار تشريعي وحيد يسري على كافة المؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي.

مواكبة أفضل الممارســـات العالمية: ضمان التزام الدولة المستمر بالمعايير العالمية المتعارف عليها، وتحديداً في مجالات الشفافية، والبنية التحتية المؤسسية والسوقية، والأُطر الإحصائية، والتقنيات الناشئة في قطاعي المصارف والتأمين.

تعزيز التنافسية العالمية: ضمان الاستقرار والمرونة، بما يرسخ مكانة الدولة كمركز رائد وتنافسي في أسواق النقد والمال العالمية.

تعزيز استقلالية المصرف المركزي وقدرات إدارة الأزمات

يرسخ قانون المصرف المركزي الاســـتقلالية التشـــغيلية للمصرف المركزي، ويعزّ ز قدرته على حماية الاستقرار النقدي والمالي من خلال أربع ركائز أساسية تستهدف رفع مستوى الفاعلية في فترات الضغط والأزمات المالية، وهي:

مراقبة المخاطر النظامية والسياسة الاحترازية الكلية:
تحديد المخاطر النظامية ومراقبتها وتحليلها على نحو استباقي لاكتشاف أوجه الضعف بشكل مبكر، وتطبيق الأدوات الاحترازية الكلية للتخفيف من حدتها.

تدابير استمرارية العمليات:
تعزيز صلاحيات المصرف المركزي لتنفيذ تدابير تضمن اســـتمرارية عمليات المؤسسات المالية المرخصة خلال الفترات التي تشهد ضغوط سيولة أو أوضاع اقتصادية استثنائية.

التدخل المبكر:
تفعيل آليات التدخل المبكر التي تُمكّن المصرف المركزي من معالجة التحديات الناشـــئة التي تواجه المؤسسات المالية المرخصة قبل أن تُشكّل مخاطر نظامية على نطاق واسع، بما يضمن حماية العملاء وتعزيز الثقة في السوق.

الاعتماد كسلطة حصرية للتسوية والحل:
تأكيد دور المصرف المركزي كســـلطة حصرية مســـؤولة عن إجراءات التسوية والحل، لضمان التدخّل المنظم والفعال في الوقت المناسب للحفاظ على الاستقرار المالي.

أهم الأحكام الجديدة التي تضمنها مرسوم قانون المصرف المركزي

يشتمل القانون على عدد من الأحكام الرقابية الجديدة التي توسّع وتفصّل نطاق الإشراف الرقابي للمصرف المركزي، على النحو التالي:

الرقابة على المؤسسات المالية المرخصة: تطبيق اشتراطات جديدة لتنظيم حصص الملكية المؤثرة والمسيطرة لتعزيز مستويات الرقابة والشفافية والمساءلة.

الشكل القانوني للمؤسسات المالية المرخصة: إقرار شرط جديد لتأسيس شركات التأمين، ويتمثل في وجوب استصدار قانون أو مرسوم للتأسيس، مع استثناء فروع البنوك الأجنبية، والبنوك المتخصصة، وفروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية من هذا الشرط. كما يُحظّر على المنشآت المالية المرخصة اتخاذ شكل المؤسسات الفردية.

التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية: ضم خدمات الدفع الخاصة بالأصول الافتراضية والتمويل المفتوح إلى قائمة الأنشطة المالية المرخصة، لمواكبة التطورات العالمية والابتكار في الخدمات المالية.

الهيئة العليا الشرعية: تفعيل دور الهيئة عبر تحديد مسؤولياتها بوضوح لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتوسيع نطاق عملها لدعم الأسواق المالية المحلية ودعم تحقيق الطموح الاستراتيجي للدولة في أن تصبح مركزاً عالمياً للمالية الإسلامية.

إجراءات صرف العملات: تحديث آليات استرداد العملات الورقية والمعدنية المفقودة أو المشوّهة أو الممزقة وفق شروط محددة، بحيث يتم دفع قيمتها للمنشأة المالية المرخصة عوضاً عن حامليها من الأفراد، تماشياً مع المعايير الدولية.

الشمول المالي: تأسيس إطار قانوني شامل يُلزمُ المؤسسات المالية المرخصة بتمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية المناسبة، وإطلاق برامج توعية مالية وطنية بالتعاون مع القطاع المالي ومؤسسات المجتمع، دعماً لأجندة التحوّل الرقمي في الدولة.

توحيد مسار تسوية المنازعات من خلال "سندك": إنشاء هيكل موحّد لحل النزاعات المصرفية والتأمينية للعملاء ضمن آلية مستقلة ممثلة في وحدة "سندك" والتي تتولى إنشاء لجان قضائية مختصة للفصل في المنازعات الناشئة عن الأنشطة المالية، لتكون قراراتها نهائية وملزمة ونافذة على المؤسسات المالية المرخصة حتى 100 ألف درهم.

سلطة التسوية والحل: منح المصرف المركزي إمكانية تسوية المخالفات والغرامات مع الأفراد قبل صدور قرارات قضائية نهائية من المحكمة الاتحادية العليا، وفقاً لإجراءات محددة.

العمليـــات التشغيليـــة

12

12. تطورات العمليات التشغيلية

1.12 السياسة النقدية والأسواق المحلية

الإطار النقدي للدرهم

أحرز المصرف المركزي تقدماً ملموساً في تنفيذ الإطار النقدي للدرهم خلال عام 2025، حيث واصل تعزيز مجموعة أدوات السياسة النقدية، مع الحفاظ على تكافؤ الفرص بين المؤسسات المالية التقليدية المرخصة وتلك التي تمارس أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتم التركيز في هذا الصدد على استكمال إطلاق تسهيلات إدارة السيولة، ورفع كفاءة عمليات السوق المفتوحة والهيكلية، وتحسين فعالية انتقال السياسة النقدية.

تطوير آليات إدارة السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

أطلق المصرف المركزي "تسهيلات المرابحة لليلة واحدة" في عام 2025، لتكون المكافئ المتوافق مع الشريعة الإسلامية لـ "تسهيلات الإيداع لليلة واحدة". وتعتمد هذه التسهيلات على هيكل آلي لعمليات مرابحة السلع مدعوم بواجهة برمجة التطبيقات (API)، والتي تُمكّن المؤسسات المالية الإسلامية من إيداع الاحتياطيات الفائضة المتوفرة لديها على أساس الليلة الواحدة بمعدل الربح المربوط بسعر الأساس، والمعدل بالتكلفة السائدة لعمليات مرابحة السلع ذات الصلة.

وعلى مدار العام، سجلت "تسهيلات المرابحة لليلة واحدة" متوسط استخدام يومي بلغ 12.4 مليار درهم، وهو ما يعادل نحو 10 % من متوسط الإيداعات اليومية في تسهيلات الإيداع لليلة واحدة التقليدية (127.1 مليار درهم). وقد عززت "تسهيلات المرابحة لليلة واحدة" من قدرات إدارة السيولة قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، وأسهمت في تضييق الفجوة بين سعر الأساس ومتوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة، مما يعكس فعالية انتقال أثر السياسة النقدية.

كما أسهم إطلاق "اتفاقية التحوّط الرئيسية" في تعزيز حوكمة وكفاءة عمليات الضبط الدقيق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك مقايضات الصرف الأجنبي. حيث تضمن هذه العقود الموحدة للأطراف النظيرة المؤهلة توافق عمليات إدارة السيولة الإسلامية مع أفضل ممارسات السوق العالمية.

تعزيز تنفيذ السياسة النقدية واستكمال إطار العمليات النقدية بالدرهم

اتخذ المصرف المركزي خطوات إضافية خلال العام 2025 لتعزيز الإطار التشغيلي لإطار العمليات النقدية بالدرهم، عبر تحسين أدوات سياسته النقدية ودعم البنية التحتية للسوق. واستكمل المصرف المركزي تطوير ما تبقى من عمليات الضبط الدقيق لعمليات السوق المفتوحة والمقرر دخولها حيز التنفيذ في عام 2026. ومن المرتقب أن تقدم "تسهيلات الإقراض لأجل" و"عمليات مطابقة الأوراق المالية"، جنباً إلى جنب مع "تسهيلات مقايضات الصرف الأجنبي" الحالية، أدوات إضافية لإدارة التقلبات على المدى القصير في مستويات سيولة القطاع المصرفي. وبذلك تكتمل البنية التشغيلية "لإطار العمليات النقدية بالدرهم" بما يرسخ فاعلية تنفيذ السياسة النقدية.

وبهدف تفعيل انتقال تأثير السياسة النقدية، عملت فرق المصرف المركزي على إعادة ضبط المستهدف الداخلي لفائض السيولة، وهو ما مهد الطريق لامتصاص السيولة الزائدة بدقة أكبر، وانعكس إيجاباً على سلاسة انتقال أثر سعر الأساس إلى شروط وظروف التمويل المحلية.

كما شهد عام 2025 الانتهاء من مراجعة متكاملة لتلية احتساب سعر الفائدة المعروض بين مصارف الإمارات (إيبور). ويستهدف هذا الإطار المُحَدَّث تخفيف حدة تقلبات أسعار الفائدة على المدى القصير في أسواق النقد، وضمان بقاء المؤشر المرجعي قوياً وممثلاً للسوق ومستنداً إلى المعاملات الفعلية.

تعزيز الشفافية والتواصل مع السوق

عزز المصرف المركزي خلال عام 2025 من مستويات الشفافية عبر توسيع مؤشرات السيولة اليومية التي ينشرها، لتتضمن منحنى العائد التقديري على المدى القصير بالاستناد إلى أسعار الأذونات النقدية في السوق الثانوية، بالإضافة إلى بيانات مفصلة حول الأذونات النقدية المستحقة باختلاف تواريخ استحقاقها. وتتوفر هذه البيانات للعموم على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي، لتمنح المتعاملين في السوق رؤية أكثر وضوحاً لأوضاع السيولة وعمليات السياسة النقدية.

الأذونات النقدية والأوراق المالية الحكومية

زاد المصرف المركزي في عام 2025 من إصداراته نصف الشهرية من الأذونات النقدية لمواجهة الفائض المستمر في السيولة. وقد عكس هذا الفائض تسجيل صافي تدفقات نقدية داخلة بالعملات الأجنبية بقيمة 180 مليار درهم، بدعم من النمو الاقتصادي الإقليمي والاستقرار المالي الكلي. وأدى ذلك إلى وصول رصيد الأذونات النقدية المستحقة إلى 239 مليار درهم بنهاية عام 2025، بزيادة قدرها 29 مليار درهم على أساس سنوي.

يظل برنامج الأذونات النقدية ركيزة أساسية لعمليات السوق المفتوحة للمصرف المركزي، ومكوناً رئيسياً لتطوير سوق الدين المحلي. حيث توفر الأذونات النقدية معياراً مرجعياً مقوماً بالدرهم دون مخاطر للأدوات المالية التي تصل فترات استحقاقها حتى عام واحد. كما أسهم ارتفاع مستويات الإصدار في توسيع قاعدة الضمانات عالية الجودة المتاحة للتسهيلات الائتمانية الدائمة لدى المصرف المركزي، مما يعزز مرونة السوق.

وخلال العام، أجرى المصرف المركزي أيضاً مراجعة منهجية لأداء المتعاملين الرئيسيين في الأذونات النقدية لدعم تطوير أسواق النقد ورأس المال المحلية. يضمن هذا التقييم السنوي الامتثال لميثاق المتعاملين بالأذونات النقدية وتعزيز نشاط السوق الثانوية. وقد أسهمت هذه المراجعة في تعزيز كفاءة التسعير، وتحسين مستويات المشاركة في المزادات، وتوسيع نطاق توزيع الأذونات النقدية.

كما واصل المصرف المركزي دعمه لبرنامج صكوك الخزينة التابع لوزارة المالية. وبنهاية عام 2025، بلغ الرصيد القائم لصكوك الخزينة 24.8 مليار درهم، مقارنة بـ 17.1 مليار درهم بنهاية عام 2024. وبلغ إجمالي الرصيد القائم للأوراق المالية من سندات وصكوك الخزينة المصدرة نيابة عن وزارة المالية 26.9 مليار درهم، مقارنة بنحو 23.5 مليار درهم في العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن إصدار الأذونات النقدية والأوراق المالية الحكومية يدعم فعالية "إطار العمليات النقدية بالدرهم"، ويسهم في مواصلة تطوير أسواق رأس المال المحلية، حيث تعمل هذه الأدوات على إرساء معايير تسعير مرجعية دون مخاطر ومقومة بالدرهم لمختلف تواريخ الاستحقاق، إلى جانب تعزيز المعروض من الأصول عالية الجودة المقومة بالدرهم.

برنامج الأذونات النقدية الإسلامية المستدامة (الصكوك النقدية)

في إطار التزامه بدعم الأجندة الوطنية للتمويل المستدام وتطوير أسواق النقد الإسلامية، أحرز المصرف المركزي تقدماً ملموساً في تصميم هيكل "برنامج الأذونات النقدية الإسلامية المستدامة" (الصكوك النقدية) خلال عام 2025. وركزت المرحلة الأولى من البرنامج على إجراء دراسة شاملة للسوق وتحليل للجدوى وتم الانتهاء منها في النصف الأول من عام 2025. وقد أكدت النتائج توافر أصول مؤهلة كافية في السوق المحلية، مما يمهد الطريق للخطوات التالية الخاصة بإطلاق البرنامج.

المراقبة والتحليلات في السوق

خلال العام الماضي، وسّع المصرف المركزي قدراته التحليلية ومجال المراقبة في السوق لتعزيز متابعة التطورات المالية الدولية والإقليمية وتقييم تداعياتها على السيولة في قطاعي البنوك وأسواق رأس المال المحلية.

وتعمل الإدارة المعنية بالمصرف المركزي على إصدار تقييمات داخلية دورية منتظمة لدعم النقاشات بشأن السياسات والتنسيق المؤسسي. تدمج هذه التحليلات بين المؤشرات الكمية والنوعية، ويدعمها برنامج تواصل فعال مع البنوك الكبرى في الدولة لتعزيز معلومات السوق. كما يتم توظيف أساليب تحليلية متقدمة تشمل أدوات نمذجة الاقتصاد القياسي، وتقنيات التعلّم الآلي بغرض تحقيق أقصى درجات الدقة في تحليل البيانات.

وخلال العام، شكّل المصرف المركزي مجموعة عمل مشتركة بين الإدارات لتطوير أطر عمل لتقييم توجّهات السياسة النقدية، كما نفذ اختبارات القدرة على تحمل الضغط لميزانيته العمومية. وشملت المبادرات ذات الصلة أيضاً تعزيز مراقبة أسواق الأذونات النقدية الأولية والثانوية، وتحليل سلوك المشاركين في السوق، وبحث خيارات دمج الاعتبارات المناخية ضمن عمليات السياسة النقدية تماشياً مع مشاركة المصرف المركزي في شبكة تخضير النظام المالي.

وإضافة إلى ذلك، أجرى المصرف المركزي دراسات تطبيقية تناولت قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، مع تقييم مستويات السيولة الهيكلية الملائمة للقطاع المصرفي. كما تم توظيف التحليلات النصية وتقنيات معالجة اللغات الطبيعية لدراسة قواعد البيانات الضخمة ودعم التحليل الفعال للسياسات.

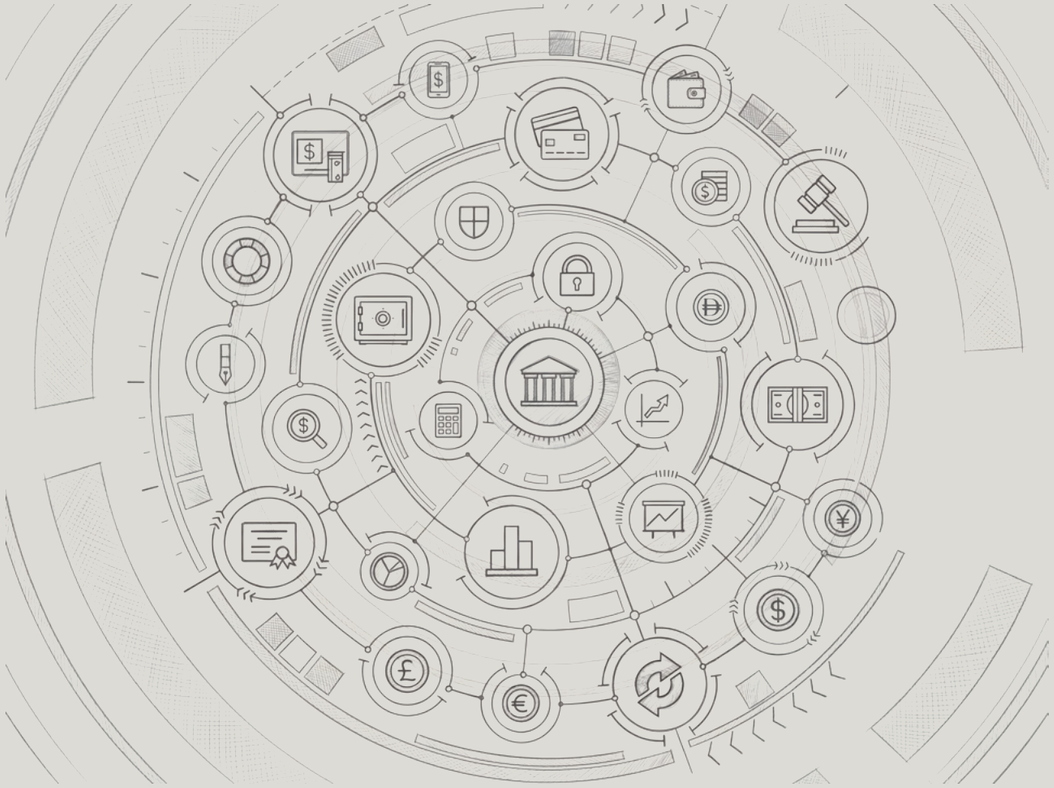

توسيع جهود المصرف المركزي في مجال العمل المناخي

دعم منتدى المناخ للمصرف المركزي على مدار عام 2025 الجهود الوطنية لتعزيز التمويل المستدام وإدارة المخاطر المناخية، وسلّط الضوء على ثلاثة محاور ذات أولوية.

الرسم البياني 7

ثلاثية التغيّر المناخي

الاستثمار المستمر في بناء القدرات وتطوير الخبرات المتعلقة بتقييم المخاطر المناخية ومجالات التمويل المستدام.

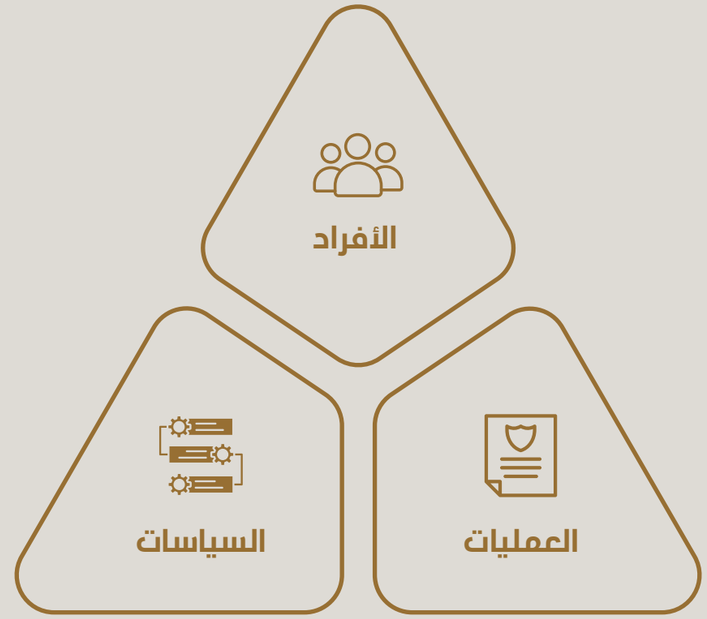

دمج تحليلات المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن الممارسات التنظيمية، والتي تتضمن إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المناخية وتحليل السيناريوهات ذات الصلة.

دمج اعتبارات الاستدامة ضمن الأطر الرقابية والسياسة النقدية.

2.12 الاستقرار المالي

شهدت البيئة المالية الكلية العالمية العديد من التحديات في عام 2025، في ظل التطورات الجيوسياسية المستمرة، وتزايد المخاطر نتيجة تراجع مستوى التكامل التجاري العالمي، وتجدد المخاوف بشأن مدى استدامة الديون السيادية في العديد من الاقتصادات المتقدمة. وعلى الرغم من هذه التطوّرات السلبية على الصعيد الخارجي، حافظ النظام المالي في الدولة على استقراره ومرونته العالية، مدعوماً بالأسس المتينة للاقتصاد الكلي المحلي وسلامة ومتانة القطاع المصرفي. وتعززت هذه المرونة على مستوى النظام بإطار عمل متكامل يضم السياسة الاحترازية الكلية، ومراقبة النظام المالي، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

السياسة الاحترازية الكلية

شهد عام 2025 استمرار جهود المصرف المركزي في تعزيز إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية، عبر رفع مستويات مراقبة المخاطر النظامية ضمن بيئة اقتصادية ومالية كلية متغيرة باستمرار، إلى جانب دعمه المتواصل لمجلس الاستقرار المالي في دولة الإمارات.

واعتمد المصرف المركزي - في إطار مراجعته السنوية - خمسة من البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، وهي: بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، بالإضافة إلى بنك المشرق الذي تم إدراجه مؤخراً في عام 2025. ويتعين على هذه المؤسسات الاحتفاظ بمصدات حماية رأس مال إضافية تتراوح بين 0.5% و2% من الأصول المرجحة بالمخاطر بما يتناسب مع حجم أهميتها النظامية.

وبهدف تعزيز المرونة ضد أي سيناريوهات سلبية محتملة، استحدث المصرف المركزي مصد رأس مال محايد بنسبة 0.5% لمواجهة التقلبات الدورية للانكشافات الائتمانية للقطاع الخاص في الدولة. وبدأ تطبيق هذا الإجراء الاستباقي تدريجياً على مراحل تمتد لـ 12 شهراً اعتباراً من 1 يناير 2025، والمقرر أن يحخل حيز التنفيذ بالكامل اعتباراً من 1 يناير 2026.

علاوة على ذلك، خضع إطار عمل السياسة الاحترازية الكلية للمصرف المركزي لمراجعة خارجية في عام 2025، وأكدت النتائج توافقه مع أفضل الممارسات العالمية، وأشادت بمتانة الإطار المؤسسي ومستوى تنفيذ السياسات.

مراقبة النظام المالي

واصل المصرف المركزي مراقبة النظام المالي طوال العام عبر تقييم شامل لنقاط الضعف والمرونة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. وتناولت التقارير الصادرة على أساس شهري وربع سنوي وسنوي تحليل مؤشرات السلامة المالية، والمواضيع المحددة، وحالات الانكشاف على المخاطر، وتدابير التخفيف المتخذة بشأنها.

وحافظ النظام المالي في دولة الإمارات على مرونته في 2025، مسجلاً تحسناً في معظم مؤشرات السلامة المالية. كما حقق القطاع المصرفي جودة أصول أعلى عكست تراجع نسبة القروض المتعثرة، بفضل الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي والبنوك العاملة بالدولة. كما أجرى المصرف المركزي تقييماً للمخاطر الناشئة عالمياً وإقليمياً ومحلياً لفهم تأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي. وتحظى هذه الجهود بدعم لجنة سياسة الاستقرار المالي نظراً لدورها القوي في تعزيز المراقبة الاستشرافية والجاهزية للحد من المخاطر النظامية. ويوفر تقرير الاستقرار المالي السنوي تفاصيل أكثر حول تطورات النظام المالي ومرونته.

اختبارات القدرة على تحمل الضغط لعام 2025

نفذ المصرف المركزي خلال عام 2025 اختباراً شاملاً للقدرة على تحمل الضغط، بهدف تقييم مرونة القطاع المصرفي بدولة الإمارات في التعامل مع الصدمات الاقتصادية والمالية الكلية والمخاطر الناشئة. وكان الهدف الرئيسي من الاختبار هو تقييم مدى امتلاك البنوك لاحتياطات كافية من رأس المال والسيولة تمكنها من امتصاص تأثيرات سيناريوهات ضغط حادة ولكن متحملة، مع ضمان قدرتها على مواصلة توفير الائتمان للاقتصاد المحلي.

استند السيناريو السلبي للاختبار إلى فرضية وقوع مواجهة اقتصادية واضطرابات في التجارة العالمية يترتب عليها ركود اقتصادي عالمي متزامن، وتعطل في سلاسل التوريد، ومستويات تضخم مرتفعة. إلى جانب ذلك، تم تقييم نقاط الضعف المرتبطة بالتقلبات الجوية الحادة عبر سيناريو منفصل للمخاطر المناخية.

وأكدت النتائج قدرة كافة البنوك المشاركة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال في ظل سيناريو الركود العالمي الحاد. كما واصل المصرف المركزي تنفيذ اختبارات دورية من الأعلى إلى الأدنى على مدار العام لضمان القدرة على تحمل الضغط، وذلك بهدف إجراء تقييم شامل للتأثير النظامي للمخاطر المتعلقة بمواضيع معينة، ومن ضمنها الضغوط المحتملة في القطاع العقاري. وفي نفس الوقت، استكملت البنوك تقييماتها للمخاطر الفعلية المناخية من الأدنى إلى الأعلى، والتي تناولت مدى تأثر الضمانات العقارية بـ "الفيضانات الناتجة عن الأمطار والعواصف"، بجانب التداعيات المحتملة لمخاطر الإجهاد الحراري على محافظ الإقراض.

3.12 إدارة الاحتياطات والعمليات النقدية

نمو الاحتياطات استجابة لنمو السوق المحلية

سجل صافي الاحتياطات من العملات الأجنبية للمصرف المركزي نمواً ملحوظاً بنسبة 23.4% خلال عام 2025، ليرتفع من 231 مليار دولار أمريكي في بداية العام إلى 285 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام.

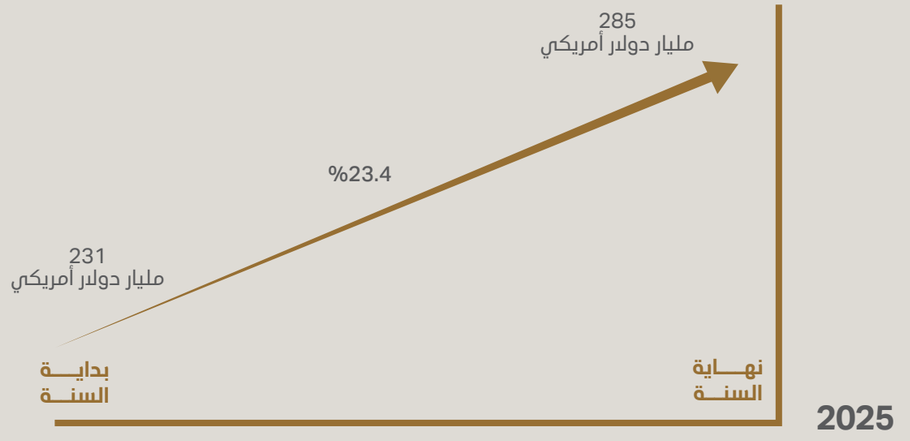

تنفيذ سياسة التوظيف الاستراتيجي للأصول للفترة 2025-2029

قام المصرف المركزي خلال العام بتطبيق سياسة التوظيف الاستراتيجي للأصول للفترة 2025-2029، والمعتمدة من مجلس الإدارة. وأدرجت السياسة المُحَدَّثة شرائح استثمارية جديدة بهدف تعزيز إدارة السيولة وتوسيع نطاق تنويع الأصول.

وزادت مخصصات السندات الحكومية الدولية بالتوازي مع انكشاف محسوب على أسهم الأسواق المتقدمة، وفقاً للأهداف على المدى البعيد للمحفظة ومقاييس إدارة المخاطر، وذلك بغرض تعزيز التنويع مع ضمان الحفاظ على السيولة وحماية رأس المال.

بيئة السوق العالمية

تأثرت الأسواق المالية في عام 2025 بالتطورات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة. ففي الولايات المتحدة، استقر التضخم عند مستويات مرتفعة مع تباطؤ نمو سوق العمل ومرونة معدلات الاستهلاك. وحافظ الاحتياطي الفيدرالي على موقفه النقدي حتى الربع الثالث، ليبدأ بعدها بتنفيذ ثلاثة تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لكل منها.

وتسببت التعديلات على رسوم التعرفة الجمركية الأمريكية خلال شهر إبريل في تقلبات مرحلية مؤقتة في الأسواق العالمية، قبل أن تعاود الاستقرار مع تراجع حدة الضغوط الاقتصادية واعتدال السياسات النقدية واستقرار الأسواق المالية، مما أدى إلى إعادة تقييم شاملة لتطوّرات التجارة العالمية والمخاطر الجيوسياسية. من جهة أخرى، هيمن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي على المشهد الاستثماري خلال العام مع تركيز الأسواق على أبعاده الاقتصادية على المدى البعيد. وتتولى شركات ذات ميزانيات عمومية قوية وتدفقات إيرادات ضخمة قيادة الاستثمارات الحالية على عكس الطبيعة المضاربية لدورة استثمارات قطاع التكنولوجيا في أواخر التسعينيات. ومع ذلك، تعكس التقييمات الحالية توقعات بتحولات تكنولوجية مستدامة قد تتفاوت نتائجها باختلاف القطاعات.

وعلى صعيد أسواق الدخل الثابت، تراجعت العوائد الأمريكية على المدى القصير بينما استقرت أسعار الفائدة على المدى البعيد، مما نتج عنه انحدار أقوى في منحنى العائد، مدفوعاً بتيسير السياسة المالية بموجب قانون (One Big and Beautiful Bill).

وبرزت المعادن الثمينة كملاذ آمن وسط حالة عدم اليقين العالمية، مسجلة قفزات بنحو 160% للفضة و65% للذهب. وانعكست احتياطيات الذهب إيجاباً على الميزانية العمومية للمصرف المركزي، معززةً بتحسّن تسعير الدخل الثابت وتقلص الفوارق في أسعار الفائدة لسندات الشركات.

توسيع محفظة الإدارة الخارجية ودمج الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً

رفع المصرف المركزي مخصصات المديرين الخارجيين الحاليين خلال 2025 في خطوة تأتي استكمالاً للإنجازات التي تحققت في عام 2024. كما تم تعيين مديرين جدد لإدارة فئات الأصول الإضافية المدرجة ضمن سياسة التوظيف الاستراتيجي للأصول للفترة 2025-2029، بالاعتماد بشكل مبدئي على استراتيجيات تتبع المؤشرات. وارتبطت نسبة كبيرة من اختصاصات العمل الجديدة بمؤشرات قياسية تتبنى معايير "الاستثمار المسؤول اجتماعياً"، في تأكيد لالتزام المصرف المركزي بدمج معايير الاستدامة في إدارة الاحتياطات.

إدارة النقد (العمليات النقدية وأسواق رأس المال المحلية)

استمر المصرف المركزي في تأمين ظروف سيولة مثالية على مستوى النظام المصرفي، مع حرصه على مساندة مساعي تطوير أسواق رأس المال المحلية. وأسهمت إصداراته من الأذونات النقدية وشهادات الإيداع الإسلامية في دعم منحنى العائد للدرهم. كما سجلت الأرصدة القائمة 239 مليار درهم للأذونات النقدية و50 مليار درهم لشهادات الإيداع الإسلامية كما في 31 ديسمبر 2025.

تولى المصرف المركزي أيضاً إدارة إصدارات وزارة المالية من سندات وصكوك الخزينة عبر تسعة مزادات تم تنظيمها خلال العام، ليصل إجمالي الرصيد القائم إلى 24.8 مليار درهم بنهاية 2025.

4.12 الرقابة

1.4.12 الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية

واصل المصرف المركزي خلال عام 2025 ترسيخ نهج الرقابة الاحترازية عبر تطبيق إطار رقابي قوي واستشرافي قائم على المخاطر، لتعزيز مرونة المؤسسات المالية المرخصة. ويعتمد المصرف المركزي في تنفيذ هذه المهمة الأساسية على دمج التكنولوجيات الرقابية، وزيادة فرق التفتيش ورفع مستوى مهاراتها، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للمراقبين. وتدعم هذه الجهود عمليات تقييم استدامة نماذج الأعمال، والحوكمة، وجودة الأصول، والسيولة، والمرونة التشغيلية، وكفاية رأس المال، بما يضمن حماية أموال المودعين ودعم الاستقرار المالي بشكلٍ عام.

يتولى المصرف المركزي توفير رقابة شاملة ومستمرة على كافة المؤسسات المالية المرخصة بالاعتماد على أدوات تصنيف المخاطر الاستشرافية التي تعمل على تقييم العمليات والنماذج التشغيلية للمؤسسات في ضوء التطورات التي تشهدها بيئة الاقتصاد الكلي والمحلي، وهو ما يضمن اتساق الرقابة ويتيح رصد نقاط الضعف المحتملة بدقة. ويضمن هذا النهج المتكامل سرعة تحديد المخاطر الناشئة واتخاذ التدابير الرقابية الملائمة ودعم مرونة القطاع المالي في الدولة.

اتسم نطاق الأنشطة الرقابية خلال العام بالشمول والتنوع، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 2

أنواع أنشطة التفتيش

نوع التفتيش	العدد	التركيز والهدف
عمليات تفتيش كاملة النطاق، وعمليات تفتيش محدودة النطاق، وعمليات تفتيش لأغراض المتابعة	171	فحوصات موجهة للتأكد من سلامة الأعمال، والتحقق من فاعلية إجراءات تخفيف المخاطر.
عمليات تفتيش محددة الموضوع	61	مراجعات تحليلية للمخاطر النظامية على مستوى المجموعات النظيرة، مع التركيز بشكل خاص على إدارة مخاطر الأمن السيبراني.

وسّع المصرف المركزي أنشطته الرقابية لتشمل سلسلة من عمليات التفتيش الموجهة لقطاعات حيوية في القطاع المالي، تضمنت 11 شركة تمويل، و5 شركات للتكنولوجيا المالية، و29 شركة صرافة، في توجّه يعكس النهج الرقابي الشامل الذي يسعى لحماية استقرار القطاع المالي على نطاق واسع.

ويستند إطار الرقابة الاحترازية إلى أدوات رئيسية تضمن فعالية واستمرارية العمليات الإشرافية، أبرزها:

- **عمليات تفتيش كاملة النطاق:** زيارات تفتيش ميدانية تقدّم تقييماً مفصلاً لهيكل المخاطر للمؤسسة المالية المرخصة ومدى كفاءة ممارساتها في مجال إدارة المخاطر. وتشكل هذه المراجعات مكونات أساسية للإطار الرقابي لدعم الرصد المبكر لجوانب الضعف الناشئة.

- **الرقابة الخارجية وإعداد التقارير:** يعتمد المصرف المركزي آلية موسعة للرقابة الخارجية مدعومة بالتقارير الرقابية المتواصلة والمعلومات الإشرافية، وتشمل النشرات اليومية لقطاع البنوك، والتقارير التحليلية الشهرية، وتقارير البيانات الشاملة للمؤسسات، وتقارير لوحة المعلومات الموحّدة التي تحوّل التقييمات إلى مؤشرات كمية. ويعزز هذا الإطار متعدد المستويات الإلمام الشامل بالمعطيات ويوجّه طبيعة الإجراءات الرقابية بالشكل الأمثل. .

الرقابة على الأصول الافتراضية والمخاطر السيبرانية

استجابةً للدور المتنامي للأصول الرقمية والتطوّر الكبير للمخاطر السيبرانية، كثّف المصرف المركزي جهوده الرقابية على أنشطة الأصول الرقمية للمؤسسات ومستويات انكشافها مستعيناً بخبراء متخصصين وباستخدام منهجيات رقابية معززة لإجراء عمليات رقابية دورية تتفق مع المعايير الدولية ذات الصلة.

ويسهم هذا النهج في إرساء معايير استثنائية للمرونة السيبرانية وإدارة مخاطر الأصول الرقمية لدى المؤسسات المالية المرخصة، بما يصبّ في صالح سلامة واستقرار النظام المالي في دولة الإمارات.

الجدول 3

عمليات التفتيش الاحترازية خلال عام 2025

	2023	2024	2025
عمليات التفتيش الأساسية / كاملة النطاق للبنوك	3	1	1
عمليات التفتيش محدودة النطاق/ المتابعة للبنوك	30	110	125
عمليات التفتيش محددة الموضوع – شاملة البنوك	117	97	61
شركات التمويل	8	10	11
شركات التكنولوجيا المالية	-	-	5
شركات الصرافة	39	4	29
عمليات التفتيش الأساسية لشركات التأمين	2	5	3
عمليات التفتيش محدودة النطاق لشركات التأمين	10	12	15
عمليات التفتيش محددة الموضوع لشركات التأمين	8	17	18
عمليات التفتيش للمهن المرتبطة بالتأمين	30	35	28
الإجمالي	**247**	**291**	**296**

الجدول 4

العدد الإجمالي للشركات المرخصة حسب نوعها في عام 2025

	الإجمالي كما في عام 2024	الإجمالي كما في عام 2025
بنوك	62	61
شركات التمويل	18	20
شركات الصرافة	73	64
مكاتب تمثيلية للبنوك	59	56
شركات التكنولوجيا المالية* (بما في ذلك مقدمي تسهيلات القيمة المُخزَّنة، وخدمات رموز الدفع، وخدمات الدفع للتجزئة)	37	48
شركات التأمين	59	58
وسطاء التأمين	163	161
وكلاء التأمين	22	22
مستشارو التأمين	52	56
خبراء تقدير الخسائر والأضرار	146	155
الخبراء الاكتواريّون	74	78
شركات الإدارة من الأطراف الثالثة	22	20
مواقع مقارنة أسعار وثائق التأمين	16	23
وسطاء الحوالة	37	34
الإجمالي	**841**	**856**

*تشمل شركات التكنولوجيا المالية مزودي خدمات تسهيلات القيمة المخزّنة، وخدمات الدفع للتجزئة، وخدمات رموز الدفع.

العمليات الخارجية للبنوك المحلية

شهد عام 2025 تعزيز المصرف المركزي لإطاره الرقابي الموحد والقائم على المخاطر ليشمل العمليات الدولية للبنوك المؤسسة محلياً . ولضمان الاستقرار المالي الموحد، كثّف المصرف المركزي تعاونه الرقابي مع نظرائه الدوليين، لضمان التزام الفروع والشركات التابعة للبنوك الإماراتية خارج الدولة بمعايير رقابية موحدة.

عمليات التفتيش خارج الدولة:
نفذ المصرف المركزي عمليات تفتيش خارجية بموجب خطته الرقابية القائمة على المخاطر وهو ما ساهم في توفير ضمانات مباشرة لسلامة العمليات الخارجية ودعم النهج الرقابي الموحد.

تحسين تقارير التدقيق المطولة:
أدخل المصرف المركزي تحسينات إضافية على تقارير التدقيق المطولة بوصفها أداة رقابية حيوية لتعميق فهم الأنشطة المصرفية عبر الحدود. ويتم دعم هذا التطور من خلال ما يلي:

النزاهة الاحترازية:
تطبيق المعايير الاحترازية للمصرف المركزي على مجالات المخاطر الرئيسية في الفروع خارج الدولة.

النطاق الرقابي:
توسيع الرؤية لتشمل العمليات خارج الدولة، مما يعزز آليات التقييم الموحد للمخاطر.

رصد المخاطر:
الكشف المبكر عن المخاطر الناشئة عبر الحدود.

الجلسات الرقابية:
نظم المصرف المركزي جلستي رقابة عالميتين في عام 2025 وسجل حضوره في أربع جلسات أقامتها السلطات الرقابية المستضيفة، لتعزيز توافق الرؤى الرقابية والتعاون الدولي.

المشاركات الثنائية:
عقد سلسلة من اللقاءات الثنائية (الافتراضية والحضورية) مع الجهات الرقابية النظيرة لتعزيز التنسيق الإشرافي وتبادل البيانات بين السلطات المعنية في البلد الأم والبلد المستضيف.

وكان لهذه التدابير دور كبير في تمكين المصرف المركزي من توسيع نطاق تفويضه الرقابي الموحد ليشمل العمليات الدولية للبنوك بدولة الإمارات، من أجل ضمن سلامتها الاحترازية في ظل مشهد عالمي معقّد.

نظام الائتمان التجاري

واصل المصرف المركزي تعاونه الوثيق مع القطاع المصرفي لتعزيز هيكلية البيانات وجودة نظام الائتمان التجاري. ويسهم هذا النظام في منح المقرضين رؤية أشمل للالتزامات المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين على مستوى النظام ككل، مما يوجه قرارات الائتمان نحو مسار أكثر دقة ويدعم الاستقرار المالي. ومثّلت التحسينات المستمرة في جودة البيانات والإشراف الرقابي المتواصل دعامةً أساسية لنجاح هذه المبادرة.

عملية المراجعة الرقابية والتقييم

نفّذ المصرف المركزي عشر عمليات للمراجعة الرقابية والتقييم خلال عام 2025. وشملت هذه العمليات كافة البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، إلى جانب عدد من البنوك الوطنية الكبرى التي اختارتها اللجنة التوجيهية للمراجعة الرقابية والتقييم لتخضع لرقابة دقيقة. ونُفذت كل عملية من تلك العمليات على مستوى المجموعة الموحدة، لضمان تقييم شامل يستوعب حجم المخاطر ويقيس مرونة المؤسسات المشمولة.

عمليات تقييم التوافق والملاءمة

واصل المصرف المركزي تطبيق معايير التوافق والملاءمة على الأفراد المعينين في وظائف حيوية في المؤسسات المالية المرخصة، وفق التوجهات والتوقعات الرقابية الدولية. وبحلول نهاية 2025، تم إنجاز 782 عملية تقييم، في حين تم رفض 138 طلب تعيين ترسيخاً لمعايير الحوكمة الرشيدة على مستوى القطاع المالي.

التعاون الرقابي

ظل التعاون بين المصرف المركزي والسلطات المحلية والدولية أحد المكونات الأساسية لإطار العمل الرقابي بين الدول الأم والدول المستضيفة. وشملت الأنشطة في هذا الصدد الرد على طلبات المعلومات الواردة من الجهات الرقابية المحلية والأجنبية، والوزارات الاتحادية، وجهات إنفاذ القانون. كما سعى المصرف المركزي للحصول على معلومات من الجهات الرقابية الدولية لدعم أنشطته الرقابية.

وفي عام 2025، استضاف المصرف المركزي جلستي رقابة عالميتين وشارك في أربع جلسات رقابية نظمتها سلطات أجنبية. وتم إجراء عمليات التفتيش بالتنسيق مع الجهات الرقابية الخارجية المعنية عند الاقتضاء، تعزيزاً لمنهجية الرقابة الموحدة. كما أجرى فريق الرقابة عدداً من الزيارات الرقابية الميدانية بالتنسيق مع السلطات المستضيفة خلال العام.

الجدول 5
البنوك حسب الفئة

	المحلية	الأجنبية
التجارية	21	26
المحدودة	1	11
المتخصصة	2	-
الإجمالي	**24**	**37**

الجدول 6

البنوك حسب الإمارة

	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
التجارية	14	26	4	1	1	1	1
المحدودة	6	5	-	-	-	-	-
المتخصصة	1	-	-	1	-	-	-
الإجمالي	61						

الرقابة على التأمين

واصل المصرف المركزي خلال عام 2025 تعزيز إطار عمله الرقابي، بهدف الحفاظ على سلامة قطاع التأمين في الدولة.

أ. التراخيص الجديدة

شهد عام 2025 نمواً في إجمالي عدد الكيانات المرخصة بنسبة 2.5 %، ليصل إلى 574 مقارنة بـ 560 خلال عام 2024.

الجدول 7

عدد الشركات المرخصة

	2024	2025
شركات التأمين المرخصة	59	58
المهن المرتبطة بالتأمين	501	516
الإجمالي	560	574

ب. البيانات المالية الرئيسية

الجدول 8

المؤشرات المالية الرئيسية

الإجمالي

مليار درهم	2024	2025
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	65.1	75.2
إجمالي المطالبات المدفوعة	41.6	46.2

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

حافظ قطاع التأمين على مسار نموه الإيجابي خلال عام 2025، حيث سجل إجمالي الأقساط المكتتبة ارتفاعاً بنسبة 15.5 % على أساس سنوي ليصل إلى 75.2 مليار درهم، في حين بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين المكتتبة 17.8 مليون وثيقة.

وبالمثل، شهد إجمالي المطالبات المدفوعة زيادة بنسبة 11 % ليبلغ 46.2 مليار درهم. كما سجلت نسبة المبالغ المحتجزة تحسناً لتبلغ 56.6 %، وارتفعت المخصصات الفنية لتصل إلى 99.2 مليار درهم، في مؤشر يعكس تنامي نشاط الاكتتاب وقوة الميزانية العمومية.

المطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة من 41.6 مليار درهم في عام 2024 إلى 46.2 مليار درهم في عام 2025.

إجمالي الأصول

ارتفع إجمالي أصول شركات التأمين ليصل إلى 166.7 مليار درهم بنهاية عام 2025، مقارنة بنحو 155.5 مليار درهم بنهاية عام 2024، وهو ما يعكس استمرار التوسع في الميزانية العمومية وزيادة حجم الأصول القابلة للاستثمار على مستوى القطاع ككل.

زيارات التفتيش الميدانية

يعتبر إجراء عمليات التفتيش الميدانية القائمة على المخاطر أحد المكونات الأساسية للإطار الرقابي لتقييم ممارسات إدارة المخاطر لدى شركات التأمين المرخصة ولضمان حماية حقوق حاملي وثائق التأمين.

وقد أجرى المصرف المركزي 64 زيارة تفتيش ميدانية خلال عام 2025 شملت شركات التأمين والمهن المرتبطة بها.

الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

واصل المصرف المركزي خلال عام 2025 دوره في مراقبة الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية لدى شركات التأمين. وتشير التقارير المقدمة مؤخراً إلى تحسن ملموس في جودة إعداد التقارير، وذلك بفضل المتطلبات المعززة التي نص عليها إشعار التقارير السنوية للمصرف المركزي والمدعومة بورش عمل متخصصة موجهة للقطاع.

واستكمالاً لمتطلبات عام 2024 لإجراء مراجعة للتدقيق الداخلي واعتمادها من مجلس الإدارة، تمت إضافة متطلب جديد في عام 2025 يُلزم المدققين الخارجيين بإصدار خطاب الإدارة بشأن تقييم الإدارة للضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية. ويُشترط عرض هذا الخطاب ومناقشته مع اللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة، في خطوة من شأنها ترسيخ معايير الحوكمة والمساءلة وضمان موثوقية التقارير المالية.

الاستشارات والتواصل مع القطاع

نظم المصرف المركزي على مدار عام 2025 سلسلة من ورش العمل التفاعلية مع شركات التأمين، والخبراء الاكتواريين، والمدققين الخارجيين، وغيرهم من أصحاب المهن ذات الصلة بقطاع التأمين بهدف اطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بالتطورات الرقابية، ومناقشة أبرز التطورات الناشئة في القطاع، وتوضيح التوقعات الرقابية.

التراخيص

يتولى المصرف المركزي مسؤولية معالجة طلبات المتقدمين الجدد والمرخص لهم الحاليين، حيث يتم تصنيف المرخص لهم الحاليين وفقاً للخدمات التي يقدمونها ونوع تراخيصهم. وتضم هذه القائمة البنوك، وشركات التأمين، وشركات الصرافة، والمكاتب التمثيلية للبنوك، فضلاً عن مُصدري تسهيلات القيمة المُخزنة، ومقدمي خدمات الدفع للتجزئة، ومزودي خدمات رموز الدفع.

وخلال عام 2025، قام المصرف المركزي بمعالجة طلبات الخدمات ضمن الفئات التالية:

- إصدار تراخيص جديدة
- تعديل تراخيص
- تجديد تراخيص (لا ينطبق على البنوك)
- تراخيص وموافقات للفروع (فتح/نقل/إغلاق/تغيير ساعات العمل)
- تراخيص وموافقات وحدات الخدمات المصرفية الإلكترونية (فتح/نقل/إغلاق/تغيير ساعات العمل)
- تركيب أجهزة الصراف الآلي وإلغاؤها
- تراخيص وموافقات مكاتب الدفع (فتح/نقل/إغلاق/تغيير ساعات العمل)

وتضمن تراخيص أنظمة خدمات رموز الدفع دعم عمليات الرقابة الموجهة للإصدار، والاحتياطيات، والاسترداد، والأنشطة التشغيلية.

ويعرض الجدول أدناه العدد الإجمالي للمرخص لهم حسب نوع الترخيص كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنة بالأرقام المسجلة بنهاية عام 2024.

الجدول 9
العدد الإجمالي للشركات المرخص لها حسب نوع الترخيص

نوع الترخيص	الإجمالي كما في عام 2025	الإجمالي كما في عام 2024	نسبة التغيير
بنوك	61	62	-2 %
شركات التمويل	20	18	11 %
شركات الصرافة	64	73	-12 %
مكاتب تمثيلية	56	59	-5 %
تسهيلات القيمة المُخزّنة	16	13	23 %
خدمات الدفع للتجزئة	30	23	30 %
مزودو خدمات رموز الدفع	2	1	100 %
الإجمالي	249	249	0 %

شهد عام 2025 منح تراخيص لعدد كبير من شركات التكنولوجيا المالية الجديدة للعمل في الدولة. وتركز هذا النمو بشكل أساسي في فئة مُصدري تسهيلات القيمة المُخزنة، بزيادة بنسبة 23 %، تلتها فئة مقدمي خدمات الدفع للتجزئة بنسبة 30 %، ثم مزودو خدمات رموز الدفع بالدرهم بنسبة 100 %. وتتوافق هذه الجهود مع استراتيجية المصرف المركزي لدعم رقمنة المدفوعات.

2.4.12 مراقبة الجرائم المالية

واصل المصرف المركزي في عام 2025 برنامجه المستدام للإصلاحات الرامية إلى دعم الإطار الوطني لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل. واستناداً إلى الإنجاز المحقق في عام 2024 والمتمثل في رفع اسم دولة الإمارات من قائمة الدول الخاضعة للرقابة المشددة ضمن القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي "فاتف"، قام المصرف المركزي بتعزيز مستويات الرقابة القائمة على المخاطر، وعمليات الإنفاذ، والضوابط الاحترازية على مستوى النظام المالي ككل.

وظل دور المصرف المركزي محورياً في تطبيق إطار عمل مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل، من خلال نموذج رقابي قائم على المخاطر يجمع بين مهام الترخيص، والرقابة، والإنفاذ لضمان تحقيق الكيانات الخاضعة للرقابة مستويات مستدامة من الكفاءة مع مرور الوقت. وتم تعزيز هذا الإطار خلال عام 2025 عبر اختبارات أكثر دقة لضوابط مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل لدى المؤسسات المالية المرخصة ذات الصلة، لضمان اتساق المعايير الرقابية بشكل عام.

كما اتسع النطاق الرقابي للمصرف المركزي خلال عام 2025، ليشهد زيادة في المشاركات القائمة على المخاطر عبر البنوك، وشركات الصرافة، ووسطاء الحوالة المسجلين، ومُصدري تسهيلات القيمة المُخزنة، ومقدمي خدمات الدفع للتجزئة، وشركات التمويل والتأمين. ونالت المؤسسات عالية المخاطر اهتماماً رقابياً مكثفاً من خلال زيارات تفتيش ميدانية، ومراجعات موجّهة، وخطط معززة لتخفيف المخاطر.

وامتد هذا الاهتمام ليشمل المخاطر الناشئة المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية، بما فيها مزودو خدمات رموز الدفع. وعلى مدار العام، طوّر المصرف المركزي أدواته للرقابة الخارجية وقدراته الخاصة بالمراجعات محددة الموضوع لتعزيز رصد أنشطة لتمرير الأموال غير المشروعة على مستوى القطاع. وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ عمليات مراقبة خارجية واختبارات لأطر فحص العقوبات للوقوف على مدى قدرة المؤسسات على رصد وإدارة حالات التوافق الجزئية والمؤكدة بشكل مناسب، استناداً إلى القائمة المحلية للإرهاب في دولة الإمارات وقوائم العقوبات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتم دمج برنامج "مراجعات الأشخاص المهرة" كأداة رقابية أساسية لدعم تقييمات مفصّلة للحوكمة، وأطر الرقابة، وفعالية تخفيف مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل، مما أسهم في توفير ضمانات رقابية إضافية خلال العام. وقد تم إجراء 181 زيارة تفتيش ميدانية خاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال عام 2025.

أدى هذا النشاط الرقابي المستدام في عام 2025 إلى تغطية أوسع وتخصيص الموارد الرقابية بشكل أكثر كفاءة بما يتناسب مع طبيعة المخاطر. وأظهرت النتائج الصادرة خلال العام تحسناً مستمراً في مستوى الامتثال، والذي أدى عملياً لانخفاض حجم وشدة جوانب القصور التي تم رصدها. وفي الحالات التي استمرت فيها جوانب الضعف الجوهرية، بادر المصرف المركزي إلى تطبيق تدابير رقابية وتدابير إنفاذ صارمة، تضمنت إقرار برامج للإجراءات التصحيحية، وإلزام المؤسسات بمراجعات من أطراف ثالثة، وفرض قيود على الأعمال، إلى جانب اتخاذ تدابير إنفاذ متناسبة حسب الاقتضاء.

وشهد عام 2025 تعزيزاً إضافياً للإرشادات وقنوات التواصل مع القطاع، بهدف دعم كفاءة وفعالية الرقابة على أنشطة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل. وقد ساهمت مبادرات التوعية في ترسيخ مبدأ المساءلة على مستوى الإدارة العليا، وتوضيح التوقعات الرقابية، ومعالجة مكامن الضعف الرقابية المتكررة، ولا سيما التحديثات الخاصة بالأصول الافتراضية، وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء واعرف عميلك، وآليات حفظ السجلات. وتكللت هذه الجهود بإصدار مجموعة من المتطلبات والإرشادات المهمة، في مقدمتها تطبيق "قاعدة انتقال الأصول الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، وتعميم أفضل الممارسات في مجالات التدريب، وتقييمات المخاطر المؤسسية، وخدمات البنوك المراسلة.

كما عزز المصرف المركزي تعاونه التشغيلي مع وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلطات إنفاذ القانون، لتسريع أنشطة رصد المخاطر الناشئة، وضمان التدخل العاجل لمعالجة الحالات عالية المخاطر، وهي خطوة مهمة تضمن اتخاذ إجراءات إنفاذ فعالة ومتناسبة.

وعلى المستوى الوطني، تواصلت جهود التنسيق المشترك بين السلطات المختصة ضمن "اللجنة الفرعية للسلطة الرقابية" التابعة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، برئاسة المصرف المركزي، حيث تؤدي هذه الجهود دوراً محورياً في مواءمة الاستراتيجيات، وتكامل الأنشطة الرقابية، والتطوير المشترك للسياسات والتوجيهات.

وخلال العام، تم تنفيذ سلسلة من المراجعات الموجهة محددة الموضوع والتقييمات الداخلية للممارسات الرقابية، لضمان اتساقها وفعاليتها وتوافقها مع المعايير الدولية. كما أسهمت هذه المبادرات في دعم الاستعداد للتقييمات الدولية المرتقبة، وفي مقدمتها دورة التقييم القادمة لمجموعة العمل المالي "فاتف".

نجحت هذه الجهود الرقابية في تحقيق تحسن ملموس في حجم وجودة تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة من المؤسسات المالية المرخصة، لا سيما فيما يتعلق بالتحسنّ الملموس في سرعة الإبلاغ، وكفاية البيانات الداعمة، وتوظيف المعلومات المالية بالشكل الأمثل لخدمة أهداف سلطات إنفاذ القانون. وفي مؤشر قوي على تطور قدرات الرصد وممارسات الإبلاغ لدى المؤسسات المالية المرخصة بالدولة، ازدادت معدلات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بنحو 28% خلال عام 2025 مقارنة بالعام السابق.

جهود الرقابة

الرسم البياني 8

188 عمليات التفتيش الميدانية

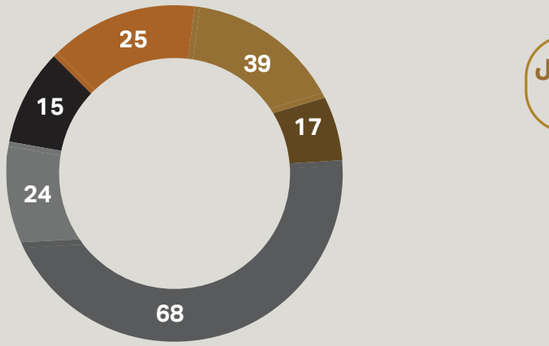

الرسم البياني 9

عوائد بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خارج الموقع

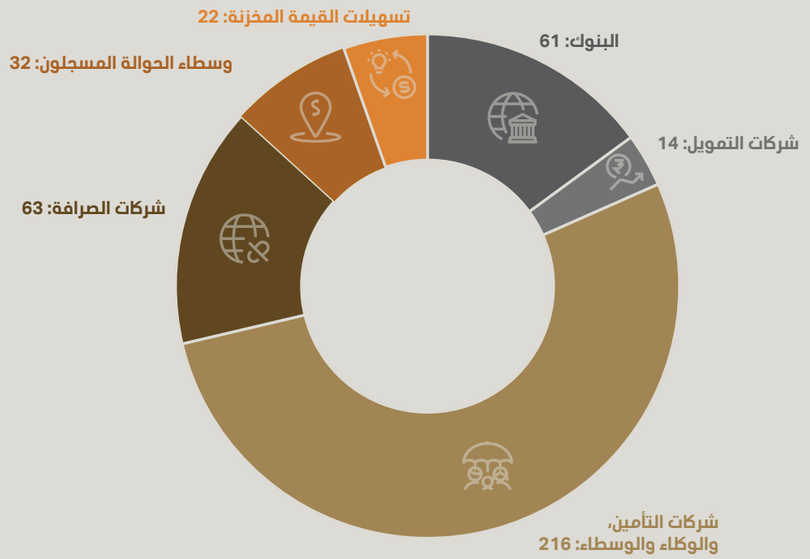

الجدول 10

برنامج التوعية بشأن الرقابة على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل

الموضوع	عدد الحضور
جلسة توعية افتراضية بشأن "تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة"	1500
جلسة توعية افتراضية بشأن "أفضل الممارسات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تنفيذ منهج قائم على المخاطر وإجراء تقييمات مخاطر مؤسسية قائمة على المخاطر"	5693
جلسة توعية افتراضية بشأن "مراقبة المعاملات"	6124
جلسة توعية افتراضية حول إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن "البنوك المراسلة"	2241
المنتدى الأول لمسؤولي الامتثال لعام 2025	1178
ورشة عمل للتوعية بالامتثال لتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة لوسطاء خدمات الحوالة المسجلين - باللغة الإنجليزية	15
ورشة عمل للتوعية بالامتثال لتقارير المعاملات المشبوهة/تقارير الأنشطة المشبوهة لوسطاء خدمات الحوالة المسجلين - باللغة العربية	16
جلسة توعية افتراضية بشأن "تقييم مخاطر الجرائم المالية"	3016
جلسة توعية افتراضية بشأن "العقوبات"	6456
جلسة توعية افتراضية بشأن "أفضل الممارسات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تنفيذ التدريب القائم على الأدوار في مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح"	5327
جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2025 / للبنوك	332
جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2025 / لشركات الصرافة	125
جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2025 / لشركات التمويل	31
جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2025 / لشركات التأمين	10
جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2025 / لوسطاء خدمات الحوالة المسجلين	12
جمع بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام 2025 / لمزودي خدمات تسهيلات القيمة المخزنة ونظام خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات	55
جلسة توعية افتراضية بشأن "لوائح معيار الإبلاغ المشترك لدولة الإمارات وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، والالتزامات ذات الصلة وملاحظات التدقيق للمؤسسات المالية المرخصة"	418
جلسة توعية افتراضية بشأن "إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن العناية الواجبة بالعميل/ اعرف عميلك وحفظ السجلات"	5200
جلسة توعية افتراضية بشأن "إرشادات للمؤسسات المالية المرخّصة بشأن المخاطر المرتبطة بتمويل انتشار التسلّح"	3821
جلسة توعية بشأن "الاستثناءات الرقابية المتعلقة بجودة الإبلاغ عن البيانات" / لشركات التمويل	14
جلسة توعية بشأن "الاستثناءات الرقابية المتعلقة بجودة الإبلاغ عن البيانات" / لمزودي خدمات تسهيلات القيمة المخزنة وخدمات الدفع للتجزئة وخدمات الشركات	31
المنتدى الثاني لمسؤولي الامتثال لعام 2025	1794
جلسة توعية بشأن "الاستثناءات الرقابية المتعلقة بجودة الإبلاغ عن البيانات" / لشركات التأمين	52
جلسة توعية بشأن "الاستثناءات الرقابية المتعلقة بجودة الإبلاغ عن البيانات" / لبنوك مختارة	48
جلسة توعية افتراضية بشأن "إرشادات للمؤسسات المالية المرخّصة بشأن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال القائم على التجارة وإعادة الشحن"	4200
جلسة توعية بشأن "الاستثناءات الرقابية المتعلقة بجودة الإبلاغ عن البيانات" / لشركات صرافة مختارة	38

حضور أكثر من
47,000

مشارك لجلسات التوعية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح

الرسم البياني 10

الإشعارات والإرشادات الصادرة بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلّح

- أفضل الممارسات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تنفيذ التدريب القائم على الأدوار في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح
- أفضل الممارسات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تنفيذ منهج قائم على المخاطر وإجراء تقييمات مخاطر مؤسسية قائمة على المخاطر
- إرشادات للمؤسسات المالية المرخّصة بشأن المخاطر المرتبطة بتمويل انتشار التسلّح
- إرشادات للمؤسسات المالية المرخّصة بشأن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال القائم على التجارة وإعادة الشحن
- إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن العناية الواجبة بالعميل/ اعرف عميلك وحفظ السجلات
- إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن المراسلة المصرفية والتوقعات المتعلقة بإدارة علاقات المراسلة المصرفية

الرسم البياني 11

الإرشادات الرقابية القائمة على المخاطر وتقارير أنماط التصنيف الصادرة في عام 2025

- المخاطر والاتجاهات الناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح في القطاع المالي
- مقدمو خدمات الأصول الافتراضية: المخاطر والتهديدات ونقاط الضعف الناشئة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح في دولة الإمارات والخاصة بالعملات المستقرة

3.4.12 سلوك السوق وحماية المستهلك

في إطار مساعيه لترسيخ مصداقية واستقرار ونزاهة النظام المالي، واصل المصرف المركزي تطبيق نهجه الاستشرافي والقائم على المخاطر في الإشراف على سلوك السوق، مع التركيز بشكل أساسي على حماية المستهلك، وظلت الأولويات الرقابية في عام 2025 متماشية مع الأهداف الرقابية على نطاق واسع.

الإطار الرقابي القائم على المخاطر

يسهم الإطار الرقابي القائم على المخاطر بنسخته المحدّثة في تعزيز آليات الرقابة على قطاعي البنوك والتأمين، حيث تم تصميم هذا الإطار بهدف ترسيخ المرونة المؤسسية ودعم الاستقرار المالي من خلال إلزام الكيانات التابعة بتقييم المخاطر ومراقبتها وإدارتها بدقة وكفاءة. كما يضمن اعتماد هذا الإطار الرقابي المُعزّز توافق الممارسات الرقابية للمصرف المركزي مع أفضل المعايير المطبقة لدى نظرائه من الجهات الرقابية دولياً.

تعزيز التكامل القضائي وتقوية الضوابط التشغيلية

واصل قطاع مراقبة سلوك السوق خلال عام 2025 جهوده لتعزيز التنسيق المشترك بين العمليات المالية والقضائية، وذلك عبر توسيع نطاق عمل "نظام إدارة قضايا المحاكم" في المصرف المركزي. وتضمنت سلسلة التحسينات إضافة دوائر قضائية جديدة لتغطية المزيد من الإمارات، ورفع مستوى التكامل في عمليات الدفع، إلى جانب إدخال تحديثات مخصصة على المنصة لدعم الكفاءة التشغيلية والشفافية.

إعادة الأموال إلى المستهلكين

أدت عمليات التفتيش الميدانية التي شملت 11 مؤسسة مالية مرخصة إلى إعادة ما قيمته 17,924,301 درهم بشكل مباشر إلى المستهلكين، كما تم تأمين 168 مليون درهم من خلال تدخلات رقابية صارمة ألزمت المؤسسات المالية المرخصة بتجنيب مخصصات مالية وتعزيز احتياطياتها، في خطوة تهدف إلى حماية مصالح العملاء.

برنامج "مراجعات الأشخاص المهرة"

تم تنفيذ إطار عمل معزز، يضم أكثر من 40 عملية مراجعة أُجريت من خلال ثماني شركات متخصصة وأسهمت في دعم التحسين المستمر لممارسات الامتثال ومعايير الحوكمة.

التحسينات الرقابية محلياً ودولياً

تم إدخال تحسينات مهمة على نظام حماية عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، تضمنت استحداث متطلبات معدلة تُلزم البنوك وشركات التمويل بمراعاة المصالح العليا لهؤلاء العملاء. وساهم المصرف المركزي في مبادرات تطوير السياسات الدولية، بما في ذلك التعاون البناء مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما استمرت جهود الرقابة القطاعية والتواصل الفعال مع الشركاء لضمان دعم وترسيخ معايير الامتثال.

الكشف عن الأنشطة غير المرخصة

ساهمت آليات الرقابة المعززة في الاكتشاف المبكر للأنشطة غير الممتثلة وغير المرخصة، وهو ما مهّد الطريق لاتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة في الوقت المناسب.

وتواصلت كذلك مبادرات تبادل المعرفة والخبرات مع الشركاء الدوليين، لضمان مواءمة أطر العمل المحلية مع الممارسات الرقابية المتطورة في مجال الإشراف على سلوك السوق.

نظرة عامة على المشاركات الرقابية

نفـذ قطـاع مراقبـة سـلوك السـوق وحمايـة مسـتهلك الخدمـات الماليـة خلال عـام 2025 مجموعـة مـن الأنشـطة الرقابيـة بمشـاركة مختلـف الكيانـات المرخصـة. واسـتند هـذا النهـج بـشكل أساسـي إلـى الإطـار الرقابـي المُعـزّز والقائـم علـى المخاطـر، والـذي يسـهم فـي دعـم آليـات الرقابـة علـى قطاعـي البنوك والتأمين، ومواءمة الممارسات الرقابية مع المعايير الدولية.

الجدول 11

الكيانات الخاضعة للرقابة

البنـــوك	42
شركـــات الصـرافة	57
شركـــات التمويـل	8
شركـــات التـــأمين	22
شركـــات التكنولوجيا المـــالية	19

النهج الرقابي

يُعبـر النهـج الرقابـي عـن مسـتوى التدخـل والإشـراف المطبـق علـى كل كيـان، والـذي يتحـدد اسـتناداً إلى نتائج تقييم المخاطر، مع خضوعه للمراجعة والتعديل المستمرين على مدار العام:

الجدول 12

النهج الرقابي	الإجمالي
رقابة عالية	8
رقابة متوسطة	22
رقابة متوسطة إلى منخفضة	71
رقابة منخفضة	22
تفتيش خاص	4

أنواع المشاركات الرقابية

نفذ القطاع عدة أنواع من المشاركات الرقابية، صُمم كل منها لتحقيق أهداف محددة:

9
عمليات تفتيش كاملة النطاق
مراجعات شاملة تغطي كافة جوانب عمليات الكيان، وإدارة المخاطر وأطر الامتثال.

25
عملية تفتيش محددة الموضوع
مراجعات مركزة وموجهة نحو مواضيع أو مجالات مخاطر محددة (مثل حماية المستهلك، ومواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وملاءمة المنتجات) وتشمل عدة كيانات.

102
عملية تفتيش موجهة
تقييمات تفصيلية لقضايا محددة، أو قطاعات أعمال محددة، أو مخاوف تتعلق بالامتثال تم رصدها من خلال أنشطة الرقابة المستمرة أو عمليات تحليل المخاطر.

4
عمليات تفتيش خاصة
مراجعات مخصصة أو عاجلة لضرورة الاستجابة السريعة للمخاطر الناشئة، أو الحوادث الطارئة، أو المخاوف الرقابية.

إيضاحات بشأن مهام العمل الرقابية

- **عمليات تفتيش كاملة النطاق:** تقدّم تقييماً كلياً وشاملاً، ويتم إدراجها عادةً ضمن دورة الرقابة الاعتيادية.
- **عمليات تفتيش محددة الموضوع:** تمكين المصرف المركزي من التعامل مع المخاطر التي تؤثر على القطاع ككل، أو تلبية الأولويات الرقابية.
- **عمليات التفتيش الموجهة:** تتميز بمرونتها وسرعة استجابتها، مما يتيح للجهة الرقابية معالجة أي قضايا محددة بمجرد رصدها.
- **عمليات التفتيش الخاصة:** يقتصر نطاق هذه العمليات على التعامل مع الظروف الاستثنائية التي تستدعي تدخلاً فورياً.

يحدد النهج الرقابي كثافة ووتيرة مهام العمل، والتي تتدرج من عمليات التفتيش السنوية كاملة النطاق والاجتماعات الدورية (الرقابة العالية)، إلى الإشراف القائم على التقارير، والذي يتم التحوّل بموجبه فقط في حال وقوع أحداث تستدعي ذلك (الرقابة المنخفضة). ويستعين المصرف المركزي بأدوات إضافية أخرى عند الحاجة، مثل أسلوب "المتسوق السري" أو المراجعات الموجهة.

4.4.12 التطورات الرقابية

تطورات الإطار الرقابي

واصل المصرف المركزي تعزيز إطاره الرقابي خلال عام 2025 لدعم الحوكمة، وإدارة المخاطر، وحماية المستهلك، والتحول الرقمي، كما أحرز تقدماً على صعيد استكشاف آليات توظيف قدرات الذكاء الاصطناعي لدعم التطوير الرقابي، والمقارنة المعيارية، والأدوات الرقابية.

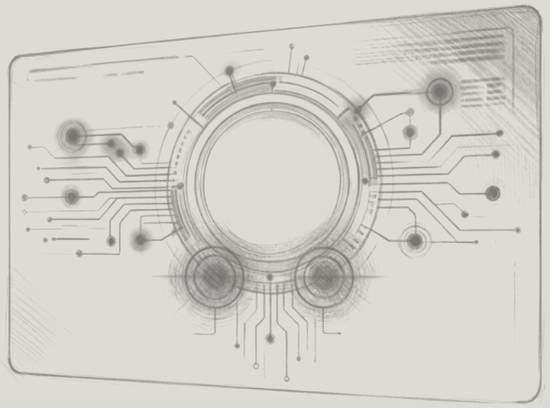

قطاع التأمين: تعزيز الرقابة على المخاطر ومجموعات التأمين

واصل المصرف المركزي جهوده لتطوير الإطار الرقابي لقطاع التأمين، حيث يشكل إطار إدارة المخاطر المؤسسية ركيزة أساسية ضمن هذا المسار من خلال إلزام شركات التأمين بتحديد المخاطر الجوهرية وتقييمها وإدارتها بكفاءة. كما أصدر المصرف المركزي "نظام الرقابة على مجموعات التأمين" لتعزيز الرقابة الموحدة على مجموعات التأمين.

نظام الحسابات الخامدة والأموال غير المطالب بها

تم تطوير نظام الحسابات الخامدة والأموال غير المطالب بها، وتوسيع نطاقه ليغطي جميع المؤسسات المالية المرخصة. ويُلزم النظام المؤسسات ببذل جهود معقولة وتوثيقها للاتصال بالمستفيدين المستحقين، وفي حالة تعذّر تحديد المستفيدين أو الاتصال بهم، يجب تحويل الأموال إلى المصرف المركزي، حيث يتولى الاحتفاظ بها إلى أن تتم المطالبة بها.

إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ

استحدث المصرف المركزي متطلبات تُلزم البنوك وشركات التأمين بدمج المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن أطر الحوكمة، والاستراتيجية، وتخطيط رأس المال لدعم الالتزامات المناخية الوطنية. حيث يتعين على مجالس الإدارة والإدارات العليا ضمان معالجة هذه المخاطر ضمن أطر إدارة المخاطر لديهم.

الامتثال لمتطلبات التوطين والجزاءات ذات الصلة

واصل المصرف المركزي تطوير أنظمته المتعلقة بالامتثال لمتطلبات التوطين، حيث حظر وبشكل قاطع أي محاولات للتحايل على مستهدفات التوطين، بما يشمل تقديم بيانات غير دقيقة أو اللجوء إلى التعيينات الصورية للمواطنين. كما تم إلزام المؤسسات المالية المرخصة بالاحتفاظ بسجلات دقيقة وإخطار المصرف المركزي بأي تغييرات جوهرية من شأنها التأثير على حالة التوطين لديها. وفي حالات عدم الامتثال، يحتفظ المصرف المركزي بصلاحية فرض جزاءات إدارية ومالية، وإلزام المؤسسات باتخاذ إجراءات تصحيحية، بما في ذلك إطلاق مبادرات للتدريب ورفع الكفاءة، حيث تهدف هذه التدابير إلى تعزيز الشفافية ودعم المساءلة فيما يتعلق ببرامج التوطين.

نظام أعمال الصرافة

في إطار التطوير الرقابي المستمر لقطاع خدمات الدفع، أصدر المصرف المركزي نظاماً معدلاً لأعمال الصرافة، بهدف ترسيخ وتعزيز المتطلبات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر التشغيلية، ومواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وحماية المستهلك، والتحوّل الرقمي، وإعداد التقارير. يشتمل النظام المعدّل على فئة ترخيص رابعة تتيح تقديم خدمات تحويل رقمية بالكامل. وتندرج هذه الخطوة ضمن جهود أوسع لمواءمة الإطار الرقابي لخدمات الدفع مع مزيد من التطوير المخطط له في السنوات القادمة.

نظام التمويل المفتوح

أسهمت التحسينات التي أُدخلت على النظام في وضع إطار عمل لترخيص مركز واجهة برمجة التطبيقات والرقابة عليه، حيث يوفر المركز بنية تحتية موثوقة تتيح المشاركة الآمنة للبيانات عبر مختلف القطاعات، وتسهيل إنشاء المعاملات.

المخاطر التشغيلية والمرونة التشغيلية

خلال عام 2025، أصدر المصرف المركزي نظاماً جديداً لإدارة المخاطر التشغيلية يسري على كافة المؤسسات المالية المرخصة. يستحدث هذا النظام متطلبات شاملة لمعالجة الانكشافات المتزايدة على المخاطر التشغيلية، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بالمرونة التشغيلية، ومخاطر حماية البيانات، والاعتماد على مزودي الخدمات من أطراف ثالثة في ظل بيئة رقمية سريعة التطوّر. يدعم هذا النظام الجديد الجهود الرامية إلى توحيد المعايير الرقابية عبر مختلف القطاعات.

التطوّرات الأخرى

من المتوقع إقرار تحسينات رقابية إضافية في عام 2026، بما في ذلك المزيد من التدابير المتعلقة بالتأمين، والترخيص، وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي.

التعليم الإشرافي

تتضمن "مبادرة التعليم الإشرافي" مجموعة شاملة من المبادرات لتعزيز القدرات الإشرافية ومستوى الوعي الرقابي، وتشجيع التطوير المهني المستمر للكوادر الرقابية والشركاء الرئيسيين على مستوى القطاع.

تشمل المبادرات ذات الصلة ما يلي:

الشهادة التنفيذية لمتخصصي الإشراف القائم على المخاطر

واصل المصرف المركزي خلال عام 2025 تنفيذ برنامجه المعتمد لشهادة الإشراف القائم على المخاطر، حيث تم اعتماد 30 مشرفاً خلال العام، ليصل إجمالي عدد الحاصلين على الشهادة التنفيذية إلى 75 مشرفاً، وإجمالي عدد الحاصلين على الشهادة المتقدمة إلى 63 مشرفاً، مما يسهم في دعم وتنمية الخبرات في مجال الإشراف القائم على المخاطر.

اجتماع طاولة مستديرة لقطاع التأمين

تم عقد اجتماع طاولة مستديرة لقطاع التأمين بمشاركة نخبة مختارة من الرؤساء التنفيذيين لشركات التأمين، بهدف إطلاعهم على أحدث التطورات الرقابية والتشريعية الرئيسية المؤثرة على قطاع التأمين في دولة الإمارات. كما جرت مناقشة الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بالمرونة والتنافسية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

سلسلة التحديثات الرقابية

استمرت سلسلة التحديثات الرقابية في إطلاع الشركاء الرئيسيين الداخليين والخارجيين على الإصدارات الرقابية الجديدة، بهدف تعزيز فهم الإطار الرقابي المتطور ودعم الامتثال الفعال.

5.4.12 التمويل المستدام

تظل الاستدامة محوراً أساسياً في مهام واختصاصات عمل المصرف المركزي المتمثلة في دعم نظام مالي مرن واستشرافي. وخلال العام الماضي، أحرز المصرف المركزي تقدماً ملموساً في تنفيذ مبادرات التمويل المستدام، ليعزز جهود دمج وترسيخ الاستدامة ضمن الأطر الرقابية والإشرافية المنظمة للقطاع المالي في الدولة.

وكان من أبرز الإنجازات في هذا الصدد إصدار "نظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ"، والذي يضع إطاراً يتطلب من البنوك وشركات التأمين الحفاظ على عمليات ذات كفاءة عالية للحوكمة وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. ويُلزم هذا النظام المؤسسات بدمج هذه المخاطر ضمن استراتيجياتها، وأطر الحوكمة وإدارة المخاطر لديها، إلى جانب تخطيط رأس المال والسيولة، وتحليل السيناريوهات، بما يسهم في تعزيز مرونتها في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ.

واستمرت مشاركات المصرف المركزي في أنشطة مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات، حيث يساهم من خلال تلك المشاركات في تطوير الإطار الوطني للتمويل المستدام. واستناداً إلى "مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ (2023)" و"مبادئ الإفصاح المرتبط بالاستدامة (2024)"، استحدث المصرف المركزي "مبادئ تخطيط التحول المناخي" تحت مظلة إطار عمل مجموعة التمويل المستدام.

تؤكد هذه المبادئ على أهمية دمج خطط التحوّل في أطر الحوكمة، وتحليل السيناريوهات، وعمليات إدارة المخاطر، وتسلّط الضوء على الدور المحوري لمجالس الإدارة والإدارة العليا في ضمان المساءلة والرقابة على الاعتبارات المتعلقة بالمناخ.

وتدعم هذه المبادرات جهود تطوير التمويل المستدام المتوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية، وفي مقدمتها "الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2015-2030"، و"الخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050" و"مبادرة استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050".

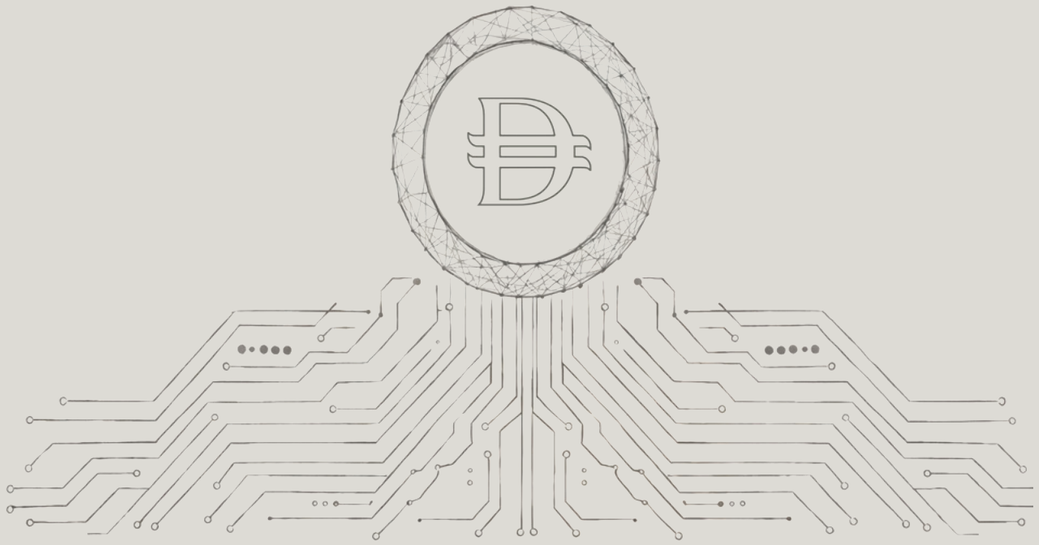

6.4.12 الإنفاذ

ظلّت الإجراءات الرقابية الموجهة والمتناسبة والفعالة مكوناً أساسياً في اختصاصات ومهام عمل المصرف المركزي فيما يتعلق بحماية المستهلكين والحفاظ على نزاهة قطاع الخدمات المالية. وقد أسهم هذا النهج في تعزيز الامتثال، والتصدي للممارسات الخاطئة، وضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك متطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومعيار الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا). وخلال عام 2025، تم اتخاذ تدابير إنفاذ ضد أكثر من 30 كياناً في قطاعات البنوك، وشركات التمويل، والتأمين، والصرافة، بالإضافة إلى فرد واحد، بسبب ارتكاب مخالفات للقوانين والأنظمة والمتطلبات الرقابية السارية. وتم تطبيق العقوبات المالية وفقاً للإطار القانوني المعمول به وتجاوزت قيمتها الإجمالية 200,000,000 درهم.

أكثر من
200
مليون درهم

الجدول 13

عدد ونوع إجراءات الإنفاذ المتخذة خلال عام 2025 موزعة حسب نوع الكيانات ونوع المخالفات

نوع الكيان	نوع المخالفة	نوع الإجراء	عدد الكيانات
بنوك	قانون المصرف المركزي	غراماتان ماليتان، تشملان عقوبة إدارية واحدة (تعليق النشاط)	13
	سلوك السوق	غرامتان ماليتان	
	معيار الإبلاغ المشترك / قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)	5 غرامات مالية	
	التوطين	4 غرامات مالية	
شركات التمويل	سلوك السوق	غرامة مالية	1
شركات التأمين	قانون التأمين	3 عقوبات إدارية (سحب ترخيص واحد / إيقاف ترخيص واحد/ تعليق نشاط واحد)	14
	معيار الإبلاغ المشترك / فاتكا	غرامتان ماليتان	
	التوطين	غرامتان ماليتان	
المهن المرتبطة بالتأمين	قانون التأمين	عقوبة إدارية واحدة (سحب الترخيص)	2
	التوطين	غرامة مالية واحدة	
إجمالي إجراءات الإنفاذ			**30**

الجدول 14

إجراءات الإنفاذ المفروضة خلال عام 2025 بشأن مخالفات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

نوع إجراء الإنفاذ	
عدد الكيانات الخاضعة للعقوبات	5
عدد الإنذارات الموجهة	3
عدد الغرامات المالية المفروضة	2
عدد العقوبات الأخرى المفروضة	1
إجمالي قيمة الغرامات المالية (بالدرهم)	**200,500,000**

الجدول 15

تصنيف المخالفات وقيمة العقوبات المالية المفروضة خلال عام 2025 (بالدرهم)

نوع المخالفة	قيمة العقوبات المالية المفروضة خلال عام 2025 (بالدرهم)
قانون المصرف المركزي	6,502,214
مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب	200,500,000
سلوك السوق	1,740,000
التوطين	3,721,489.29
معيار الإبلاغ المشترك / فاتكا	2,621,000
الإجمالي	**214,544,703.29**

إجراءات الإنفاذ المتخذة خلال عام 2025

استخدم المصرف المركزي في عام 2025 مجموعة أدوات الإنفاذ الخاصة به للتصدي للمخالفات الرقابية بشكل موجّه وعلى أساس متناسب. وبالإضافة إلى العقوبات المالية، مارس المصرف المركزي صلاحياته الإدارية وأصدر توجيهات رقابية شملت سحب التراخيص، وإيقافها، وتعليقها، وفرض قيود أو قرارات منع على الأنشطة المرخصة، بالإضافة إلى توجيه عدد من الإنذارات.

تطوير إطار الإنفاذ

نفّذ المصرف المركزي مراجعة استراتيجية لنهجه في إنفاذ القانون وسياساته وإجراءاته، مدعومة بتقييم أساسي ومقارنة معيارية وتحليل للثغرات في إطار الجهود المبذولة للتوافق مع المعايير العالمية وتطبيق أفضل الممارسات ذات الصلة. ومن المقرر أن تدخل التحسينات المحددة حيز التنفيذ خلال عام 2026، بالتزامن مع تطبيق التحديثات الخاصة بسياسة الإنفاذ المعدلة.

الجدول 16

إجراءات الإنفاذ السابقة

المصرف المركزي	2021	2022	2023	2024	2025
عدد الكيانات الخاضعة للعقوبات	23	7	38	5	5
عدد الإنذارات الموجهة	5	0	0	0	3
عدد الغرامات المالية المفروضة	17	6	36	4	2
عدد العقوبات الأخرى المفروضة	0	0	0	0	1
إجمالي قيمة الغرامات المالية (بالدرهم)	**65,892,666**	**17,127,191**	**109,447,333**	**119,400,000**	**200,500,000**

7.4.12 تعزيز الشمول المالي والثقافة المالية والصحة المالية

واصل المصرف المركزي خلال عام 2025 جهوده الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، والثقافة المالية، والصحة المالية، وذلك من خلال وضع سياسات وطنية متكاملة وزيادة المشاركة والتعاون الدوليين. وقد أسهمت هذه الجهود في إرساء نهج يركّز بشكل أكبر على النتائج فيما يتعلق بالصحة المالية، ويتوافق بشكل وثيق مع أفضل الممارسات الدولية وأولويات التنمية الوطنية.

تطوير السياسات الاستراتيجية والأطر الوطنية

جاء إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2026-2030، بقيادة المصرف المركزي، كإنجاز مهم يهدف لإرساء رؤية وطنية تضمن الوصول العادل والاستخدام المسؤول لخدمات مالية عالية الجودة تدعم الرفاه والمرونة المالية للأفراد والشركات. وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية وفق منهجية قائمة على الأدلة، جمعت بين المقارنات المعيارية الرقابية وتحليل الثغرات، وتقييم مستويات العرض بالنسبة للخدمات والبنية التحتية المالية، بالإضافة إلى دراسة تشخيصية وطنية لمعدلات الطلب شملت الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساهم في وضع أولويات مستهدفة تستهدف ذوي الدخل المحدود، والشباب، والنساء، وأصحاب الهمم، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تقوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على خمس ركائز أساسية تتمثل في: الأنظمة الاستباقية والتمكينية، وإمكانية الوصول للخدمات واستخدامها بمسؤولية/ والخدمات المالية الرقمية، والقدرة المالية، والبيانات والمراقبة والمرئيات. تستند هذه الركائز إلى مجموعة من المُمكنات الشاملة، والتي تتضمن البنية التحتية العامة الرقمية، والابتكار، والقياس وإعداد البحوث، والتعاون بين الشركاء الرئيسيين. وفي عام 2025، أدرج المصرف المركزي رسمياً "الصحة المالية" كأحد الأهداف الأساسية لسياساته، لينتقل بذلك التركيز إلى ما هو أبعد من مجرد توفير سبل الوصول للخدمات واستخدامها، ويتجّه نحو بناء المرونة وتحسين آليات اتخاذ القرارات المالية.

وبالتزامن مع ذلك، أحرز المصرف المركزي أيضاً تقدماً في تطوير "الاستراتيجية الوطنية للثقافة المالية" وفق منهجية قائمة على الأدلة، مع إعطاء الأولوية للدراسات التشخيصية لمعالجة الفجوات المتعلقة بالقدرات، ومواءمة التدخلات مع أهداف الشمول والصحة المالية. كما تم دعم جاهزية التنفيذ عبر تعزيز الشراكات الدولية من خلال إبرام اتفاقية استشارية رسمية مع البنك الدولي لدعم الدراسات التشخيصية، وأطر المراقبة، والتخطيط للتنفيذ.

الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

الفئات المستهدفة

الركائز الاستراتيجية

الممكنات الاستراتيجية

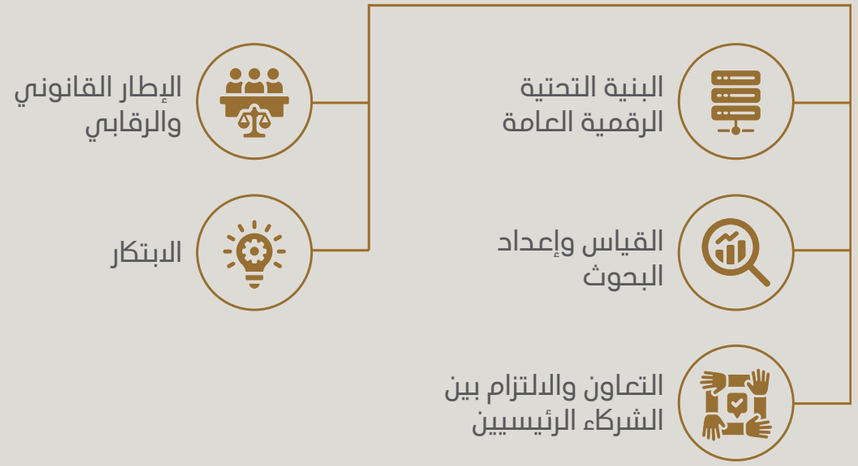

أبرز اللقاءات التي عززت ريادة دولة الإمارات

عقد المصرف المركزي قمة رفيعة المستوى لقادة الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جمعت أكثر من 300 من كبار صناع السياسات، وممثلي الجهات الرقابية، والمنظمات الدولية، وقادة القطاع. وأسهمت القمة في دفع الحوار حول الصحة المالية والتمويل الرقمي المسؤول، وعززت أطر التعاون والمشاركة مع المؤسسات الدولية.

المشاركة العالمية والتمثيل الدولي

مثّل المصرف المركزي دولة الإمارات على مدار عام 2025 في عدد من المنصات الرئيسية متعددة الأطراف، بما في ذلك "الشراكة العالمية للشمول المالي" تحت مظلة رئاسة دولة جنوب إفريقيا لمجموعة العشرين، وساهم بتقديم رؤى قيّمة حول قضايا الشمول الرقمي، وحماية المستهلك، وقياس الصحة المالية.

التنسيق المؤسسي وتفعيل منظومة العمل

تم دعم عمليات التنفيذ بشكل مباشر من خلال التنسيق المنظّم ضمن ترتيبات الحوكمة الخاصة بالإطار الوطني للشمول والثقافة المالية. وقد بادر المصرف المركزي إلى تشكيل فرق عمل متخصصة تتوافق مساراتها مع الركائز الخمس الأساسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتضم هذه الفرق في عضويتها ممثلين عن الجهات الحكومية والشركاء الرئيسيين التخرين، بهدف ترجمة الأولويات الاستراتيجية إلى مبادرات عملية قابلة للتنفيذ، ودعم جهود الإنجاز المشتركة والمُنسقة.

الشراكة مع مركز الشمول المالي

أبرم المصرف المركزي شراكة استراتيجية مع "مركز الشمول المالي" في إطار فعاليات أسبوع الشمول المالي الذي عقد افتراضياً، بمشاركة أكثر من 3,000 مشارك و300 متحدث يمثلون جهات رقابية، ومنظمات دولية، ومؤسسات مالية، وشركات تكنولوجيا مالية، إلى جانب نخبة من الأوساط الأكاديمية.

ترسيخ ريادة دولة الإمارات في مجال الصحة المالية

بحلول نهاية عام 2025، نجح المصرف المركزي في تعزيز دور دولة الإمارات ومساهماتها الرائدة في مجال تطوير سياسات الشمول المالي، والثقافة المالية، والصحة المالية. ويعكس التحوّل والاهتمام المتنامي بالصحة المالية، وبدعم من الاستراتيجيات الوطنية، ومشاركة الشركاء الرئيسيين، والتعاون الدولي، والبيانات، التوافق الواسع مع التوجّهات العالمية المتطورة فيما يخص تحقيق أفضل النتائج للمستهلكين، وتعزيز المرونة المالية.

8.4.12 منع الاحتيال والتخفيف من تداعياته

خلال عام 2025، واصل المصرف المركزي تعزيز الإطار الوطني لمنع واكتشاف والتخفيف من مخاطر الاحتيال، التي تُؤثر على المستهلكين والقطاع المالي عموماً. وتدعم هذه الجهود الاستقرار المالي وحماية المستهلك، وتسهم أيضاً في ترسيخ الثقة بالنظام المالي.

وفي إطار هذا النهج الاستباقي، شرع المصرف المركزي في تأسيس مركز عمليات مكافحة الاحتيال، ليكون بمثابة مركز تشغيلي ومعلوماتي شامل يتيح مراقبة الأنشطة الاحتيالية في الوقت المحدد، والاستجابة السريعة للحوادث، وتعزيز أطر التعاون مع المؤسسات المالية المرخصة وغيرها من الشركاء الرئيسيين ذوي العلاقة. ومن المنتظر أن يدعم المركز الجهود الرامية لترسيخ نهج مكافحة الاحتيال القائم على المعلومات بفضل قدراته المتطورة في مجالات التتبع والتعقب وآليات التصعيد التشغيلي والتنسيق الشامل على مستوى القطاع. كما سيعمل المركز على تجميع الرؤى والبيانات المتعلقة بالاحتيال لتوجيه الأنشطة الرقابية ودعم جهود تطوير السياسات.

تعزيز مرونة النظام المالي

عزز المصرف المركزي خلال عام 2025 نهجه الرقابي تجاه مخاطر الاحتيال من خلال استحداث إطار عمل منظّم لجمع بيانات تقييم مخاطر الاحتيال. وتسهم هذه المبادرة في رفع مستوى الإشراف الرقابي على أنماط الاحتيال والمخاطر الناشئة عبر المؤسسات المالية المرخصة، وهو ما يدعم بشكل أكبر التدخلات الرقابية الموجهة والقائمة على المخاطر.

عزز المصرف المركزي أيضاً التوقعات الرقابية المتعلقة بمنع أنشطة الاحتيال التي تستهدف المستهلكين، حيث أصبحت المؤسسات ملزمة باعتماد ضوابط مصادقة أكثر صرامة، مع الحد من الاعتماد على آليات المصادقة الأحادية، مثل كلمات المرور لمرة واحدة عبر الرسائل النصية القصيرة، لمواجهة تطوّر أنماط الاحتيال والمخاطر الرقمية ذات الصلة.

وقد أسهم التواصل الرقابي مع المؤسسات المالية المرخصة على مدار العام في ضمان تنفيذ هذه التدابير على نحو متّسق.

5.12 المالية الإسلامية

1.5.12 إقرار مجلس الوزراء لـ "استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال"

مارس المصرف المركزي دوراً محورياً في تنسيق الجهود مع الجهات الاتحادية والمحلية لدعم دمج المالية الإسلامية وصناعة الحلال في الأجندة الاقتصادية الوطنية لدولة الإمارات. وفي مايو 2025، أقر مجلس الوزراء الإماراتي "استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال"، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال الاستفادة من فرص النمو العالمية المتاحة في هذه القطاعات.

الرسم البياني 12

لمحة عن استراتيجية المالية الإسلامية وصناعة الحلال

الرؤية

أن تكون دولة الإمارات مركزاً عالمياً للمالية الإسلامية وصناعة الحلال وفي طليعة التأثير والابتكار المتقدم.

الرسالة

اغتنام الفرص في الأسواق الإسلامية العالمية، من خلال إنشاء منظومة قوية تسهّل المعاملات المالية الإسلامية العالمية والاستثمارات وتجارة المنتجات الحلال؛ وإنتاج منتجات صناعية حلال عالية القيمة؛ وتعزيز التأثيرات الاجتماعية والبيئية من أجل تنمية مستدامة.

الأهداف الاستراتيجية

- بناء قطاع للمالية الإسلامية يتمتع بتنافسية عالمية.
- رفع مستوى الصادرات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وإعادة تصدير منتجات صناعة الحلال.
- إطلاق العنان للإمكانات الكامنة في العمل الخيري الإسلامي لتحقيق تنمية مستدامة عالية الأثر.

الإطار الزمني

2031-2025

المبادرات الاستراتيجية

مجالات التركيز الأساسية

المالية الإسلامية

- تطوير مؤسسات مالية إسلامية قوية وقادرة على المنافسة وتعزيز انتشارها دولياً.
- تعزيز التكامل بين المالية الإسلامية وصناعة الحلال.
- تعزيز المنظومة العالمية لسوق الصكوك وسوق النقد والصناديق الإسلامية في دولة الإمارات.
- توفير منظومة تحفز على الابتكار في صناعة المالية الإسلامية.
- إنشاء آلية للتمويل الإسلامي المستدام عالي التأثير من خلال التعاون الدولي.

صناعة الحلال

- إنشاء منظومة داعمة لتوسيع نطاق الإنتاج المحلي للمنتجات الحلال عالية القيمة.
- إنشاء نظام تتبع الحلال لتعزيز إعادة تصدير المنتجات الحلال.
- تعزيز منظومة محفزة لتوسيع نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا صناعة الحلال.
- تطوير أسس تعزيز السياحة الحلال والأزياء المحتشمة والإعلام ذي الهوية الإسلامية المحلية.

العمل الخيري الإسلامي

- تحفيز اعتماد آلية الوقف في الأنشطة الخيرية في القطاعين العام والخاص.
- إنشاء حلول لتتبع أثر العمل الخيري الإسلامي بشفافية.

الجهات الاتحادية

- الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة – General Authority of Islamic Affairs, Endowments & Zakat
- UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF INVESTMENT
- هيئة سوق المال – Capital Market Authority
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي – CENTRAL BANK OF THE U.A.E.
- UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF ECONOMY & TOURISM
- UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
- UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF INDUSTRY & ADVANCED TECHNOLOGY
- UNITED ARAB EMIRATES MINISTRY OF FINANCE

المؤشرات الاستراتيجية

- حجم أصول المالية الإسلامية في دولة الإمارات
- ترتيب دولة الإمارات في مؤشر تطور المالية الإسلامية
- حجم الوقف النقدي في دولة الإمارات
- حجم الصادرات وإعادة التصدير من منتجات صناعة الحلال المحلية لدولة الإمارات
- عدد الزيارات السياحية من دول منظمة التعاون الإسلامي لدولة الإمارات
- ترتيب دولة الإمارات في مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي

الرسم البياني 13

حوكمة استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال

2.5.12 إنشاء لجنة الرؤساء التنفيذيين للبنوك

بالإضافة لما ورد أعلاه، تم إنشاء "لجنة الرؤساء التنفيذيين للبنوك" في عام 2025 تحت مظلة لجنة تطوير المالية الإسلامية وصناعة الحلال. وتضم اللجنة في عضويتها الرؤساء التنفيذيين للبنوك العاملة في دولة الإمارات، والتي تشمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تمتلك نوافذ إسلامية.

وتسعى هذه اللجنة بشكل أساسي لدعم تنفيذ الاستراتيجية على مستوى القطاع المصرفي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

3.5.12 نظرة عامة على قطاع المالية الإسلامية في دولة الإمارات

واصل قطاع المالية الإسلامية في دولة الإمارات تحقيق توسع قوي خلال عام 2025، مدعوماً بنمو مستدام في أصول الخدمات المصرفية الإسلامية وعمليات التأمين التكافلي. وبلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية 1,257.68 مليار درهم كما في 30 سبتمبر 2025، مما يؤكد استمرارية الاتجاه التصاعدي المسجل خلال السنوات الماضية. كما شهدت أصول القطاع المصرفي الإسلامي زيادة مطردة منذ عام 2021، الأمر الذي يعكس استمرار الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في القطاعات المصرفية للأفراد، والشركات، والاستثمار. وفي قطاع التأمين، بلغ إجمالي المساهمات المكتتبة للتأمين التكافلي 6.4 مليار درهم في عام 2025، بزيادة نسبتها 18.5 % مقارنة بعام 2024. واستحوذ قطاع التأمين التكافلي على حصة بلغت 8.5 % من إجمالي سوق التأمين في الدولة. وتشير هذه التطورات إلى استمرار التطوّر والتوسع في قطاع الخدمات المالية الإسلامية ضمن النظام المالي في دولة الإمارات.

الرسم البياني 14

الحصة السوقية للتأمين التكافلي

الرسم البياني 15

إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات

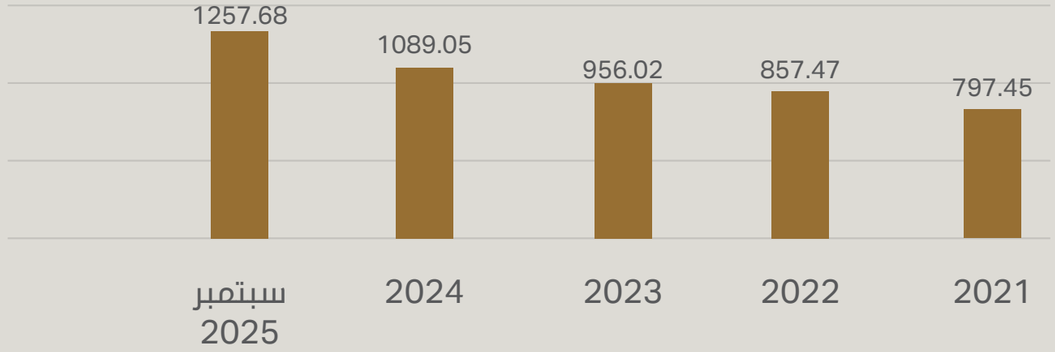

1.3

إجمالي أصول القطـــاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات

(تريليون درهم، كما في 30 سبتمبر 2025)

* تشمل الأصول الإسلامية إجمالي أصول البنوك الإسلامية، وشركات التمويل الإسلامية، والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

التعاون الرقابي ومشاركة الشركاء الرئيسيين

واصـل المصـرف المركـزي تعاونـه مـع الجهـات المعنيـة، بمـا فـي ذلـك هيئـة سـوق المـال، وسـلطة دبـي للخدمـات الماليـة، وسـوق أبوظبـي العالمـي، واتحـاد مصـارف الإمـارات، لدعـم تطويـر قطـاع المالية الإسلامية في مجالات الحوكمة، والاستدامة، والتوعية.

وبعـد صـدور المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (6) لسـنة 2025 فـي شـأن المصـرف المركـزي وتنظيـم المنشـآت والأنشـطة الماليـة وأعمـال التأميـن، أجـرى المصـرف المركـزي لقـاءات ومشـاركات رفيعـة المسـتوى مـع الشـركاء الرئيسـيين خلال العـام لدفـع جهـود تطويـر قطـاع الماليـة الإسلاميـة عبـر نقاشات موسعة تناولت عدة موضوعات شملت الحوكمة الشرعية والأصول الافتراضية.

كمـا واصـل المصـرف المركـزي تعاونـه مـع الجهـات الرقابيـة الدوليـة لتعزيـز توحيـد ممارسـات الماليـة الإسلاميـة وتطويرهـا، بمـا فـي ذلـك اسـتضافة فعاليـات لمشـاركة المعرفـة، وتسـهيل المناقشـات الفنية.

6.12 التوطين وبناء قدرات العمل الوطنية

ظـل التوطيـن أولويـة رئيسـية فـي عـام 2025 كجـزء مـن جهـود المصـرف المركـزي لدعـم مسـتهدفات التوظيـف الوطنيـة، وزيـادة نسـبة تمثيـل المواطنيـن فـي كافـة المؤسسـات الماليـة المرخصـة. وقـد نجـح الأداء علـى مسـتوى القطـاع فـي تجـاوز المسـتهدفات المحـددة خلال العـام بإجمالـي نسـبة إنجـاز بلغـت **159.75%**.

وارتفعـت نسـبة التوطيـن فـي الوظائـف الحيويـة بنسـبة **13.90%** مقارنـة بعـام 2024، لتصـل إلـى **41.20%** بنهايـة شـهر ديسـمبر 2025، بينمـا تصـل النسـبة المسـتهدفة علـى مسـتوى القطـاع إلـى **45%** بنهايـة عـام 2026. وبالنسـبة للوظائـف القياديـة، سـجلت نسـبة التوطيـن فـي الوظائـف التنفيذيـة الذيـن يتبعـون مباشـرة للرؤسـاء التنفيذييـن ارتفاعـاً بنسـبة **19.09%** مقارنـةً بالعـام السـابق، لتقتـرب بذلـك مـن النسـبة المسـتهدفة وهـي 30% لعـام 2026. وبلغـت نسـبة تمثيـل المواطنيـن فـي اللجـان الداخليـة المسؤولة عن اتخاذ القرارات والتصويت **30.77%**، متجاوزةً بذلك المستهدف المحدد لعام 2026.

وشـهد القطـاع المالـي تقدمـاً ملموسـاً عبـر مختلـف المجـالات، حيـث بلغـت نسـبة التوطيـن بالوظائـف الحيويـة فـي قطـاع التأميـن **35.36%**، ممـا يعكـس اسـتمرار دمـج الكفـاءات الوطنيـة فـي الوظائـف الأساسية.

كمـا التزمـت خمسـة بنـوك بتوظيـف **1,700** مواطـن فـي منطقـة العيـن خلال الفتـرة 2025-2026. وبحلول نهايـة عـام 2025، تـم تعييـن 632 مواطنـاً ومواطنـة، مـع توقـع انضمـام 238 آخريـن فـي أوائـل عـام 2026. بالإضافـة إلـى ذلـك، تـم توظيـف **252 مواطنـاً** فـي مؤسسـات ماليـة مرخصـة أخـرى، خاصـة فـي شركات الصرافة وشركات التأمين.

وعلـى مسـتوى القطـاع ككل، تجـاوزت المؤسسـات الماليـة المرخصـة مسـتهدف التوظيـف التراكمـي البالـغ **10,300 مواطـن**، محققـةً تقدمـاً كبيـراً قبـل الموعـد النهائـي المحـدد فـي عـام 2027. وواصـل "برنامـج إثـراء" دعـم التوظيـف فـي الوظائـف الحيويـة مـن خلال مسـارات تدريبيـة منهجيـة، حيـث بلـغ عـدد المشاركين **3,614 مواطناً** بحلول نهاية العام.

1.6.12 مستهدفات التوطين

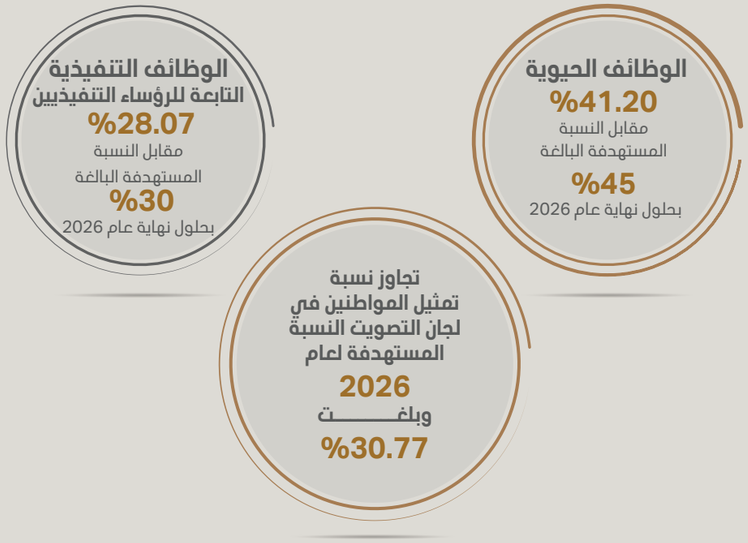

2.6.12 بناء قدرات العمل الوطنية

التمكين الرقمي

تم تنفيذ تحسينات رقمية بهدف دعم عمليات المراقبة وإعداد التقارير. وشملت الترقيات التي أُدخلت على نظام خدمات "التوطين" الذكي إطلاق أداة مساعدة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين تحليلات البيانات. كما تم الانتهاء من الربط التقني عبر واجهة برمجة التطبيقات بين نظام "توطين" والمؤسسات المالية المرخصة، وذلك بهدف تحسين دقة البيانات وتيسير عمليات إعداد التقارير.

التحسينات الرقابية

تم تطوير لوحة قياس للتقييم القائم على المخاطر، بهدف مراقبة مستويات الامتثال ورصد أي حالات محتملة لتقديم أي تقارير غير دقيقة أو اللجوء إلى ممارسات التوطين الصُّوري.

استراتيجية التوظيف

أسهمت جهود التنسيق مع المؤسسات المالية المرخصة في دعم مساعي نقل وظائف مختارة إلى المناطق التي تشهد تركّزاً أعلى للكوادر الوطنية الباحثة عن عمل.

الشراكات والتعاون

واصل المصرف المركزي تعاونه المثمر مع الشركاء الوطنيين لدعم الأهداف الاستراتيجية لتطوير الكفاءات الوطنية، كما شارك في دورة "جائزة نافس" لعامي 2023-2024 بالتنسيق مع مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية (نافس)، حيث أسهمت المبادرات المشتركة مع كل من "نافس" ووزارة الموارد البشرية والتوطين في خدمة الأولويات في سوق العمل على نطاق واسع. وعلى الصعيد الأكاديمي والمهني، أحرز التعاون المشترك مع "معهد الإمارات المالي" و"كليات التقنية العليا" تقدماً ملموساً في مجالات عدة، من أبرزها إطلاق مبادرات نوعية داعمة للبرامج التعليمية الاكتوارية.

7.12 البنية التحتية للمدفوعات

1.7.12 البنية التحتية للمدفوعات وتكامل السوق المالية

عمليات المصرف المركزي ونظم الدفع

واصل المصرف المركزي خلال العام جهوده لتعزيز مرونة وكفاءة ونزاهة منظومة الدفع الوطنية، بموجب اختصاصاته ومهام عمله المتمثلة في حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي في الدولة.

وشملت المجالات ذات الأولوية تعزيز ترتيبات وإجراءات المدفوعات عبر الحدود، وتحديث البنية التحتية الأساسية، ودفع التحوّل الرقمي عبر نظم الدفع. تهدف هذه المبادرات إلى تحسين كفاءة عمليات التسوية، والحد من المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، وضمان بنية مدفوعات آمنة ودعمها للتشغيل المتبادل.

وعلى صعيد التكامل الإقليمي، تم أيضاً إحراز تقدم ملموس من خلال المشاركة المستمرة في نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة "آفاق" ونظام المدفوعات العربية الإقليمية "بُنى"، ما يدعم كفاءة عمليات التسوية عبر الحدود على مستوى المنطقة.

البنية التحتية المرنة للمدفوعات

تحسينات البنية التحتية:

تم تنفيذ ترتيبات جديدة لمعالجة وتسوية المدفوعات عبر الحدود، بهدف دعم إنجاز المعاملات الدولية بشكل أسرع وبتكلفة أقل مع مجموعة مختارة من الدول الشريكة.

موائمة المعايير وتعزيز قابلية التشغيل المتبادل:

تم إحراز تقدم ملموس في المواءمة مع المعايير الدولية للمراسلات والبيانات، بهدف تسهيل التشغيل المتبادل مع منصات الدفع الإقليمية والعالمية.

إدارة المخاطر والامتثال:

تم تعزيز الإشراف الرقابي على تدفقات المدفوعات عبر الحدود، من خلال تحسين آليات فحص العقوبات، وضوابط مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأطر المخاطر التشغيلية، بما يضمن دعم المكاسب المحققة بكفاءة وبضمانات حماية قوية.

التعاون الإقليمي والدولي:

تواصلت جهود التنسيق والتعاون مع البنوك المركزية النظيرة والمؤسسات الدولية، بهدف بحث سبل المشاركة بطرق الدفع الإقليمية ونماذج التسوية بعملات متعددة.

رقمنة نظم الدفع

ظلّ التحول الرقمي محوراً أساسياً في استراتيجية المصرف المركزي الرامية إلى تحديث منظومة الدفع الوطنية. وأسهم التواصل القوي مع المشاركين في نظم الدفع في دعم التحسينات التي أدخلت على نظام التسوية الإجمالية الآنية المحلي، بهدف الارتقاء به، وتطويره لتوفير بنية تحتية حديثة للتسوية الآنية.

وشملت أبرز التطوّرات ما يلي:

دعم المدفوعات الرقمية:

التوسع المستمر في أدوات الدفع الإلكترونية والفورية، بما يسهم في تعزيز قابلية التشغيل المتبادل بين البنوك ومزودي خدمات الدفع.

تحديث النظم القائمة:

ترقية المنصات القديمة بالاعتماد على بنى تقنية نموذجية مدعومة بواجهات برمجة التطبيقات، وذلك لدعم عمليات المعالجة في الوقت المحدد وتسهيل التكامل المستقبلي.

اعتماد أحدث وأفضل الممارسات على مستوى القطاع:

يطبق المصرف المركزي أفضل الممارسات الرائدة على مستوى القطاع، بما يمتلك القدرات اللازمة لتلبية المتطلبات التشغيلية مثل معيار المراسلات المالية أيزو (ISO 20022) الخاص بشبكة "سويفت".

البيانات والتحليلات:

نشر أدوات متطورة لإعداد التقارير والمراقبة، بهدف تحسين الرؤية الشاملة لسير المعاملات ومؤشرات المخاطر النظامية.

الأمن السيبراني والمرونة:

تعزيز أطر الأمن السيبراني وإجراء اختبارات دورية للأنظمة لضمان استمرارية العمليات التشغيلية.

إطلاق مسار جديد للمدفوعات الفورية غير الحدود:

الربط بين "نظام تعليمات الدفع الفوري" ونظام الدفع المصرفي عبر الإنترنت في الصين، مما يسهم في تسريع إنجاز معاملات الأفراد عبر الحدود.

حوكمة نظم الدفع

ظل الإشراف الرقابي على نظم الدفع متوافقاً مع أفضل الممارسات الدولية، وفي مقدمتها مبادئ البنية التحتية للسوق المالية. وخلال عام 2025، عمل المصرف المركزي باستمرار على مراجعة آليات إدارة مزودي خدمات نظم الدفع للمخاطر التشغيلية، والائتمانية، ومخاطر السيولة، والمخاطر السيبرانية، لتعزيز مستويات الامتثال لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية.

أبرز التطورات:

القدرة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة

واصلت نظم الدفع في دولة الإمارات إثبات قدرتها التشغيلية العالية، وقابليتها للتوسع عبر البنى التحتية الرئيسية التالية:

أداء النظم الرئيسية:

نظام مقاصة صور الشيكات

نفذ النظام 23.78 مليون شيك بقيمة 1.5 تريليون درهم في عام 2025، وهو ما يمثل زيادة في الحجم بنسبة 1.42 %، وفي القيمة بنسبة 8.55 % مقارنة بعام 2024.

نظام الإمارات للتحويلات المالية

تحويلات الأفراد: سجل النظام 114.9 مليون معاملة بقيمة 9.9 تريليون درهم في عام 2025 (بزيادة قدرها 17.76 % في الحجم، و19.93 % في القيمة).

التحويلات المؤسسية: سجل النظام 865,708 معاملة بقيمة 14.5 تريليون درهم في عام 2025 (بزيادة قدرها 4.7 % في الحجم، و33.05 % في القيمة).

نظام تعليمات الدفع الفوري

نفذ النظام 33.8 مليون معاملة بقيمة 168.8 مليار درهم في عام 2025. وفي حين انخفضت أحجام المعاملات مقارنة بعام 2024، شهد النشاط تحوّلاً إلى معاملات منصة "آني" بعد توسيع نطاق عملها خلال عام 2025.

نظام الإمارات لحماية الأجور

ارتفع عدد الموظفين المسجلين في النظام من 6.06 مليون موظف في عام 2024 إلى 7.26 مليون موظف في عام 2025.

كما ارتفع إجمالي عدد الرواتب التي تمت معالجتها إلى 79.5 مليون معاملة، فيما ارتفعت قيمة الرواتب المدفوعة إلى 409 مليار درهم، مقارنة بـ 67.5 مليون معاملة بقيمة 341 مليار درهم في عام 2024.

وحقق إجمالي عدد أصحاب العمل المسجلين في النظام نمواً بنسبة 15 % ليصل إلى 368,448 في عام 2025، مقارنة بـ 321,007 في عام 2024.

نظام الإمارات للخصم المباشر

أجرى النظام 16.3 مليون معاملة بقيمة 140.3 مليار درهم (بزيادة قدرها 3.76 % في الحجم، و22.88 % في القيمة).

مقسم الإمارات الإلكتروني

نفذ النظام 663 مليون معاملة عبر أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع.

معاملات أجهزة الصراف الآلي

نفّذ النظام 102.9 مليون معاملة عبر أجهزة الصراف الآلي بقيمة 160.8 مليار درهم (زيادة قدرها 9.05 % في الحجم، وبنسبة 7.99 % في القيمة).

معاملات أجهزة نقاط البيع

بلغ إجمالي معاملات أجهزة نقاط البيع 560.7 معاملة، وشملت 38,117,501 معاملة عبر البطاقات مسبقة الدفع، و522,617,882 معاملة عبر بطاقات الخصم المباشر. وسجلت معاملات بطاقات الخصم المباشر عبر أجهزة نقاط البيع زيادة بنسبة 4 % في العدد، إلا أنها شهدت انخفاضاً بنسبة 3 % في القيمة مقارنة بعام 2024.

نظام بوابة الدفع الإلكتروني

أجرى النظام 1.8 مليون معاملة بقيمة 7.84 مليار درهم (بانخفاض قدره 2 % في الحجم، وزيادة بنسبة 20 % في القيمة).

2.7.12 إدارة النقد

إصدار ورقة نقدية من مادة البوليمر فئة 100 درهم

في شهر مارس من عام 2025، أصدر المصرف المركزي ورقة نقدية جديدة من مادة البوليمر فئة 100 درهم، وذلك ضمن مشروع الإصدار الثالث للعملة الوطنية. وتتضمن الورقة النقدية الجديدة ميزات أمنية متطورة، تشمل التقنية المعروفة باسم (SPARK Flow® DIMENSIONS)، وتقنية رقائق الأمان المعروفة باسم KINEGRAM COLORS® بهدف تعزيز الثقة ومكافحة التزوير.

سك وإصدار المسكوكات التذكارية

واصلت منصة مبيعات المسكوكات التذكارية دعمها لتقديم الخدمات الرقمية، حيث تمت إتاحة المصادقة الآمنة عبر "الهوية الرقمية" وهو ما أسهم في تحسين وتسهيل وصول المستخدمين.

وخلال عام 2025، تم إصدار عدد من المسكوكات التذكارية احتفاءً بالمناسبات التالية:

"حملة "زايد وراشد

تم إصدار مسكوكتين تذكاريتين من الذهب والفضة بمناسبة حملة "زايد وراشد" احتفاءً بذكرى المغفور لهما الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيب الله ثراهما، وتجسيداً لدور القائدين في قيام الاتحاد.

احتفالات بنك دبي الإسلامي بيوبيله الذهبي

تم إصدار مسكوكة تذكارية من الفضة بمناسبة احتفالات بنك دبي الإسلامي بيوبيله الذهبي، والإنجازات التي حققها منذ تأسيسه على مستوى القطاع المصرفي في الدولة.

مئوية الشاعر سلطان بن علي العويس

تم إصدار مسكوكة تذكارية من الفضة بمناسبة مئوية الشاعر سلطان بن علي العويس تقديراً لإرثه الثقافي.

8.12 التحول الرقمي والابتكار

1.8.12 التقدم المحرز في مبادرات برنامج تحول البنية التحتية المالية

منصة جسر

أحرز المصرف المركزي خلال عام 2025 تقدماً في مبادرات العملة الرقمية للبنوك المركزية كجزء من تحديث البنية التحتية المالية على نطاق واسع. وظل التركيز منصباً على تعزيز كفاءة المدفوعات، والمرونة، والامتثال على مستوى المعاملات المحلية والمعاملات عبر الحدود.

تم إطلاق منصة "جسر" لدعم عمليات التسوية عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال الربط الثنائي المباشر بين الدول المشاركة. ونفذت أول معاملة عبر الحدود بالعملة الرقمية للبنوك المركزية بين دولة الإمارات والصين خلال العام، مما يبرهن على الجدوى التشغيلية لعمليات التسوية بين الدول باستخدام العملة الرقمية للبنوك المركزية.

وإلى جانب ذلك، أتاحت منصة "جسر" وظائف العملة الرقمية للبنوك المركزية في قطاع مدفوعات الجملة المحلي، بدءاً بالمدفوعات المتعلقة بالجهات الحكومية، وتم تنفيذ أول معاملة حكومية فعلية باستخدام "الدرهم الرقمي" في عام 2025.

جسر JISR

ومن المخطط إدخال المزيد من التحسينات على منصة "جسر"، بما في ذلك أدوات إدارة السيولة، وقدرات التسوية القابلة للبرمجة، ومزايا الصرف الأجنبي.

الدرهم الرقمي

حقق مشروع "الدرهم الرقمي"، الذي اكتسب صفته القانونية كأداة دفع رسمية بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (54) لسنة 2023، تقدماً ملموساً عبر إنجاز عدة مراحل خلال عام 2025. وقد أطلق المصرف المركزي الرمز الرسمي للدرهم بنسختيه النقدية والرقمية، كما طوّر محفظة للدرهم الرقمي لدعم الاستخدامات في قطاعي التجزئة والجملة.

يشكل "الدرهم الرقمي" جزءاً من برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، ويهدف إلى أن يكون مكملاً لأدوات الدفع الحالية ضمن إطار رقابي مُحكم.

الإيداع المركزي للأوراق المالية

بدأ المصرف المركزي في تأسيس مركز محلي للإيداع المركزي للأوراق المالية لدعم عمليات إصدار وتسوية الأذونات النقدية، بهدف تعزيز الرقابة التشغيلية وتقوية البنية التحتية المحلية لمراحل ما بعد التداول.

وسيدعم مركز الإيداع المركزي للأوراق المالية عمليات تسوية الأوراق المالية الرقمية، كما سيُسهِّل التكامل مع منصات تداول متعددة عبر مختلف فئات الأصول. تم تصميم هذه البنية التحتية بهدف تحسين كفاءة السوق ودعم الربط الخاص بخدمات الحافظ الأمين عبر الحدود.

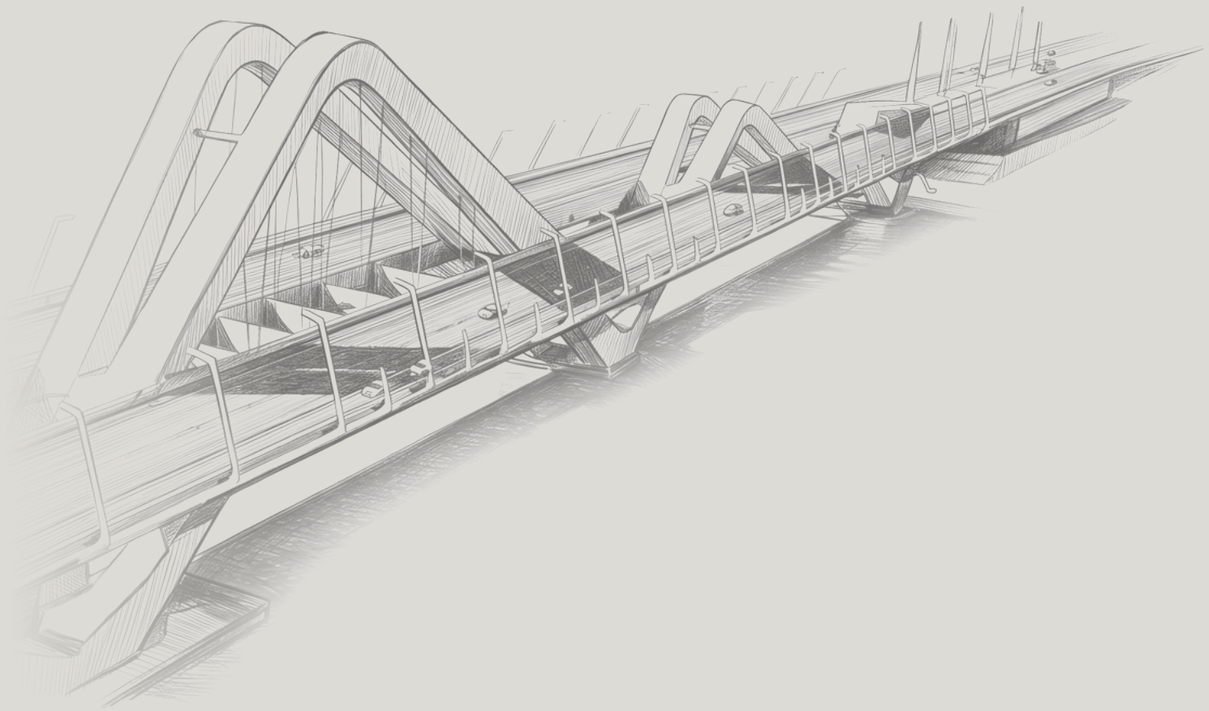

التمويل المفتوح

دخلت مبادرة التمويل المفتوح في دولة الإمارات "الطارق" حيز التشغيل الفعلي في عام 2025. وقد قام بنكان واثنان من مزودي الخدمات من الأطراف الخارجية بتلبية المتطلبات التشغيلية الرقابية لتقديم الخدمات باستخدام واجهات برمجة تطبيقات المصرفية المفتوحة. كما تم إطلاق البنية التحتية المركزية، وهو ما مهد الطريق أمام شركة "نبراس للتمويل المفتوح" لبدء عملياتها.

وقد واصل المصرف المركزي إشرافه الرقابي على الجاهزية التشغيلية للمنصة طوال مراحل الإطلاق. كما شاركت دولة الإمارات في "مشروع أبيرتا" (Project Aperta) التابع لبنك التسويات الدولية، والذي بحث آفاق التشغيل المتبادل والمواءمة عبر منظومات التمويل المفتوح، بما في ذلك مشاركة البيانات عبر الحدود والمباشرة بالمدفوعات.

البنية التحتية السيادية للخدمات السحابية المالية

عقد المصرف المركزي شراكة مع شركة "Core42" لتطوير بنية تحتية سيادية للخدمات السحابية المالية، وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم كمنظومة سحابية مخصصة للقطاع المالي، وذلك في إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية. توفّر هذه المنصة بيئة آمنة ومركزية ومنفصلة تضمن سيادة البيانات، وتعزز المرونة، وتدعم استمرارية توفير الخدمات المالية الحيوية. ومن خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتطورة، تُمكّن هذه البنية من تنفيذ العمليات بكفاءة أكبر، وتوفير رؤى أعمق في الوقت المحدد، وتحسين عملية اتخاذ القرار عبر القطاع المالي. توفّر البنية التحتية أيضاً إطاراً موحّداً لإدارة خدمات سحابية متعددة، بما يدعم الابتكار وتنفيذ حلول مالية من الجيل القادم.

2.8.12 تعزيز الإشراف الرقمي

واصل المصرف المركزي تطوير قدرات التكنولوجيا الإشرافية في إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية بهدف تعزيز كفاءة الرقابة. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من منصة إدارة البيانات المركزية، مما يتيح جمع وتحليل بيانات متكاملة مدعومة بضوابط حوكمة معززة. كما يتم حالياً نشر أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليلات لدعم عمليات مراقبة المخاطر، والامتثال لمتطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتخصيص الموارد بموجب أطر الإشراف القائم على المخاطر.

تشمل مزايا المنصة ما يلي:

المنصة الرقمية "اعرف عميلك"

تم الانتهاء خلال عام 2025 من إعداد الأنظمة التنفيذية التي تنظّم الجهة الوطنية المعنية بالمنصة الرقمية "اعرف عميلك"، وتحدد هذه الأنظمة ترتيبات الحوكمة، وأطر إمكانية الوصول، ومتطلبات حماية البيانات ذات الصلة.

كما أحرزت عمليات تطوير المنصة الرقمية "اعرف عميلك" تقدماً ملموساً من خلال مراحل التصميم التنظيمي والفني، وتهدف المنصة إلى تبسيط إجراءات التسجيل وانضمام العملاء الجدد ضمن إطار رقابي آمن.

خدمات رموز الدفع

تم منح ترخيص خلال عام 2025 لجهتين مُصْدِرتين لخدمات رموز الدفع المدعومة بالدرهم، بموجب إطار عمل نظام خدمات رمز الدفع. وبموجب هذه التراخيص، تخضع عمليات إصدار الرموز، وإدارة الاحتياطيات، وآليات الاسترداد، والمتطلبات التشغيلية لإشراف رقابي دقيق. ومن المرتقب أن يدعم الترخيص لمزودي خدمات رموز الدفع المدعومة بالدرهم حالات استخدام محددة للمدفوعات المحلية وعبر الحدود ضمن بيئة خاضعة للرقابة.

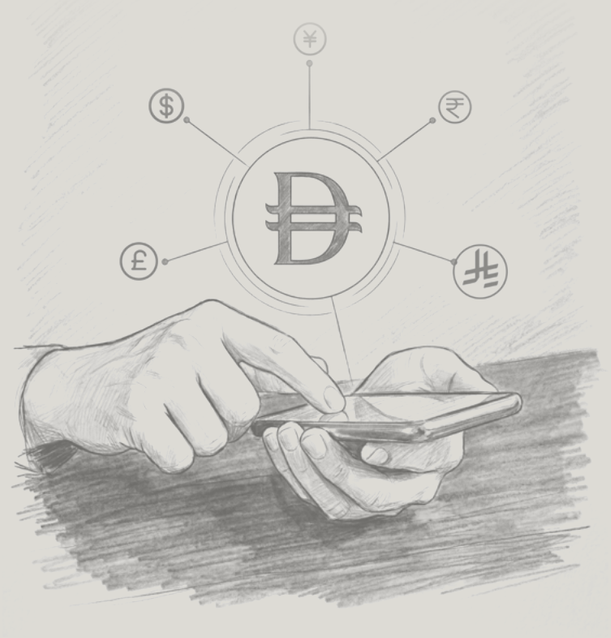

3.8.12 تطوير أجندة التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

واصل المصرف المركزي في عام 2025 تطوير أجندة التكنولوجيا المالية لدولة الإمارات، وتعزيز مكانتها كإحدى المراكز الرائدة عالمياً للابتكار المالي، حيث تم ترخيص أكثر من 60 شركة تكنولوجيا مالية أو منحها موافقة مبدئية من قبل المصرف المركزي خلال عام 2025. وبلغ عدد الكيانات الحاصلة على ترخيص كامل 36 كياناً حتى يناير 2026، مقارنة بـ 18 كياناً في عام 2024.

تعمل هذه الشركات عبر مجموعة واسعة من قطاعات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك مزودو خدمات التمويل المفتوح، وخدمات اشترِ الآن وادفع لاحقاً، ومشغلو المحافظ الرقمية، ومنصات قبول المدفوعات للمحلات التجارية، وشركات تجميع المدفوعات، والأنشطة المرتبطة بالعملات المستقرة، إضافة إلى عدد من خدمات التكنولوجيا المالية الناشئة الأخرى التي تُسهم في تحويل مشهد الخدمات المالية.

كما أحرز المصرف المركزي تقدماً في توسيع بيئات الاختبار "sandbox"، بما في ذلك البيئات الرقابية وبيئات الاختبار التقنية، والمصممة للسماح للمبتكرين باختبار التقنيات المتطورة بأمان قبل طرحها في السوق على نطاق واسع. ومن خلال هذه البيئات، تتمكّن الشركات من التحقق من نماذج أعمالها، وإثبات الاستخدام الآمن للتقنيات الجديدة، وتحسين حلولها ضمن إطار رقابي فحكم.

وقد شملت أنشطة الاختبار في هذه البيئات ابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي ونماذج الذكاء الاصطناعي المتطورة المطبقة على الخدمات المصرفية والمالية، مع تغطية مجالات مثل أتمتة الامتثال، وتفاعل العملاء، وإدارة المخاطر، والكفاءة التشغيلية، وتقنيات الإشراف الرقابي. وفي الوقت نفسه، دعمت بيئة الاختبار تجربة في نماذج تكنولوجيا التأمين المتطورة، مما أتاح الابتكار في الاكتتاب في التأمين، ومعالجة المطالبات، والتوزيع الرقمي للتأمين، وعمليات انضمام العملاء.

وبالمقابل، واصل المصرف المركزي دعم الابتكار في مجالي البلوك تشين والأصول الرقمية، بما في ذلك المبادرات التي ركّزت على ترميز الأصول الواقعية، والأوراق المالية المرمّزة، والبنية التحتية للأصول الرقمية على نطاق واسع.

من البيانات الأولية إلى مرئيات قابلة للتنفيذ: عملية التحليلات في المصرف المركزي

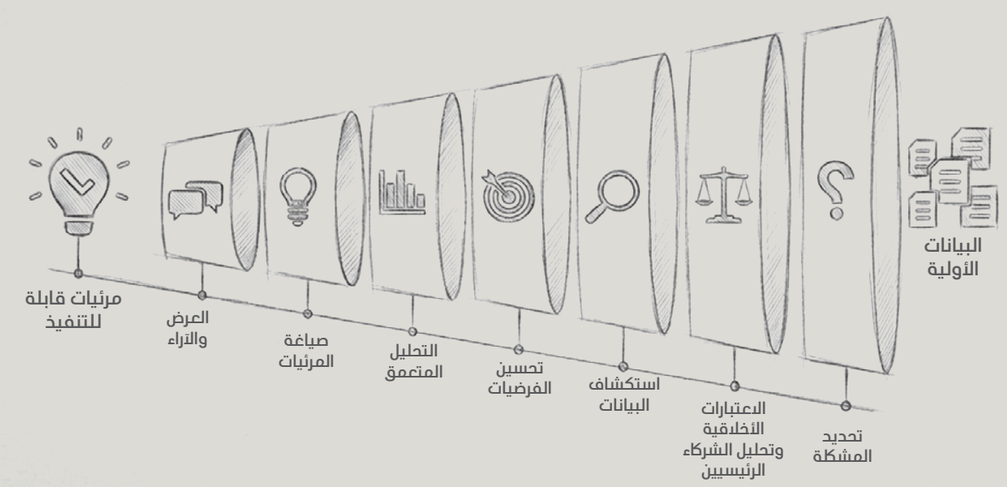

4.8.12 التطورات الخاصة بالبيانات

تطوير عمل المصرف المركزي باستخدام التحليلات والذكاء الاصطناعي

18
Policies

وسّع المصرف المركزي في عام 2025 إطار حوكمة البيانات الخاص به، حيث أصدر 18 سياسة وإجراءً تغطي عمليات إدارة البيانات، وتصنيفها، والإشراف عليها.

36
Domains

وتم نشر لوحات قياس معلومات لحظية لتحسين الرؤية الشاملة عبر مختلف الوحدات الرقابية والتشغيلية. كما تم تدشين منصة جديدة لإدارة بيانات السوق بهدف ضمان الإدارة المركزية لعمليات حصر منتجات بيانات السوق.

وتمّ إحراز تقدم ملموس على صعيد تنفيذ نظام إدارة بيانات المؤسسة من خلال وحدات الترخيص، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، والمدفوعات. وتم اعتماد مخطط تفصيلي لهيكلية البيانات، يغطي 36 مجالاً ويدعم التكامل والتوحيد القياسي عبر مختلف الوحدات والوظائف.

80+
Use Cases

وبدأ المصرف المركزي أيضاً في إطلاق برامج تجريبية للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تغطي حالات استخدام متعددة تشمل أتمتة عمليات الترخيص، ومراقبة السوق، واكتشاف الحالات غير المعتادة، مع تحديد أكثر من 80 حالة استخدام في مراحل تقييم مختلفة. وتُعطي عمليات النشر والتطبيق الأولوية للتحقق من صحة النماذج، والشفافية، والمواءمة مع الأهداف الإشرافية والرقابية.

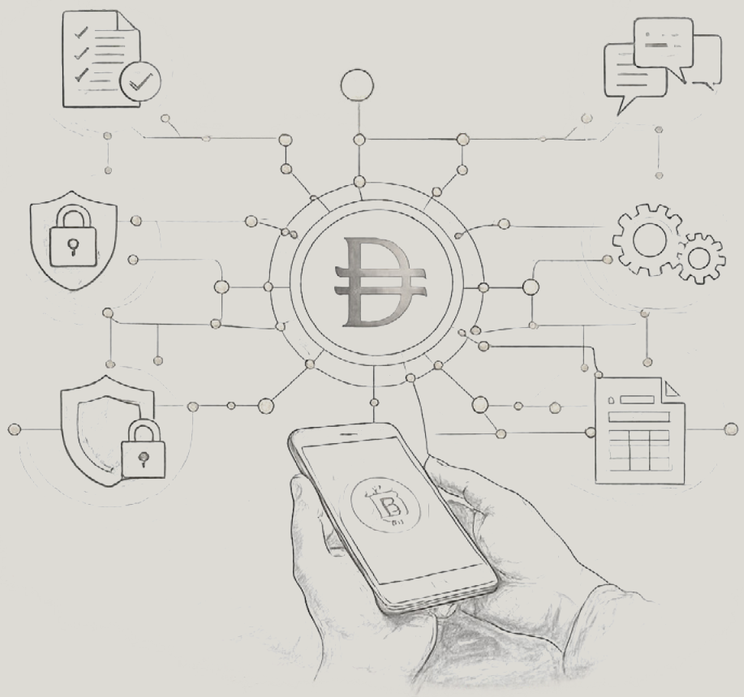

مركز الابتكار

حقق "مركز الابتكار" مزيداً من التقدّم في مرحلة تنفيذ البرامج في عام 2025، ليدعم جهود التعاون بين المصرف المركزي، والمؤسسات المالية، ومزودي خدمات التكنولوجيا.

كما شهد المركز مزيداً من التطورات في المبادرات الاستكشافية المتعلقة بالمدفوعات البيومترية، ورقمنة الضمانات المصرفية، وحالات الاستخدام التطبيقي للذكاء الاصطناعي. وتضمنت أنشطة المشاركة تنظيم مسابقات تقنية (هاكاثون) وورش عمل فنية لتقييم التقنيات الناشئة ضمن حدود الأطر الرقابية.

وتنسجم هذه الأنشطة مع مستهدفات المصرف المركزي على صعيد دعم الاستقرار المالي، والمرونة التشغيلية، والأنشطة الإشرافية.

9.12 رأس المال البشري

استقطاب المواهب والتوطين

أسهمت جهود المصرف المركزي في مجال استقطاب المواهب خلال عام 2025 في تعزيز القدرات المؤسسية والجاهزية المستقبلية. حيث ارتفعت نسبة التوظيف الخارجي بنسبة 24 % مقارنة بعام 2024 لمواكبة المتطلبات المتطورة للأعمال والنمو المؤسسي.

وارتفع معدل التوطين إلى 61.54 % بنهاية عام 2025 مقارنة بـ 60.73 % في عام 2024، مما يعكس التركيز المستدام على تعيين المواطنين في الأدوار الحيوية والمتخصصة، تماشياً مع رؤية المصرف المركزي ورسالته. وقد أسهم التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وتطوير الهوية المؤسسية للمصرف المركزي كجهة عمل مفضلة، واستقطاب المواهب بشكل استباقي في تحسين قدرة المصرف المركزي على جذب كوادر مؤهلة ومتنوعة تلبي أهدافه على المدى البعيد.

ارتفع معدل التوطين إلى 61.54% بنهاية عام 2025 مقارنة بـ 60.73% في عام 2024، مما يعكس التركيز المستدام على تعيين المواطنين.

إدارة المواهب وتخطيط التعاقب الوظيفي:

واصل المصرف المركزي تطوير نهجه الشامل تجاه إدارة المواهب وتخطيط التعاقب الوظيفي، حيث تم حتى الآن تقييم قدرات أكثر من 800 موظف باستخدام أدوات القياس النفسي من (Mercer Talent Enterprise) واستطلاعات الرأي المنظمة.

برنامج قادة المستقبل:

يمثل هذا البرنامج، الذي يمتد لستة أشهر، استثماراً استراتيجياً في بناء القدرات القيادية لضمان استدامة النجاح المؤسسي. ويشتمل البرنامج على ثمانية أيام من التدريب الذي تضمّن ورش عمل حضورية، وجلسات توجيه جماعية، ولقاءات متخصصة يديرها خبراء من "فاينانشال تايمز"، هذا إلى جانب أكثر من 1,700 ساعة من التوجيه المؤسسي لفرق العمل وتنفيذ مبادرات تخدم الأولويات التنظيمية للمصرف المركزي. يضم البرنامج حالياً 140 قائداً، حيث بدأت مجموعة مكونة من 30 مشاركاً مسيرتها نحو التطوير في شهر أكتوبر 2025.

تطوير المهارات والكوادر القيادية:

ظلّ تطوير المهارات القيادية محوراً أساسياً في مسيرة التحوّل النوعي التي يشهدها المصرف المركزي. وفي عام 2025، تم تنفيذ برامج قيادية مخصصة على كافة المستويات القيادية، بهدف تعزيز مسار الكفاءات، وإعداد القادة الحاليين والمستقبليين وتزويدهم بالقدرات اللازمة للمساهمة في إحداث التغيير المنشود.

برنامج التوجيه التنفيذي:

واصل المصرف المركزي استثماراته في برنامج التدريب التنفيذي، مُقدّماً دعماً تدريبياً مخصصاً لـ 83 موظفاً ضمن فئات القيادة العليا، والكفاءات المدرجة ضمن خطط التعاقب الوظيفي، ومجموعات المواهب المحددة.

برامج تطوير الخريجين:

واصل "برنامج تطوير الخريجين"، الذي تم تأسيسه في عام 2023، مسار عمله المُنظّم للكوادر المهنية الناشئة، مع معدل احتفاظ متميز بلغ 93%. وفي عام 2025، أكمل 46 خريجاً البرنامج بنجاح، وانضموا للعمل في مختلف قطاعات الأعمال بالمصرف المركزي.

نظرة عامة على تطوير الموظفين:

ظلّ تطوير الموظفين على رأس أولويات المصرف المركزي، حيث أكمل الموظفون ما مجموعه 57,000 ساعة تعلّم عبر منصات التدريب الحضورية والرقمية، بمتوسط بلغ 70 ساعة تعلّم لكل موظف، وشمل ذلك الساعات التدريبية ضمن برامج تطوير الخريجين التي يقدمها المصرف المركزي لدعم وتمكين الكوادر الوطنية الشابة.

برنامج القيادة "آفاق بلا حدود":

انطلق هذا البرنامج في عام 2025 كمبادرة تمتد لثلاثة أشهر، وتركز بشكل أساسي على إعداد وتأهيل القيادات الناشئة.

التعلم الرقمي

الرسم البياني 16

الاستفادة من منصات التعلم الرقمية

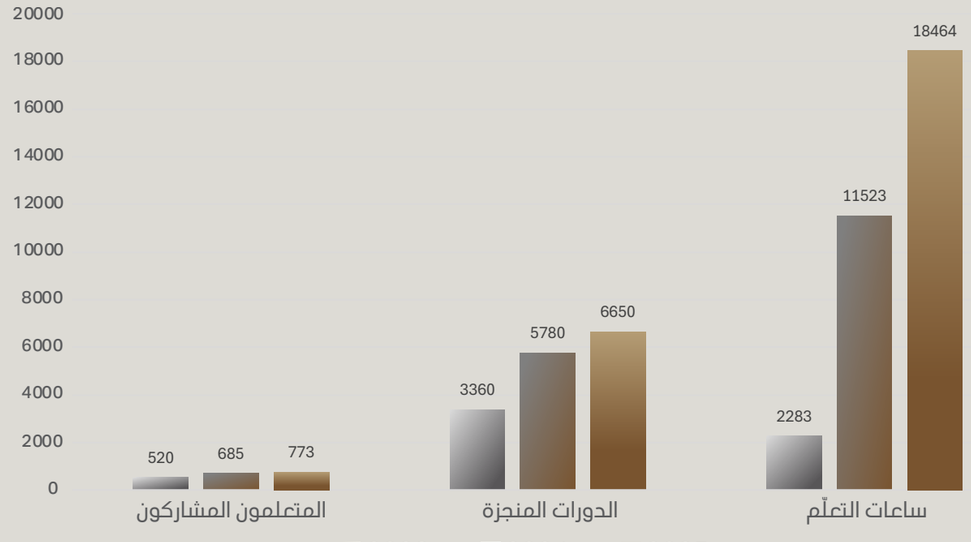

أكاديمية "أورا" (AURA): أطلق المصرف المركزي أكاديمية "أورا" (المعنية بالارتقاء بمهارات الموارد البشرية في مجال الذكاء الاصطناعي) لمواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتهدف هذه الأكاديمية إلى تزويد الكوادر الوظيفية بالكفاءات والقدرات العملية في هذا المجال الحيوي، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز فعالية الإشراف الرقابي، وإدارة المخاطر، والامتثال، ورفع الكفاءة التشغيلية، إلى جانب ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على الابتكار والتعلّم المستمر.

الشهادات المهنية: واصل المصرف المركزي منح الأولوية للشهادات المهنية باعتبارها عنصراً أساسياً في تطوير الموظفين. وخلال العام، سعى أكثر من 180 موظفاً للحصول على شهادات مهنية معتمدة في قطاع العمل ضمن مجموعة واسعة من التخصصات، مما أسهم في تعزيز الخبرات المؤسسية والقدرات الفنية.

مبادرة المسار المهني: تم توسيع نطاق "مبادرة المسار المهني" ليتجاوز دائرة الرقابة على البنوك والتأمين، ويشمل الموظفين في قطاع مكافحة الجرائم المالية ومراقبة سلوك السوق. ويوضح الإطار القائم على المهارات متطلبات القدرات لكل دور وظيفي والمسارات المهنية، مع التركيز بشكل خاص على التدرّج من أدوار المشاركين الأفراد إلى أدوار الإدارة الوسطى.

برنامج التدريب الصيفي: انضم تسعة متدربين في عام 2025 كجزء من التزام المصرف المركزي المستمر بترسيخ ثقافة تعلّم قوية وتعزيز مكانته كجهة عمل مفضلة وجاذبة لأفضل الكفاءات.

مبادرات الرفاهية: ترسيخاً لالتزام المصرف المركزي بدعم موظفيه على كافة المستويات البدنية، والنفسية، والاجتماعية، والمهنية، تم اعتماد استراتيجية شاملة للرفاهية والمشاركة الوظيفية.

10.12 التواصل

1.10.12 الاتصال

تعزيز التواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة

طوّر المصرف المركزي في عام 2025 جهود التواصل مع الشركاء الرئيسيين من خلال نشر السياسات المحدّثة، والمستجدات الرقابية، والمعلومات الإشرافية على موقعه الإلكتروني، ووسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي في الوقت المحدد، كما واصل اطلاع المستهلكين والشركاء الدوليين من خلال برامج تواصل مخصصة على نحو دائم ومستمر.

وواصل المصرف المركزي أيضاً نشر تقارير دورية موثوقة لتقييم التطورات المالية والاقتصادية، بما في ذلك التقرير السنوي، وتقرير الاستقرار المالي، والتقارير الاقتصادية ربع السنوية، والاستبيانات ربع السنوية حول توجهات الائتمان، بالإضافة إلى التقارير ربع السنوية حول تطورات النظام النقدي والمصرفي والأسواق المالية في دولة الإمارات.

نشر البيانات النقدية والمصرفية وفقاً للمعايير الدولية

واصل المصرف المركزي على مدار العام 2025 جمع ونشر مجموعة شاملة من الإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية، بما يتماشى مع المعايير والمنهجيات الدولية المتعارف عليها. وقد وفرّت هذه الإصدارات الدورية رؤى موثوقة حول أبرز التطورات التي يشهدها النظام المالي في دولة الإمارات ضمن الأطر الزمنية المعتمدة.

وفي إطار المشروع الوطني لميزان المدفوعات في دولة الإمارات، قام المصرف المركزي بجمع ونشر بيانات ميزان المدفوعات لعامي 2023 و2024، إلى جانب إعداد تحليل داخلي لعام 2025، وفق أحدث المعايير الواردة في "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي" (الطبعة السادسة) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

تعزيز الحضور وتطوير الهوية المؤسسية

شهدت جهود الاتصال المؤسسي مزيداً من التطوّرات خلال العام من خلال التفاعل مع وسائل الإعلام بشكل استباقي، وتنفيذ حملات متكاملة، وإبراز محطات الإنجاز الرئيسية، عبر مجموعة من الفعاليات المهمة. كما اتسع نطاق الحضور الإعلامي للمصرف المركزي ليشمل مختلف المنصات ووسائل الإعلام المحلية، والإقليمية، والدولية.

الرسم البياني 17

التواصل الإعلامي

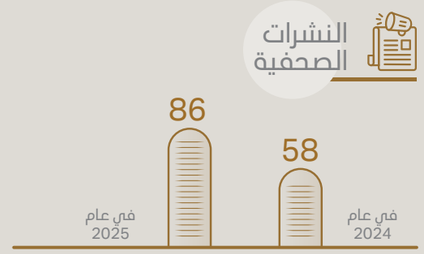

أصدر المصرف المركزي 86 بياناً صحفياً خلال عام 2025، مقارنة بـ 58 بياناً صحفياً في عام 2024، بنسبة نمو بلغت 48.3%. وقد أسهم هذا الزخم الإعلامي في تحقيق زيادة ملحوظة في نطاق التغطية والوصول إلى الجمهور المستهدف، لتقفز من 3.2 مليون مشاهدة في عام 2024 إلى 18.4 مليون مشاهدة في عام 2025، بارتفاع استثنائي بنسبة 462%.

وعلى صعيد منصات التواصل الاجتماعي، ارتفع عدد المنشورات ليصل إلى 1,687 منشوراً بزيادة قدرها 34.7%، في حين ازداد عدد المتابعين بنسبة 46.9% ليبلغ 216,000 متابع بنهاية العام، مقارنة بـ 147,000 متابع في نهاية عام 2024.

علاوة على ذلك، تم تعزيز التواصل الرقمي عبر تحسين إمكانية الوصول إلى الموقع الإلكتروني، وتحسين تجربة المستخدم، مما أسهم في دعم مسيرة النمو المستدام.

استضاف المصرف المركزي سلسلة من الفعاليات رفيعة المستوى، بهدف تعزيز أطر التواصل والتفاعل على المستويين الإقليمي والعالمي شملت ما يلي:

منتدى المناخ للمصرف المركزي

استضاف المصرف المركزي في شهر يونيو 2025 النسخة الافتتاحية من "منتدى المناخ"، برعاية كريمة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي. وباعتباره الحدث الأول من نوعه على مستوى المنطقة، بحث المنتدى محاور التقارب بين التغير المناخي من جهة، والاستقرار المالي والسياسة النقدية من جهة أخرى. وقد انعقد المنتدى بالتزامن مع الاجتماع الفني لـ "شبكة تخضير النظام المالي"، ليؤكد على ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة الإقليمية في مجال التمويل المستدام.

شكلت "ثلاثية التغير المناخي" الخاصة بالمصرف المركزي، والتي تركّز على الأفراد، والسياسات، والعمليات - الإطار التوجيهي للمنتدى، بما يعكس طموح المصرف المركزي في الانتقال من مرحلة الوعي إلى التنفيذ الفعلي. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد: بناء القدرات، وتعزيز التفاعل والمشاركة مع المنصات العالمية، ودمج المخاطر المناخية ضمن أطر الإشراف الرقابي وإدارة الاحتياطيات، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط المناخية، فضلاً عن إحراز تقدم ملموس على صعيد إصدار أذونات نقدية إسلامية مستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الورقة البحثية الصادرة عن "شبكة تخضير النظام المالي" في يناير 2026، تحت عنوان "تخضير عمليات السياسة النقدية: استكشاف خيارات إضافية"، قد تم إعدادها بقيادة فريق عمل تابع للمصرف المركزي.

قمة قادة الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استضاف المصرف المركزي في العاصمة أبوظبي "قمة قادة الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بشراكة استراتيجية مع صندوق النقد العربي والبنك الدولي، حيث شهدت القمة مجموعة من الإعلانات الاستراتيجية، كان أبرزها:

- إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2026-2030".
- إصدار النسخة الإقليمية للدول العربية من مؤشر "فيندكس" العالمي للشمول المالي.
- الإعلان عن استضافة دولة الإمارات لأسبوع المال العالمي لعام 2026.

مؤتمر قادة وخبراء البيانات للبنوك المركزية

استضاف المصرف المركزي "مؤتمر قادة وخبراء البيانات للبنوك المركزية"، والذي جمع أكثر من 90 خبيراً ونخبة من المسؤولين والمختصين الذين يمثلون أكثر من 30 بنكاً مركزياً، بهدف تطوير معايير البيانات الموحدة وتعزيز الاعتماد المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المؤتمر السنوي التاسع عشر لمجموعة العمل الدولية للمخاطر التشغيلية للبنوك المركزية

استقطب المؤتمر السنوي التاسع عشر لمجموعة العمل الدولية للمخاطر التشغيلية للبنوك المركزية قيادات وممثلين من نحو 100 دولة عقدوا نقاشات بناءة تناولت عدداً من المحاور الرئيسية شملت الإدارة المتكاملة للمخاطر، والمخاطر المرتبطة بالموردين والأطراف الثالثة، بالإضافة إلى المخاطر الفردية.

مبادرة تصفير البيروقراطية الحكومية

تماشياً مع توجيهات حكومة دولة الإمارات لتصفير البيروقراطية، أطلق المصرف المركزي برنامج "تصفير البيروقراطية" للقطاع المالي، وذلك بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء والجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، والمؤسسات المالية المرخصة. يعمل البرنامج على تبسيط الإجراءات عبر عدة ركائز استراتيجية تشمل: عمليات وخدمات المصرف المركزي، والتحوّل الرقمي، البنية التحتية المالية، والأطر الرقابية، بما في ذلك الإشراف، والامتثال، والاستقرار المالي. كما يعزز البرنامج حماية المستهلك، وسلوك السوق، والسياسة النقدية، وأسواق رأس المال.

أسفرت هذه الجهود عن تنفيذ أكثر من 70 مبادرة عبر المصرف المركزي والمؤسسات المالية المرخصة، بهدف تسريع تقديم الخدمات من خلال حلول رقمية أولاً. ومع الحفاظ على التزام قوي بالامتثال الرقابي، تسهم هذه التدابير في تحسين الكفاءة التشغيلية، ورفع جودة الخدمات المقدمة لكل من الأفراد والشركات.

ومن أبرز الإنجازات أتمتة الأوامر القضائية المالية الصادرة عن محاكم دولة الإمارات، مما يمكّن المتعاملين من تسريع معاملاتهم، وخفض التكاليف، وتحقيق تحسّن ملحوظ في مستويات رضاهم.

الرسم البياني 18

إنجازات برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية خلال عام 2025

- رقمنة خدمات تصديق الوثائق للجمهور.
- أتمتة عمليات الإبلاغ عن الأعطال والحوادث التقنية في نظم الدفع عبر نظام مساعد مكتب الدعم للمصرف المركزي.
- أتمتة عمليات تسوية وصرف الديات الشرعية، مما أسهم في تقليص المدة الزمنية لإنجاز المعاملات من عدة أشهر إلى بضعة أيام.

11.12 العلاقات الدولية

أطلق المصرف المركزي استراتيجية شاملة للعلاقات الدولية بهدف تعزيز حضوره وتفاعله على الساحة العالمية إلى جانب تعزيز مواءمته مع الأولويات الوطنية. تم تصميم هذه الاستراتيجية لدعم جهود توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية، واستكشاف وتعزيز سبل التعاون مع المزيد من المؤسسات متعددة الأطراف، فضلاً عن ترسيخ نهج استشرافي رائد في مجال التعاون الدولي.

تم إبرام مذكرات تفاهم مع عدد من البنوك المركزية لكل من أذربيجان، والصين، وكازاخستان، وكينيا، وجنوب السودان، وتركيا لتعزيز أطر التعاون المشترك في مجالات سياسات ونظم الدفع. كما تم توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع أبرز الشركاء والجهات الوطنية المعنية، مما يُسهم في دفع التعاون الرقابي وتعزيز جهود بناء القدرات.

واصل المصرف المركزي أيضاً مشاركته في عدد من المحافل الإقليمية والدولية البارزة، شملت اجتماعات محافظي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، ومشاركاته في أنشطة صندوق النقد العربي، والأنشطة المرتبطة بمجموعة العشرين، واجتماعات بنك التسويات الدولية، وقمة مجموعة دول "بريكس"، بما يعزّز حضور دولة الإمارات ودورها على الساحات المالية العالمية الرئيسية.

وبالتوازي مع ذلك، نجح المصرف المركزي في استضافة وتنسيق سلسلة من الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، والبعثات الفنية التابعة لمنظمات دولية، من بينها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرها من الشركاء متعددي الأطراف، ليوفر بذلك منصات قيّمة للحوار الاستراتيجي، وتنسيق السياسات، وتبادل الخبرات والمعارف الفنية.

وساهم المصرف المركزي كذلك في تعزيز التكامل الاقتصادي الدولي لدولة الإمارات من خلال قيادة ودعم المفاوضات بشأن الخدمات المالية، وبرامج التعاون المالي في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة وغيرها من الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف. أثمرت هذه الجهود المتواصلة إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق بشكل أوسع ورفع مستويات التعاون الرقابي.

أصبح المصرف المركزي في عام 2025 عضواً مشاركاً في الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، في خطوة ترسّخ دور دولة الإمارات كمركز إقليمي لأسواق رأس المال، وتسرع تطور أسواق الدين، وأنشطة إعادة الشراء (repo activity) والتمويل المستدام.

بالإضافة إلى ذلك، واصل المصرف المركزي جهوده في تعزيز نقل المعرفة وبناء القدرات المؤسسية، من خلال تنظيم والمشاركة في العديد من برامج المساعدة الفنية، وورش العمل، والمبادرات التدريبية، بالتعاون مع شركاء وطنيين مثل معهد الإمارات المالي، وشركاء دوليين آخرين.

12.12 قدرات إعداد التوقّعات والتحليلات المتقدمة

بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، طوّر المصرف المركزي إطار الاقتصاد الكلي المتكامل الخاص به من خلال دمج القطاع المصرفي، مما يعزز اتساق إعداد التوقعات لمختلف القطاعات العاملة، والمالية، والنقدية، والخارجية الحالية.

وواصل المصرف المركزي نشر التقارير الاقتصادية ربع السنوية، إلى جانب الإحاطات الرقابية الشهرية والتقارير الاقتصادية الأسبوعية، لدعم اتخاذ قرارات مدروسة. كما تم تطوير أدوات متقدمة للمراقبة خاصة بقطاعي العقارات والتأمين، مما يوفر رؤى أعمق حول تطورات القطاع غير النفطي وتداعياتها على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار. وتناولت منتديات الأبحاث الداخلية وأوراق عمل السياسات مجموعة من المحاور الرئيسية، شملت دوافع التضخم، وتداعيات العملات الرقمية للبنوك المركزية فيما يتعلق بالاستقرار المالي، والتأثير الاقتصادي على نطاق واسع للتغير المناخي على التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي.

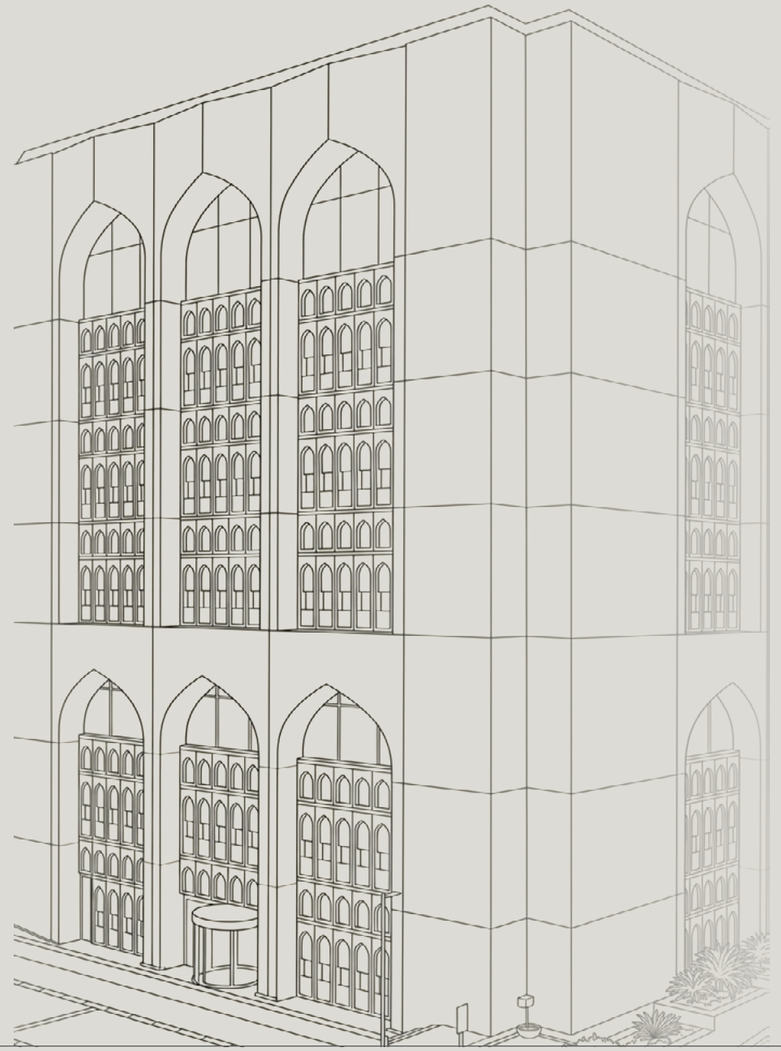

13.12 تحقيق الكفاءة التشغيلية

عزّز المصرف المركزي من مستويات المرونة التشغيلية، واستمرارية الأعمال، والكفاءة المؤسسية، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي شملت إطلاق نظام متكامل لإدارة المرافق، وتأسيس مركز بيانات مجهز بأحدث التقنيات، إلى جانب تطبيق نظام لإدارة المساحات مدعوم بخاصية تعقّب كاملة للأصول بنسبة 100 % مع تحديد المستخدمين بشكل دقيق. علاوة على ذلك، أسهمت مبادرة المراقبة الفورية لاستهلاك الكهرباء والمياه في دعم أهدافنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

تطوير التكنولوجيا

واصل المصرف المركزي في عام 2025 جهوده لتنفيذ أجندته التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. حيث تُعد التكنولوجيا أحد الممكنات الأساسية في مهام واختصاصات عمل المصرف المركزي في حماية الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز الفعالية الرقابية، وترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي رائد.

ركزت المبادرات المنفذة خلال العام على خمسة محاور تكنولوجية رئيسية:

المنصات الرقمية المرنة

مواصلة تحديث ودمج الأنظمة الرقابية والإشرافية لتعزيز التشغيل المتبادل وضمان استمرارية الخدمات.

البيانات والتحليلات الموثوقة

تعزيز حوكمة البيانات، وتحسين جودتها، وتطوير القدرات التحليلية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم رصد المخاطر بشكل استباقي.

اعتماد الذكاء الاصطناعي وجاهزية الكوادر البشرية

نشر البنية التحتية المؤسسية للذكاء الاصطناعي وتوظيف تحليلات إعداد التوقعات لتعزيز المرونة التشغيلية.

البنية التكنولوجية الآمنة والقابلة للتوسع

التحوّل نحو بنية تكنولوجية قائمة على الخدمات ومتوافقة مع الأولويات الرقمية الوطنية ومتطلبات سيادة البيانات.

المرونة السيبرانية والثقة الرقمي

تعزيز قدرات الدفاع السيبراني، وأطر الحوكمة، وآليات المراقبة لحماية أصول المعلومات الحيوية.

14.12 الشباب

حوكمة مجلس الشباب

بدأ مجلس الشباب في عام 2025 دورة جديدة في ظل أطر حوكمة معززة، شملت اعتماد ميثاق عمله رسمياً، وخطوط تبعية وظيفية أكثر وضوحاً، وصلاحيات تتوافق تماماً مع الأولويات الاستراتيجية.

سلطان المنصوري
رئيس المجلس

صالحة الجابري
نائب رئيس المجلس

عليا الخزيمي
منسق عام

ميرا الحمادي
مسؤول إعلامي

أمينة الحوسني
إداري بيانات

حامد المخيطي
عضو

أسما خليـــل
عضو

هديل الرميثي
عضو

حمدان الملا
عضو

حمدان الكثيري
عضو

روضة النعيمي
عضو

عبدالله الشامسي
عضو

عائشة القمزي
عضو

المشاركة الشبابية وجودة الحياة والمبادرات المجتمعية

أسهم مجلس الشباب في تحسين مستويات التفاعل الوظيفي وجودة الحياة من خلال إطلاق مجموعة مبادرات لترسيخ روح التعاون والمشاركة المجتمعية، حيث:

- استقطبت الدورة الثانية لـ "منتدى شباب المصرف المركزي" أكثر من 180 مشاركاً من فئة الشباب، لتعزيز الحوار وتطوير مهارات بناء فرق العمل.
- أسهم "سباق الجري للمصرف المركزي" في تعزيز مفاهيم الصحة والمشاركة الإيجابية.
- تم تأسيس لجنة رياضية بهدف توسيع نطاق مبادرات الأنشطة البدنية.
- عززت البطولات والمسابقات الرمضانية مستويات مشاركة الموظفين والتفاعل الأسري.

أنشطة الترابط الثقافي والوطني والاجتماعي

شملت المبادرات التي تم تنظيمها لدعم التراث والهوية الوطنية فعالية بمناسبة اليوم الوطني استضافت أحد الكتاب الإماراتيين المرموقين، إلى جانب جلسات تراثية، والاحتفاء بمناسبة ليلة النصف من شعبان (حق الليلة)، ومهرجان صيفي لتعزيز روح التعاون وشعور الفريق الواحد.

الابتكار، وبناء القدرات، والتطوير المعرفي

أسهمت مبادرات مثل جلسات "اللعب من أجل الابتكار"، وبرنامج "السلوك المهني في بيئة العمل"، وبرنامج "تدريب المدربين"، في دعم الإبداع والتطوير المهني، بالتوازي مع الجهود التوعوية لنشر الثقافة المالية والتي استفاد منها أكثر من 150 شخصاً.

المسؤولية والمشاركة المجتمعية

شملت المبادرات إطلاق "تحدي رمضان الأسبوعي" الذي تضمن رسائل توعوية ومسابقات تفاعلية، إلى جانب مبادرة لتوزيع وجبات الإفطار بالتعاون مع "هيئة الهلال الأحمر الإماراتي"، وأنشطة التكريم بمناسبة يوم العمال.

التمثيل الخارجي والمشاركات الاستراتيجية

مثّل أعضاء "مجلس الشباب" المصرف المركزي في فعاليات بارزة على الصعيدين الوطني والدولي، من بينها "منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي"، و"ملتقى مجالس الشباب" الذي أقيم في مدينة إكسبو دبي. كما ساند المجلس جهود استقطاب وتوظيف الخريجين عبر المشاركة الإيجابية في معارض التوظيف، مما أسهم في تعزيز قنوات التواصل مع الكفاءات والمواهب الوطنية الناشئة.

الرقـــابـــة والإفصاحات

13

13. الرقابة والإفصاحات

1.13 الحوكمة

الحوكمة المؤسسية

يحرص المصرف المركزي على توظيف أفضل معايير الحوكمة المؤسسية، لتحقيق رؤيته بأن يكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم. وباعتباره الجهة المسؤولة عن السياسة النقدية والاستقرار المالي والإطار الرقابي في الدولة، يؤدي المصرف المركزي دوراً رياديا في وضع المعايير التي تسير عليها المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات.

ويؤكد المصرف المركزي التزامه بنهج مستمر في التحسين والتطوير، من خلال اعتماده الطوعي للمعايير العالمية المتعارف عليها، والتي تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والابتكار. ويعكس إطار الحوكمة الخاص بالمصرف المركزي اختصاصاته ومهام عمله المميزة، كما أنه يدمج مبادئ الحوكمة في عملياته المؤسسية اليومية، مما يسهم في تعزيز سير العمل المؤسسي بنزاهة، وتقوية ثقة الشركاء الرئيسيين، وضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

يهدف المصرف المركزي إلى ضمان ترسيخ دمج مبادئ المساءلة، والعدالة، والمساواة، والشفافية في جميع مستويات عمليات المصرف المركزي، من خلال خطوط تبعية وظيفية واضحة، وبروتوكولات محددة لاتخاذ القرار، وإجراءات رقابية قوية.

ولتعزيز التنفيذ الفعال لأفضل الممارسات الدولية، أجرى المصرف المركزي تقييمات ذاتية شاملة في مجالي الحوكمة المؤسسية والاستدامة استندت إلى المقارنات المعيارية مع أبرز المعايير الدولية، بما في ذلك معيار (BS 13500)، وتقرير (King IV)، ومبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، جنباً إلى جنب مع الأطر العالمية والتوصيات الصادرة عن "شبكة تخضير النظام المالي" و"شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام" (SBFN)، ومبادرة الصيرفة المركزية الخضراء (GCB)، ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI).

أتاحت عمليات التقييم هذه إجراء تقييم منظّم للقدرات الحالية للوقوف على نقاط القوة، ورسم خارطة طريق تضمن التحسين المستمر في مجالي الحوكمة المؤسسية والاستدامة. وتهدف خارطة الطريق تلك إلى تحديد المبادرات ذات الأولوية، ودعم اعتماد نهج مؤسسي مُنظّم واستشرافي، لتحسين ممارسات الحوكمة والاستدامة عبر كافة قطاعات أعمال المصرف المركزي.

وفي عام 2025، تم توسيع إطار الحوكمة المؤسسية والاستدامة ليشمل الشركات التابعة للمصرف المركزي لضمان الاتساق والتكامل على مستوى المجموعة. وشمل ذلك إجراء تقييمات لمستوى الجاهزية بهدف الوقوف على الممارسات الحالية وتحديد مجالات التطوير ذات الأولوية، وتطوير سياسات مخصصة لدعم التنفيذ الفعال والمواءمة مع المعايير الشاملة للحوكمة المؤسسية والاستدامة المعتمدة لدى المصرف المركزي.

وتماشياً مع رؤية دولة الإمارات الرامية إلى تحقيق التميز والتكامل الحكومي، شارك المصرف المركزي أيضاً في عملية مقارنة معيارية على المستوى الاتحادي حول ممارسات الحوكمة. وقد أسهمت هذه المراجعة المشتركة في تعزيز تبادل المعارف وترسيخ التوافق ضمن منظومة الحكومة الاتحادية. وقد جاءت هذه المبادرات تأكيداً على الالتزام المتجدد للمصرف المركزي بنهج التحسين المستمر، والحفاظ على أطر حوكمة قوية ومبتكرة تنسجم مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

الرسم البياني 19

إطار الحوكمة المؤسسية للمصرف المركزي

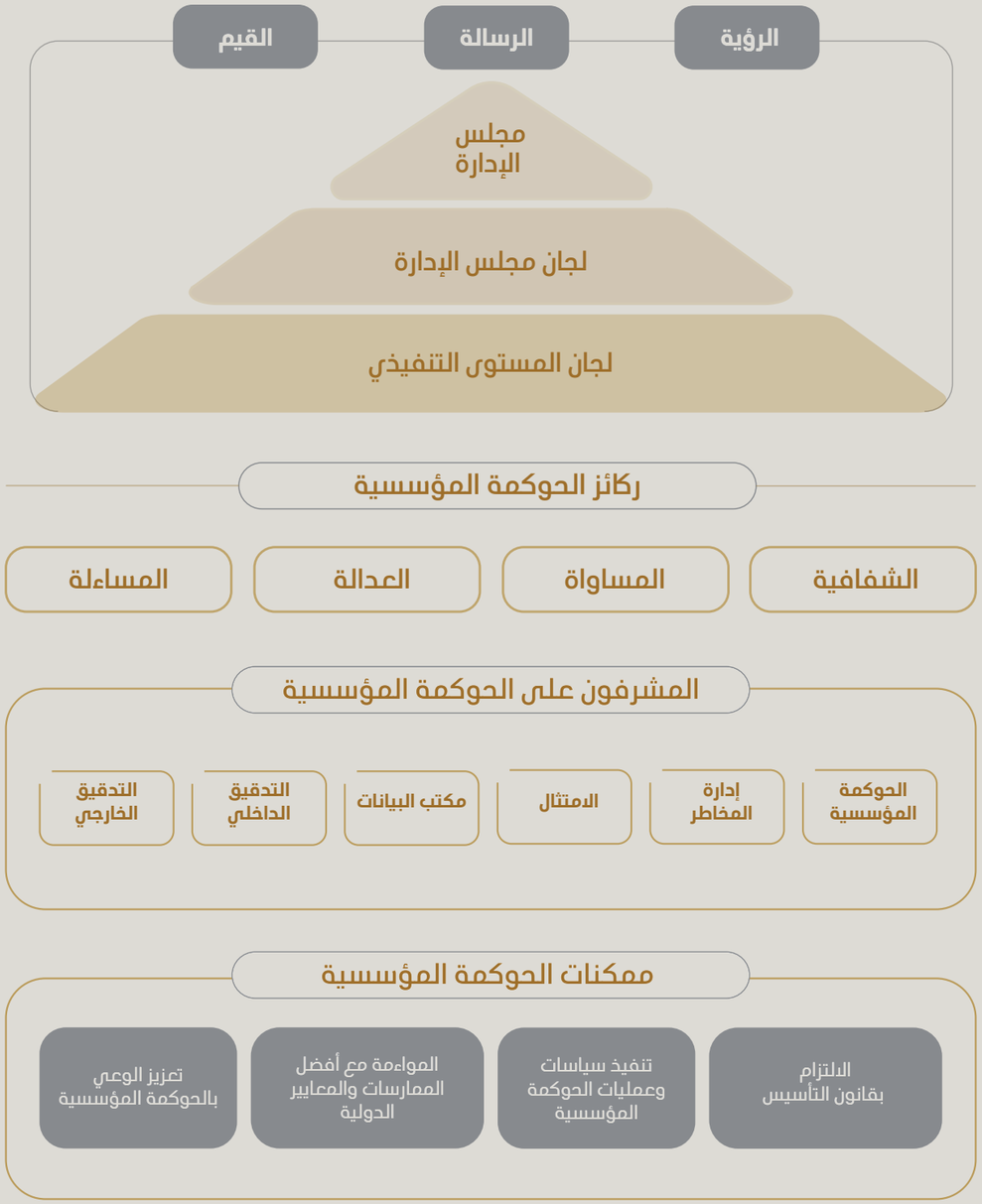

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية أطر إدارة المخاطر، وتحديد فئات المخاطر المرتبطة بجميع إدارات المصرف المركزي، والتي تشمل قياس المخاطر، وتحديد قابلية تحمّل المخاطر والحِّد منها، وسياسات إدارة المخاطر. يقع على عاتق اللجنة أيضاً مهام مراقبة ومراجعة أمن معلومات وعمليات إدارة المخاطر لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى رفع التوصيات لمجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة:	عضو اللجنة:	عضو اللجنة:
سعادة الدكتور علي محمد بخيت المداوي الرميثي	سعادة يونس حاجي عبدالله حسين الخوري	السيد عبد العزيز عبدالله الخوري

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية عن مراقبة نزاهة البيانات المالية للمصرف المركزي، من خلال تقييم عمليات إعداد التقارير المالية والإفصاحات، ومراجعة وتقديم توصية حول شروط التعاقد مع المدقق الخارجي، واختياره وتعيينه وتحديد أتعابه، إلى جانب قيامها بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي لدى المصرف المركزي.

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة:	عضو اللجنة:	عضو اللجنة:
سعادة يونس حاجي عبدالله حسين الخوري	سعادة سامي أحمد ضاعن القمزي	السيد عبد العزيز عبدالله الخوري

لجنة رأس المال البشري التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة رأس المال البشري التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية عن مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي، وسياسات الموارد البشرية، واعتماد معايير اختيار مديري الدوائر، ورفع توصية لمجلس الإدارة حول أي تغييرات مطلوبة.

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة:	عضو اللجنة:	عضو اللجنة:
سعادة سامي أحمد ضاعن القمزي	سعادة الدكتور علي محمد بخيت المداوي الرميثي	السيدة سعاد عبدالله الحمادي

اللجان التنفيذية

اللجنة التنفيذية والاستراتيجية

تقع على عاتق اللجنة التنفيذية والاستراتيجية مسؤولية جميع المسائل التشغيلية والوظائف الداعمة لضمان الاستخدام الفعّال للموارد. كما تقوم اللجنة بمراجعة استراتيجيات وحدات الأعمال، والمتطلبات الحكومية، والمبادرات الاستراتيجية والتشغيلية الرئيسية. تعمل اللجنة بمثابة منتدى المحافظ لمناقشة المبادرات الاستراتيجية، ومراقبة تنفيذ خطة التحوّل الخاصة بالمصرف المركزي، وتتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة واعتماد مبادرات الابتكار الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصرف المركزي، وتجتمع اللجنة ست مرات على الأقل سنوياً.

لجنة سياسة الاستقرار المالي

تتولى لجنة سياسة الاستقرار المالي المسؤولية عن تحديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال المراقبة الكلية، وتعمل على تخفيف المخاطر النظامية من خلال اقتراح السياسات الاحترازية الكلية، وتدابير إدارة الأزمات لقطاعي البنوك والتأمين، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

لجنة إدارة النقد والاحتياطيات

تتولى لجنة إدارة النقد والاحتياطيات مسؤولية إدارة تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تصميم واستخدام أدوات الإدارة النقدية، وإدارة الاحتياطيات من خلال سياسة الاستثمار، وتحسين أسلوب تخصيص أصول الاحتياطيات الحيوية وإرشادات الاستثمار، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

لجنة الإشراف والرقابة

يقع على عاتق لجنة الإشراف والرقابة مسؤولية الإشراف على أمن وسلامة المؤسسات المالية المرخصة، وذلك من خلال اقتراح وتنفيذ الأنظمة الاحترازية، وأنظمة الترخيص، وحماية المستهلك، وسلوك السوق، وأنظمة الجرائم المالية، بالإضافة إلى الإشراف على نظم الدفع، وإجراءات الإنفاذ، وتجتمع اللجنة اثنتي عشرة مرة على الأقل سنوياً.

لجنة سياسة المخاطر والامتثال

يتمثل دور لجنة سياسة المخاطر والامتثال في رفع توصية حول إطار إدارة مخاطر المؤسسة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتتأكد اللجنة من تنفيذ سياسات وعمليات فعّالة للمحافظة على إدارة المخاطر والامتثال بصورة فعّالة في المصرف المركزي، والشركات التابعة له، وتجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل سنوياً.

لجنة رأس المال البشري

تتولى لجنة رأس المال البشري مسؤولية مراجعة سياسات وأطر الموارد البشرية والمسائل المتعلقة بالهيكل التنظيمي، والتعويضات، ومهام عمل الإدارات، والتوطين، ورفع توصية بذلك إلى لجنة رأس المال البشري التابعة لمجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً.

2.13 بيان المخاطر والتدقيق

التدقيق الداخلي

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف المركزي على توفير خدمات تأكيد واستشارات مستقلة وموضوعية لتقييم مدى فعالية أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية وفقاً لأفضل المعايير الدولية.

نموذج الخطوط الثلاثة

يعتمد المصرف المركزي نظاماً قوياً للرقابة الداخلية يستند إلى نموذج الخطوط الثلاثة المتعارف عليه دولياً، والذي يُوضِّح الأدوار والمسؤوليات في إدارة المخاطر والرقابة على النحو التالي:

01

الإدارة التشغيلية

تتولى الإدارة التشغيلية مسؤولية إدارة المخاطر وتنفيذ ضوابط العمليات على أساس يومي.

02

إدارة المخاطر والامتثال

تقوم وظائف إدارة المخاطر والامتثال بدور الإشراف، وتتولى تطوير الأطر، ومراقبة فعالية الضوابط.

03

التدقيق الداخلي

تتولى إدارة التدقيق الداخلي توفير ضمان مستقل لمجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن فعالية عمليات إدارة المخاطر والضوابط الرقابية.

يضمن هذا النموذج ترسيخ مبدأ المساءلة بوضوح، وإرساء نهج متكامل لإدارة المخاطر.

استقلالية معززة

تعمل إدارة التدقيق الداخلي بموجب ميثاق معتمد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، حيث يضمن لها كافة الصلاحيات اللازمة والاستقلالية التامة. وترفع الإدارة تقاريرها من الناحية الوظيفية إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى محافظ المصرف المركزي. عقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات خلال عام 2025 لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي، بهدف تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية ونزاهة التقارير.

ضمانات مرنة

يعتمد المصرف المركزي نموذجاً مرناً للضمانات بهدف الاستجابة الفعالة للمخاطر الناشئة والأولويات الاستراتيجية المتطورة. ويُسهم التخطيط المرن، والتنفيذ المرحلي لعمليات التدقيق، والتفاعل المستمر مع الشركاء الرئيسيين، في توفير رؤى دقيقة وقائمة على المخاطر في الوقت المناسب.

مراجعات شاملة

تم إنجاز 34 مراجعة شملت وظائف المقر الرئيسي، والفروع، والشركات التابعة والشقيقة، مما أدى إلى تقديم رؤى عملية وقابلة للتنفيذ ساهمت في تعزيز الضوابط، والتخفيف من المخاطر، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

تحسينات تشغيلية

نفذت الإدارة إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، مما أسهم في تعزيز الضوابط الداخلية.

ضمانات متكاملة

يتوافق إطار الضمانات المتكاملة مع مزودي خدمات الضمان، مما يسهم في الحد من ازدواجية الجهود وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وبذلك، تحصل الإدارة على رؤية موحدة وشاملة لتغطية المخاطر والضوابط الرقابية.

التدقيق الداخلي للمجموعة

تم تأسيس "إطار مستوى جاهزية التدقيق الداخلي للمجموعة" بهدف مواءمة القدرات مع المعايير المهنية، وتعزيز عمليات الإشراف الموحدة.

التنسيق الرقابي

أسهم التنسيق الفعّال مع "جهاز الإمارات للمحاسبة" في تعزيز مستويات الضمان في القطاع العام وحماية الموارد.

الحفاظ على معايير التدقيق

يدعم البرنامج المُعزّز ضمان وتحسين جودة خدمات التدقيق الداخلي في المصرف المركزي. وتؤكد المراجعات الداخلية المستمرة للجودة والتقييمات المستقلة على التوافق التام مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، مما يعزز من ثقة الشركاء الرئيسيين.

التقدّم الاستراتيجي

أسهم الدعم المتواصل من القيادة العليا للمصرف المركزي في تسريع وتيرة إنجاز "استراتيجية التدقيق الداخلي 2023-2026"، والتي تضمنت 13 مبادرة أسهمت بشكل قوي في دعم جهود المصرف المركزي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

المخاطر

يعتمد المصرف المركزي إطاراً قوياً وشاملاً لإدارة المخاطر، بما يتماشى مع مهامه واختصاصاته القانونية، والاستراتيجية، والتشغيلية. ويخضع هذا الإطار، الذي يشهد تطويراً مستمراً، لإشراف مباشر من مجلس الإدارة والإدارة العليا لضمان المرونة المؤسسية.

نظرة عامة

يتم تصنيف المخاطر الرئيسية إلى "مخاطر مالية" و"مخاطر غير مالية"، وبشكل مفصل إلى مخاطر فرعية، وتُوضّح "سياسة مستوى تقبل المخاطر" حدود المخاطر المقبولة.

كما يشتمل بيان تقبّل المخاطر على مؤشرات كمية وتقييمات نوعية لضمان بقاء التعرض للمخاطر ضمن الحدود الموضّحة مسبقاً. ويعتمد المصرف المركزي نهجاً حذراً ومتأنياً في إدارة المخاطر عموماً، وتحديداً المخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

إطار إدارة المخاطر المؤسسية

يوفر إطار إدارة المخاطر المؤسسية الهيكل العام الذي يضمن دمج إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي والعمليات التشغيلية.

الأهداف الرئيسية:

- دمج إدارة المخاطر ضمن التخطيط الاستراتيجي والمسؤوليات القانونية.
- الحفاظ على ثقة الشركاء الرئيسيين.
- تعزيز الإشراف المباشر من مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الوعي بالمخاطر.

التحسين المستمر

تتم مراجعة المخاطر الرئيسية بشكل دوري، كما يتم تحديثها بما يعكس التغيّرات والمستجدات الناشئة.

وتُسهم المراجعات المستقلة ومبادرات التدريب في ترسيخ ثقافة مؤسسية تعزّز الوعي بالمخاطر والمرونة المؤسسية.

المخاطر الرئيسية

المخاطر المالية:

يتولى المصرف المركزي إدارة المخاطر المالية الناشئة عن إدارة الاحتياطيات الأجنبية والعمليات النقدية، وذلك من خلال لجان إشرافية متخصصة، وإطار شامل لإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجةً لتخلف الأطراف المقابلة عن السداد بالنسبة للودائع، والاستثمارات، و/أو العمليات المضمونة. وتتم إدارة ومراقبة وقياس مخاطر الائتمان بشكل نشط من خلال حدود الائتمان، ومعايير الأهلية، ومتطلبات الهامش، والتحليل الكمي.

مخاطر السوق:

تنتج مخاطر السوق عن التحركات السلبية في أسعار الأصول المالية، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والتي تؤثر على محفظة احتياطيات المصرف المركزي. وتتم إدارة هذه المخاطر عبر إطار مخصص، ويتم قياسها باستخدام مؤشرات مثل معدل الأجل، والتقلّبات، وخطأ التعقّب، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط. ويظل مستوى التعرض لهذه المخاطر منخفضاً نظراً للاعتماد على أدوات دخل ثابت عالية الجودة وقصيرة الأجل.

مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة في حال تعذر تسييل محفظة الأصول الاحتياطية خلال فترة وجيزة وبتكاليف مقبولة. وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال إطار مخصص يحدّد المنهجيات وقواعد مراقبة الامتثال. وتتألف أصول المصرف المركزي في الغالب من استثمارات في أصول سائلة عالية الجودة مقومة بالعملات الأجنبية، مما يحافظ على المخاطر عند مستويات منخفضة. كما يجري بشكل متزايد دمج عوامل مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن التقارير المالية.

أداء المحفظة:

يتم قياس أداء الاحتياطيات بشكل مستقل من قِبل إدارة المخاطر، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية لضمان الشفافية والاتساق.

المخاطر غير المالية

المخاطر التشغيلية:

تتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال إطار متكامل باستخدام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، واختبارات الضوابط، ومؤشرات المخاطر، وتحليل الأسباب الجذرية، مدعومة بمنصة مركزية للحوكمة، والمخاطر، والامتثال. وفي عام 2025، تم تعزيز التكامل بين إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة المخاطر التشغيلية، وتوحيد المنهجيات، وتوظيف أنظمة إعداد التقارير المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما أسهم في تعزيز الكفاءة وتوفير رؤية واضحة للمخاطر في الوقت المحدد.

المرونة التشغيلية:

عزّز المصرف المركزي إطار استمرارية الأعمال والمرونة من خلال تطوير الحوكمة وتطبيق معايير الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (NCEMA 7000:2021) وشهادة الآيزو (ISO 22301:2019). كما أسهم برنامج التوعية باستمرارية الأعمال، والذي تضمّن "شهر التوعية بالمرونة"، في تعزيز الجاهزية الداخلية.

كما تم تفعيل إطار وطني لتنسيق الحوادث المشتركة بين الجهات المعنية بخصوص نظم الدفع، مما يدعم جهود تنسيق الأزمات وإجراء تدريبات محاكاة للأزمات على مستوى القطاع.

أمن المعلومات:

يضع المصرف المركزي أمن المعلومات في طليعة قدراته الأساسية، حيث تعمل أطر الحوكمة، ونظام إدارة أمن المعلومات، وأطر الامتثال لمعيار أمن البيانات في قطاع بطاقات الدفع للارتقاء بمستويات المرونة السيبرانية الوطنية. كما قاد المصرف المركزي التدريب السيبراني الدولي لمجموعة "البريكس" (Cyber-BRICS 2025)، وأجرى تدريبات متقدمة لمحاكاة الهجمات السيبرانية. فضلاً عن ذلك، عزّز التعاون الاستراتيجي مع مجلس الأمن السيبراني في دولة الإمارات من المرونة على مستوى القطاع المالي.

الامتثال:

عززت وظيفة الامتثال دورها الإشرافي وفق أفضل الممارسات العالمية، بجانب مساهمتها في دعم تنفيذ المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025. وحافظ المصرف المركزي كذلك على شهادة الآيزو في مجال نظم إدارة الامتثال (ISO 37301:2021)، وشهادة الآيزو في أنظمة إدارة مكافحة الرشوة (ISO37001:2016)، إلى جانب الجهود المتواصلة لترسيخ المعايير الأخلاقية للنزاهة، والحوكمة، والامتثال الرقابي.

مخاطر النماذج:

طوّر المصرف المركزي في عام 2025 من قدراته الإشرافية على المخاطر بشكل كبير من خلال تطبيق سياسة شاملة لإدارة مخاطر النماذج، والتي ترسي إطاراً قوياً للحوكمة يشمل التطبيقات التقليدية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ما يضمن دقة وشفافية ومرونة عمليات اتخاذ القرار.

تعتمد سياسة إدارة مخاطر النماذج كذلك نهجاً شاملاً لإدارة المخاطر المرتبطة بشكل وثيق بتصميم النماذج واستخداماتها.

وتشمل المكونات الرئيسية لهذا الإطار وضع تعريف وتصنيف موحد للنماذج، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، بالإضافة إلى إدارة دورة الحياة بمختلف مراحلها.

مخاطر أخرى غير مالية:

تندرج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تحت مختلف فئات المخاطر المالية وغير المالية. وفي عام 2025، أجرى المصرف المركزي تقييماً داخلياً لمستوى جاهزية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وفق الأطر العالمية والتوصيات الصادرة عن "شبكة تخضير النظام المالي" و"شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام"، ومبادرة الصيرفة المركزية الخضراء، ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب ممارسات البنوك المركزية النظيرة.

عززت هذه العملية دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع الحفاظ على ضوابط حكيمة لإدارة المخاطر. وقد أسهمت هذه العملية في تعزيز دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع الحفاظ على ضوابط قوية فيما يتعلق بالمخاطر، وتعاونت وظائف المخاطر والامتثال مع إدارة الحوكمة المؤسسية والاستدامة لتحديد المخاطر ذات الصلة، بهدف مراقبتها من خلال المنصة المركزية للحوكمة والمخاطر والامتثال.

البيانـــات
المـاليـــة

1.14 الحوكمة المالية والاستقلالية

ينص المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وأعمال التأمين على أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤسسة عامة اتحادية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة واستقلال مالي وإداري كامل. يوفّر المرسوم بقانون إطاراً قانونياً شاملاً ينظم هيكل رأس مال المصرف المركزي، بما في ذلك رأس المال المدفوع، والاحتياطي العام، وآليات إعادة الرسملة وتوزيع صافي الأرباح السنوية، بما يدعم متانة الميزانية العمومية، ويعزّز كفاءة أداء مهامه. كما تخضع الترتيبات المتعلقة بالموازنة، بما في ذلك إعداد، واعتماد، وتنفيذ الموازنة السنوية، لأحكام المرسوم ذاته. ويقوم مجلس الإدارة باعتماد الموازنة السنوية، والبيانات المالية، وتخصيص صافي الأرباح السنوية، بما يضمن الرقابة الفعّالة والاستقلالية المالية.

يقوم المصرف المركزي بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لـلمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، مع احتساب مخصصات مخاطر الائتمان باستخدام منهجيات الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. ويتم تدقيق البيانات المالية من قِبل مدقق خارجي مستقل مُعين من قبل مجلس الإدارة، والذي أصدر رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويتم دعم تلك البيانات أيضاً بضوابط داخلية لإعداد التقارير المالية تستند إلى المعايير الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ومعايير الشفافية المتطورة لصندوق النقد الدولي. وخلُص المدقق الخارجي إلى أن المصرف المركزي يحتفظ بضوابط داخلية فعّالة لإعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025.

2.14 البيانات المالية

الجدول 17

الميزانية العمومية للمصرف المركزي كما في 31 ديسمبر (مليون درهم)

الأصول	2025	2024
النقد والأرصدة لدى البنوك	242,881	456,230
الودائع لدى البنوك	108,768	148,273
الأدوات المالية المشتقة	8,610	17,659
القروض والسلفيات	800	895
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	82,254	23,950
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	577,792	194,962
استثمارات بالتكلفة المطفأة	26,705	26,706
سبائك الذهب	37,902	22,982
الممتلكات والمعدات	1,058	913
أصول أخرى	6,854	3,225
إجمالي الأصول	**1,093,624**	**895,795**

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات		
الأذونات النقدية وشهادات الإيداع	288,972	251,458
الودائع والحسابات الجارية	541,438	431,290
الأدوات المالية المشتقة	2,702	123
منحة مؤجلة	250	266
العملة المصدرة	174,334	152,749
المطلوبات الأخرى	13,621	22,549
إجمالي المطلوبات	**1,021,317**	**858,435**

حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع بالكامل	20,000	20,000
الاحتياطيات	52,307	17,360
إجمالي حقوق الملكية	**72,307**	**37,360**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**1,093,624**	**895,795**

أبرز النتائج المالية

تجاوز إجمالي أصول المصرف المركزي في عام 2025 تريليون درهم، مما يمثل إنجازاً مؤسسياً مهماً يعكس قوة، وحجم، وموثوقية ميزانيته العمومية، مع الحفاظ على نهج حذر في إدارة الاحتياطيات يضمن حماية الاستقرار النقدي والمالي. وحققت قاعدة أصول الاحتياطيات نمواً لتصل إلى 1,048 مليار درهم (ما يعادل 285 مليار دولار أمريكي)، ما يعكس صافي تدفقات قوية لرأس المال إلى دولة الإمارات.

الرسم البياني 20

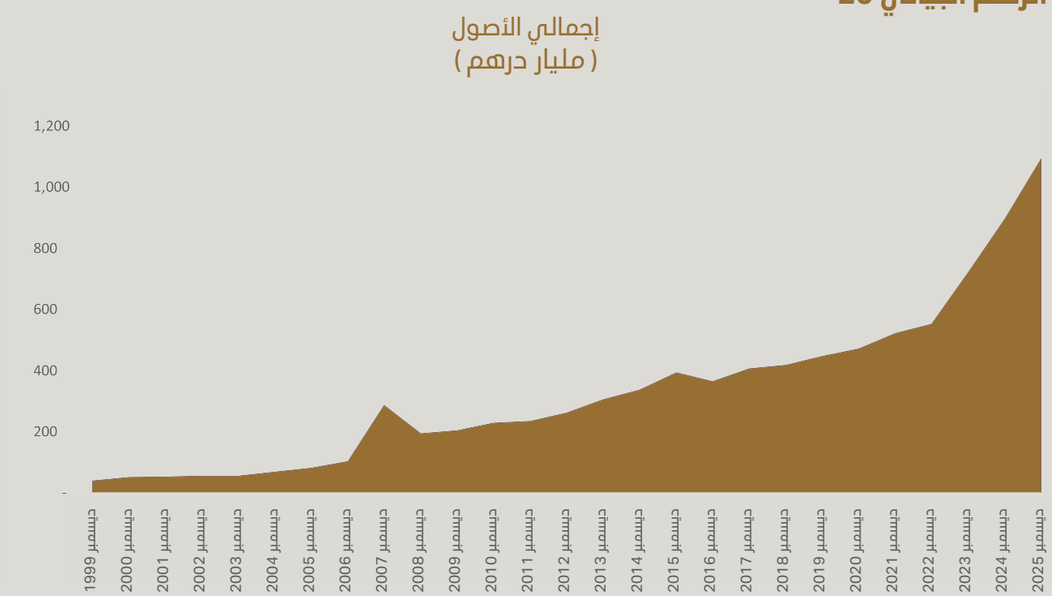

يُعزى نمو أصول المصرف المركزي بنسبة 22% على أساس سنوي إلى زيادة صافي التدفقات الداخلة المقومة بالدولار الأمريكي في الاقتصاد المحلي. وتتكون غالبية أصول المصرف المركزي من استثمارات في أصول سائلة عالية الجودة مقومة بالعملات الأجنبية.

وبلغت نسبة تغطية القاعدة النقدية أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 117% في نهاية عام 2025. وتتكون القاعدة النقدية من أدوات مالية مدرة للفوائد أو أرباح، وتتوافق مع نظام الاحتياطي الفيدرالي بهدف استيعاب السيولة في السوق. وتشمل هذه الأدوات الأذونات النقدية، وشهادات الإيداع الإسلامية، وتسهيلات الإيداع لليلة واحدة، وتسهيلات المرابحة. أما المكونات غير المدرة للفائدة في القاعدة النقدية، فتشمل الاحتياطيات الإلزامية والعملة المصدرة من قبل المصرف المركزي. كما وصل مستوى حقوق الملكية لدى المصرف المركزي إلى أعلى مستوى تاريخي له، مدفوعاً بتحسن التقييمات العالمية.

الملحـــق

15. الملحق

الجداول	
الجدول 1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في دولة الإمارات (%)
الجدول 2	أنواع أنشطة التفتيش
الجدول 3	عمليات التفتيش الاحترازية خلال عام 2025
الجدول 4	العدد الإجمالي للشركات المرخصة حسب نوعها في عام 2025
الجدول 5	البنوك حسب الفئة
الجدول 6	البنوك حسب الإمارة
الجدول 7	عدد الشركات المرخصة
الجدول 8	البيانات المالية الرئيسية
الجدول 9	العدد الإجمالي للشركات المرخص لها حسب نوع الترخيص
الجدول 10	برنامج التوعية بشأن الرقابة على عمليات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل أسلحة الدمار الشامل
الجدول 11	الكيانات الخاضعة للرقابة
الجدول 12	النهج الرقابي
الجدول 13	عدد ونوع إجراءات الإنفاذ المتخذة خلال عام 2025 موزعة حسب نوع الكيانات ونوع المخالفات
الجدول 14	إجراءات الإنفاذ المفروضة خلال عام 2025 بشأن مخالفات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
الجدول 15	تصنيف المخالفات وقيمة العقوبات المالية المفروضة خلال عام 2025 (بالدرهم)
الجدول 16	إجراءات الإنفاذ السابقة
الجدول 17	الميزانية العمومية للمصرف المركزي كما في 31 ديسمبر (مليون درهم)

الرسوم البيانية	
الرسم البياني 1	الشركات التابعة للمصرف المركزي والجهات الشقيقة
الرسم البياني 2	برنامج مركز المستقبل
الرسم البياني 3	المحاور الناشئة لأداة الاستشراف الاستراتيجي - رادار استشراف تفاعلي يقدم تحليلات مخصصة تغطي 24 توجهاً
الرسم البياني 4	معايير نظام الإدارة المتكاملة
الرسم البياني 5	مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات
الرسم البياني 6	(الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات (% من إجمالي التجارة غير النفطية
الرسم البياني 7	ثلاثية التغيّر المناخي
الرسم البياني 8	عمليات التفتيش الميدانية
الرسم البياني 9	عوائد بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خارج الموقع
الرسم البياني 10	الإشعارات والإرشادات الصادرة بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلّح
الرسم البياني 11	الإرشادات الرقابية القائمة على المخاطر وتقارير أنماط التصنيف الصادرة في عام 2025
الرسم البياني 12	لمحة عن استراتيجية المالية الإسلامية وصناعة الحلال
الرسم البياني 13	حوكمة استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال
الرسم البياني 14	الحصة السوقية للتأمين التكافلي
الرسم البياني 15	إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات
الرسم البياني 16	الاستفادة من منصات التعلم الرقمية
الرسم البياني 17	التواصل الإعلامي
الرسم البياني 18	إنجازات برنامج تصغير البيروقراطية الحكومية خلال عام 2025
الرسم البياني 19	إطار الحوكمة المؤسسية للمصرف المركزي
الرسم البياني 20	إجمالي الأصول

المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ص. ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي

شارع 26
بر دبي
ص. ب. 448
دبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة

شارع الملك عبد العزيز
المنطقة الصناعية بالشارقة
ص. ب. 645
الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر
ص. ب. 5000
رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبدالله
ص. ب. 768
الفجيرة
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين

شارع علي بن أبي طالب
ص. ب. 1414
العين
الإمارات العربية المتحدة

CentralBankUAE
CentralBankUAE
Central Bank of the UAE

CentralBankoftheUAE
Central Bank of the UAE

المصرف–المركزي.امارات
www.centralbank.ae